جهة الشرق،
لأن كل ما هو محلي هو كوني

متضامنة. تشاركية. مواطنة إيكولوجيا. إفريقية

المجلس الجهوي لجهة الشرق

ولاية جهة الشرق

وكالة جهة الشرق

وثيقة تصدر بمناسبة اتفاقية الأطراف حول المناخ COP 22 - المنعقدة بمراكش من 07 إلى 18 نونبر 2016
وقد طبعت الوثيقة على ورق أعيد تدويره في إطار الشراكة التي تربط ولاية جهة الشرق،
والمجلس الجهوي لجهة الشرق ووكالة جهة الشرق

« فإفريقيا بالنسبة للمغرب، أكثر من مجرد انتماء جغرافي، وارتباط تاريخي.
فهي مشاعر صادقة من المحبة والتقدير، وروابط إنسانية وروحية عميقة،
وعلاقات تعاون مثمر، وتضامن ملموس.
إنها الامتداد الطبيعي، والعمق الاستراتيجي للمغرب.
هذا الارتباط متعدد الأبعاد، يجعل المغرب في قلب إفريقيا، ويضع إفريقيا في قلوب المغاربة.
وهو ما جعلنا نضعها في صلب السياسة الخارجية لبلادنا.
إننا نؤمن بأن مصلحة المغرب من مصلحة إفريقيا،
ومصيره لا يمكن أن يكون بدونها.
والتقدم والاستقرار، في نظرنا، إما أن يكونا مشتركين أو لا يكونا. »

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، للأمة
بمناسبة الذكرى الثالثة والستون لثورة الملك والشعب

"إن المستقبل لا يمكن بناؤه إلا بقارة إفريقية شامخة ومتماسكة ومتضامنة*"

صاحب الجلالة الملك محمد السادس

الداخلة، يوم 18 مارس 2016 : نص الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة إلى المشاركين في أشغال منتدى كرانس مونتانا

السيد محمد امباركي،
المدير العام لوكالة جهة الشرق

مهندس، مهندس معماري، دكتوراه في التعمير، شواهد عليا مكنت الكاتب، علاوة على تجربته وخبرته المهنية، من تقلد مناصب سامية متعددة : وزير، والي، مدير عام، رئيس شرفي للجمعية الدولية للتنمية الحضرية...
بهذا المسار وبفضل هذه الكفاءات، تم إبراز مقارباته النيرة وآرائه المتميزة حول القضايا البيئية.
آراء خبراء

كيف نكون في العالم

كيف نكون في العالم ؟ كيف نكون من إفريقيا، من المنطقة المغاربية، من بلدنا، من ترابنا ومن مجتمعنا...؟

لم تكن أبدا هذه الأسئلة أمرا هينا. فمفاهيم المحدودية والتقاسم تدفع إلى مراجعة هذه القضايا، ومفاهيم العولمة والشمولية قللت من قيمةَ بعض التصورات القديمة، حيث اللانهاية والعالم الآخر لبتا ممكنان، أو على الأقل موضع أحلام. بوسائل ضخمة للنقل العابر للقارات والتكنولوجية الجديدة ورفعٍ للقيود، أصبحنا نتفاعل مع كوكبنا برمته. فكل منا أصبح في كل مكان ومن كل مكان، ولكن دوما من لا مكان كذلك.

لقد أصبحت البشرية تدرك كُنه النظام البيئي الأرضي أكثر مما مضى، وأصبحت محدودياته تفرض نفسها، كما هو الشأن بالنسبة للموارد الطبيعية والقدرة على امتصاص تلوثنا.

إن مفهوم المحدودية يفضي إلى مفهوم آخر : الالتزام بضرورة التقاسم. فنزاعات العالم ستصبح غدا أكثر مما هي عليه اليوم، نزاعات حول تقاسم الموارد والأراضي والماء والسكان، إلخ. إلا أن التوافقات الجديدة والاتفاقيات الكبرى للإنسانية ستكون أيضا من هذه الطبيعة : فالتقاسم هو أيضا مصدر حوار. نزاعات التقاسم، سلام التوافقات، مستقبل العالم يستند في جزء منه على انتصار الثانية.

التقاسم، أي الحدود. إعطاؤها مرة أخرى مغزى، مغزى آخر أو قواعد جديدة، تَرقُب بلداننا. فالجو الملوث هنا سيتم استنشاقه في مكان آخر. والمجرى المائي لهذا سيصبح نهر الآخر، والبحر يجلب هناك تلوثا قادما من أقصى المعمور.

أكثر من أي وقت مضى، التقاسم (بما فيه الاجتماعي)، التوافق أي المعاهدات، المواطنة والتضامن، أصبحت إذا كلمات السر بل سلوك السر الذي يتجاوز الخطابات. وقد برهن المغرب على ذلك. فالمملكة دولة سلم وسلام، لا تتفانى في توطيد علاقاتها الوطنية والقارية وبين القارات، مع جيرانها الأقربين كما مع الأقطار البعيدة. وجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، هو صاحب المبادرة، بتوجيهاته للحكومة، وزياراته الرسمية وجولاته الخاصة وانخراطه إلى جانب رؤساء دول وشعوب أجنبية.

الطاقة اليوم بجهة الشرق :
المحطة الشمسية الحرارية
لعين بني مطهر

ففي بلادنا، يعطى المثال بسياسات تلقى ترحيبا وتقديرا وتؤخذ عبرة ومرجعا، كما هو الأمر بالنسبة للاستراتيجيات المتبعة في مجال الطاقات المتجددة. مملكة التقاسم : إنه تموقع من أجل السلام. فالمغرب لا يكتفي فقط بالحد من التصريفات ومعالجتها، وبتقليص استهلاكه من المواد الغير متجددة مع تحسين ظروف عيش سكانه، لكنه يقوم بذلك ضمن التملك الجماعي للسلوكات المناسبة، عن طريق التربية والتواصل والبيداغوجية السياسية وحتى الكوتشينغ الترابي، كما هو الأمر بالنسبة لجهة الشرق. التقاسم المجتمعي العادل والمسؤولية المتقاسمة، يأخذان أيضا بعدا يمدد ويقوي تضامنات تقليدية قديمة.
التقاسم هو أيضا مفتاح لما هو دولي وفق مبدأ ثابت : ربما سيتصارع في أحد الأيام شخصان على آخر لقب للبترول، ولكن إذا ما تقاسمنا فكرة أو معلومة، سنكون نحن الاثنين من يمتلكها وسيستفيد الكوكب منها أيضا.

السيد محمد امباركي،
المدير العام لوكالة جهة الشرق
إلى جانب السيد جان بيار إلونغ مباسي،
الأمين العام لمنظمة المدن والحكومات
المتحدة لإفريقيا

في الواقع، أصبح للتجربة المغربية إشعاع كبير على قارتنا. كفاءاتنا تُخصب وتغتني عند الرجوع. فهي مطلوبة كما هو الشأن بالنسبة لتجاربنا التي أضحت ذائعة الصيت، وحصيلة تقدمنا، وتفكيرنا، واختياراتنا الإستراتيجية. ومن بين أهم النماذج الأساسية نذكر على سبيل المثال الكوتشينغ الترابي الذي تم تطويره بالجهة بدعم من المجلس الجهوي والولاية ووكالة جهة الشرق : فقد قدمه مؤتمر المدن الإفريقية 2015 بجوهانسبورغ كنموذج، وقد أبدت العديد من الجماعات الترابية رغبتها في الانضمام إليه. هل كان بوسع جهة مغربية الادعاء أن بإمكانها تقديم حلول مناسبة لقارة برمتها ؟ ربما لا مبدئيا، ولكن نعم، بعدما تم تقديم التجارب.

إن المبادرة الملكية لتنمية جهة الشرق أعادت الأمل ومنحت مجددا منذ 2003 مستقبلا للجهة، ومؤسساتها وممثليها وساكنتها. وهي اليوم في وضعية تسمح لها بالمشاركة بحيوية في الرؤية الإنسانية لعاهلنا وتسعى أن تأخذ نصيبها في هذا السياق وإلى جانب جلالته. جهة الشرق تتحدث مع الأمة كما تتحدث مع إفريقيا، وهي في نفس الوقت تصغي. وبعودته إلى الاتحاد الإفريقي، وكما كان دوما مهتما بمصير القارة، فإن المغرب، وهو اليوم مغرب الجهات، يعتني بالتقاسم أكثر منه بالحدود، وبلا محدودية الفرص أكثر منه بمحدودية الموارد.
وكالة جهة الشرق تصدر بصفة منتظمة أفكارا وتحليلات المساهمين المنخرطين في مسلسل تنمية المجالات الترابية، بالجهة، بالمغرب أو على الصعيد الدولي، في مجلتها Oriental.ma وموقعها الذي يحمل نفس الإسم.

بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برنامج التنمية المحلية المندمجة لجهة الشرق، تصدر الوكالة كذلك، مجلة «المجالات الترابية لجهة الشرق» التي تركز على التدخلات بالجهة وعلى الفاعلين بالميدان. وقد تم التطرق للعديد من المواضيع المجتمعية التي لها صلة مباشرة بالاهتمامات الأساسية لقمة المناخ. تجمع هذه الوثيقة بعضا من هذه الإسهامات ليتم تقاسمها مع المشاركين في هذه القمة والمساهمة في إثراء النقاش.
وسنرى كيف تضع جهة مغربية قوتها ومكامن هشاشتها في خدمة القضية المناخية الكبرى، وكيف ترى نفسها طرفا معنيا وكيف أنها من هذا العالم، مواطنة، مشاركة، مغربية، مغاربية وإفريقية، واعية بالمحدودية وحريصة على التقاسم.

السيد عبد النبي بعيوي
رئيس المجلس الجهوي لجهة الشرق

علاوة على انتخابه على رأس مجلس الجهة سنة 2015، يعتبر السيد الرئيس من بين أبرز رجال الأعمال المعروفين على الصعيدين الجهوي والوطني. قدم من قطاع البناء والأشغال العمومية ولَه دراية بالقضايا البيئية المرتبطة بالتهيئة الترابية والتكتلات البشرية. وبصفته مقاولا ورجل سياسة، فهو يواجه الإشكاليات بالبحث عن الإلتقائية والإرادة والدينامية التشاركية.

الحكامة التشاركية رافعة لاستدامة جهة الشرق

عاشت جهة الشرق تحت ظل هيمنة قروية، توفر لها اليوم، بفضل غنى مجالاتها المختلفة، عرضا موزعا بشكل متناسق على مجموع ترابها.

وقد دفع إشراك وإدماج المواطنين الذي نادى به صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، كل السلطات الإدارية والمنتخبة المتعاقبة على العمل على تحسين ظروف عيش المواطنين بالجهة، عن طريق التوطين الترابي لمختلف السياسات العمومية وكذا الأمر بالنسبة لأهدافها.

وقد مكنت مرحلة أولى لهذا البناء القطاعي، خاصة بواسطة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، من تحديد العروض الكامنة ذات القيمة المضافة ومن العمل على إبرازها بالأسواق. وهكذا، وباتصال مباشر مع المجتمع المدني، تمت إقامة اقتصاد اجتماعي وتضامني.

فجهتنا التي تتسم اليوم بقلة التصنيع، تبدو نوعا ما متخلفة عن الركب. وهذا التصور يستند بالأساس إلى صورة مجال لم يتأثر في الظاهر بندوب نموذج التنمية السابق المبني بالأساس على الطاقات الأحفورية.

وهكذا، فإن نشاطنا الاقتصادي الموزع على المجال الترابي يجد مادته ويتفاعل مع المحيط الطبيعي لحياة المواطنين.

فتخلفنا الظاهري هو في الواقع تمتُّع برصيد بيئي استثنائي، مبني على تنوع بيولوجي في مستوى عال من المحافظة ومن تشكيلة جيولوجية جميلة ومتنوعة.

فجهة الشرق تعتبر من بين أكبر جهات المملكة، تمتع بواجهة متوسطية غنية ومتنوعة، وبحزامين جبلين، ونجود عليا ذات نبات رعوي لا نظير له، وحوض للأشجار المثمرة ببركان وصحراء شاسعة بواحة فجيج الرائعة.

بالمحافظة عليها، تمكننا هذه المؤهلات اليوم من تصور نموذجنا التنموي بمكونات استثنائية للعرض والاستمرارية. هذا العرض الدائم المندمج سيمكننا من القيام في نفس الوقت بصيانة نموذج، خاص بنا، للحكامة المستدامة بخصوص المهام الموكلة تقليديا للدولة، كالحركية والطاقة والسكن، ومن ممارسة جاذبية ترابية قوية متواصلة، كمجال استقبال، بفضل امتيازه وتموقعه، لكل الأنشطة المسؤولة إيكولوجيا بالمملكة.

ولهذه الغاية، سنقوم بشكل ملموس في البداية بتبني كل التوصيات المواطنة الصادرة عن مؤتمر ما قبل قمة المناخ بجهة الشرق، الذي انعقد بوجدة يوم 23 يوليوز 2016، كميثاق مرجعي إيكو-ترابي، نلتزم بإتباعه.

وهكذا، يتم إنجاز محورين لا رجعة فيهما ضمن الاحترام الفاعل لهذا الميثاق :

- التأهيل القطاعي لما هو موجود حاليا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ؛
- التعاون الوثيق ما بين الجهة، والمركز الجهوي للاستثمار والمديرية الجهوية للبيئة من أجل السهر على المتطلبات البيئية لكل مشاريع الاستثمار ؛
- تقييم ونقل الاستدامة البيئية العالية لكل مشروع مهيكِل، كما هو الأمر بالنسبة لميناء الناظور غرب المتوسط، الذي سيصبح بوابة تواصل الجهة مع مصيره المتوسطي والإفريقي ؛
- إدماج المسألة البيئية الشمولية كمكون ثابت لكل اتفاقية ترابية، سواء كانت شمال-جنوب، أو جنوب-جنوب أو ثلاثية الأطراف.

إن القضية البيئية تهمنا بنفس القدر الذي تهم باقي مناطق العالم. ففي المناطق الصحراوية جنوب منطقتنا، يدفع المناخ السكان إلى خيارات جغرافية مجهولة المصير، وإلى النزوح لتجعل من مناطقنا ممرا بل ومجالا للاستقبال تختلف مدته.

وبفضل الإرادة الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من حق بلدنا أن يفخر بما سخره لهؤلاء المهاجرين من استقبال وتكفل اجتماعي وصحي في مستوى ثقافة السلام بين الشعوب والحضارات التي أصبحنا نشكل نموذجا لها، ووفق المعايير الدولية الأكثر صرامة.

وهكذا، فإن المناخ بالنظر لطابعه الكوني أصبح يطرح مسألة التضامن بصورة كاملة.

هذا هو الشكل الذي تندرج بواسطته جهة الشرق في رؤية التنمية المستدامة للمملكة المغربية وتلتزمُ بقواها الحية المواطنة بيئيا في المحافظة على ما يعتبر من اليوم الرصيد الثمين الأول لكل مجال ترابي ألا وهو رصيده البيئي.

رئيس مجلس جهة الشرق
السيد عبد النبي بعيوي
مع فريق برنامج الكوتشينك الترابي
خلال مؤتمر ما قبل قمة المناخ بوجدة

مؤتمر ما قبل قمة المناخ بجهة الشرق المغربية

في إطار الاستعدادات الجارية لتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP 22) الذي سينعقد بمراكش من 07 إلى 18 نونبر 2016، نظمت جهة الشرق بشراكة مع ولاية الجهة، واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لوجدة-فجيج والائتلاف المغربي للعدالة المناخية، مؤتمر ما قبل قمة المناخ فيما بين الجهات يومي 23 و24 يوليوز 2016، بمركز الدراسات والأبحاث الإنسانية والاجتماعية لوجدة.

وقد جرى هذا المؤتمر على شكل محاضرات عامة وورشات وموائد مستديرة ومعارض. وقد جندت هذه التظاهرة العلمية كل الفاعلين المحليين والجهويين لجهة الشرق، خاصة المكونات الترابية وفعاليات المجتمع المدني والفاعلين الخواص ووسائل الإعلام والأساتذة الجامعيين. هذه المشاركة الكثيفة تترجم الإرادة القوية لجهة الشرق لتندرج ضمن سياسة وقائية وتحفيزية لمحاربة الآثار السلبية للتغيرات المناخية ومفعولها على الموارد الطبيعية وعلى ظروف عيش السكان.

شكل هذا المؤتمر أيضا مناسبة للمواطنين من أجل محاكاة أجواء قمة المناخ بمراكش، من أجل تملك أفضل للرهانات المناخية، ووسيلة لتزويد الجماعات المحلية بالمعارف والأدوات التي تسمح لها من فهم رهانات التغيرات المناخية، من أجل أخذها بعين الاعتبار في إطار مسلسل التخطيط لبعض الأعمال الجهوية ذات الأولوية التي تستند على «التزامات المناخ». كما وفر هذا المؤتمر الفرصة لتعزيز التعبئة والتواصل الجهويين للحصول على التزامات تشاركية حول حماية البيئة والتنمية المستدامة لجهتنا. وقد جرى هذا المؤتمر في أربع فضاءات :

- فضاء «الأحداث الموازية» (نقاش، تفكير وتدعيم القدرات حول قمة المناخ والتغييرات المناخية) ؛
- فضاء «أعمال ومبادرات المناخ» (استغلال العمليات المقترحة من لدن الفاعلين المحليين، جماعات ترابية، إدارات جهوية غير ممركزة، جامعة، جمعيات، مؤسسات عمومية وخاصة) ؛
- فضاء «العمليات الموازية» (زيارات ميدانية لمواقع مشاريع الأعمال الترابية لتقليص التغيرات المناخية والتكيف معها) ؛
- فضاء «التشاور والحوار» (ملتقيات، تبادل الآراء، مشاورات بين المنتخبين، المجتمع المدني والمواطنين).

وفي ختام هذه التظاهرة تم طرح مجموعة من التوصيات تحت تسمية «التزامات المناخ» لكل فضاء، والذي يشكل ورقة عمل بالنسبة للجهة مع التزاماتها لمقاومة التغيرات المناخية.

I. التدبير المندمج للمياه

1. تدبير الماء حسب مقاربة مندمجة وتشاركية مع مواكبة اجتماعية ضرورية للمشاريع بواسطة مخططات للتواصل واعتبار ضغوطات تنفيذ المشاريع المرتبطة بالماء ؛
2. تشجيع الري بواسطة تقنيات عصرية (تكنولوجيات النانو) المستندة على الاقتصاد في الماء والطاقة ؛
3. تشجيع تعبئة المياه السطحية، وخاصة مياه الأمطار ؛
4. إعداد الميزانيات لإنجاز برامج تقليص ضياع التربة، وتقليص توحل السدود، وتوسيع الغطاء النباتي ومحاربة الفيضانات ؛
5. إحداث خلية دائمة مكلفة بتدعيم وتنسيق السياسات الترابية المتعلقة بتدبير الماء ؛
6. تشجيع ودعم البحث العلمي والابتكار.

محمد المرابط، نائب رئيس المجلس الجهوي لجهة الشرق، يجيب عن أسئلة قناة صوت ألمانيا. لقد كان لمؤتمر ما قبل قمة المناخ صدى عالمي

II. البيئة المستدامة والتربية البيئية

1. تبني إستراتيجية تشاركية لإعداد وتنفيذ إستراتيجية جهوية للتربية البيئية ؛
2. إحداث جهاز جهوي للتربية البيئية يشرك كل الفاعلين الجهويين (مختلف المصالح وبخاصة مؤسسات التربية والتكوين) ؛
3. إدماج التربية البيئية في المقررات والبرامج التعليمية ؛

4. إشراك المجتمع المدني في برامج التحسيس بالبيئة ؛
5. إنجاز برامج للتحسيس بالتربية البيئية لفائدة المؤسسات التعليمية ؛
6. تفعيل نوادي بيئية وتأطيرها ؛
7. تكوين وتأهيل مدرسين في ميدان التربية البيئية (تعزيز القدرات) ؛
8. تنظيم ورشات عملية للتحسيس بحماية البيئة وخرجات ميدانية ؛
9. تأهيل مؤسسات التربية (الفضاءات الخضراء).

III. التنوع البيولوجي، والبيئات الطبيعية والتصحر

1. المحافظة على التنوع البيولوجي للجهة، التي تتوفر على تنوع كبير في البيئات الطبيعية، بحماية المجالات القائمة وبخلق مجالات جديدة ومنتزهات ؛
2. تشجيع البحث حول التنوع البيولوجي وإقامة نظام معلوماتي متعلق بالتنوع البيولوجي بجهة الشرق ؛
3. إعادة الاعتبار للأنظمة الإيكولوجية التي تعرف اختلالات، بالمحافظة على بعض الأصناف المهددة ؛
4. تشجيع الجهة لتنضم للبرامج الدولية والجهوية للإتحاد العالمي للمحافظة على البيئة ؛
5. تفعيل دور المراكز الإعلامية الايكولوجية والبيولوجية الموجودة بالجهة ؛
6. محاربة التصحر وإعادة الاعتبار لمراعي النجود العليا بالحفاظ على مراعي الحلفاء، عبر مخطط دائري للرعي ؛
7. تعزيز حراسة الغابات (محاربة الرعي الجائر، تفعيل دور الشرطة البيئية وتشجيع التربية والتحسيس بالتنوع البيولوجي وبحماية البيئات الطبيعية) ؛
8. إحداث نظام وقائي للإنذار والمراقبة في مجال التغيرات المناخية ؛
9. احترام القوانين المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتعزيز الترسانة القانونية في هذا المجال.

VI. الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية

1. التحسيس بأهمية الطاقات المتجددة ؛
2. إدماج التكوين في مجال الطاقات المتجددة في المقررات الدراسية ؛
3. تنظيم ورشات للتحسيس وفتح حوار عام مع كل الفاعلين (الجامعة، الهيئات الترابية، الجمعيات...) ؛
4. خلق بنك للمعطيات حول الطاقات المتجددة (المجلس الجهوي لجهة الشرق بشراكة مع الجامعة، والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية) لتجميع كل المعلومات الضرورية للبحث العلمي، والتحسيس والتمويل، مع ولوج للمعلومات تشجع على تنفيذ مشاريع نموذجية بتقنيات عصرية) ؛
5. تثمين وتعميم الأبحاث العلمية ووضعها رهن إشارة الفاعلين الاقتصاديين ؛

6. تكوين على وجه السرعة مهندسين معماريين ومكاتب دراسات في مجال الفعالية الطاقية وإدماج الطاقات المتجددة في ميدان التعمير ؛
7. خلق تكوين خاص في مجال تقنيات قياس الغازات الجوية ؛
8. اكتساب المعلومات الرقمية المحينة المتعلقة بالحاجيات الحقيقية لسوق العمل في أفق 2030 ؛
9. تنظيم مؤتمرات وورشات حول كل القوانين المتعلقة بالبيئة وخاصة القانون المتعلق بالطاقات المتجددة لفائدة أصحاب القرار في الجماعات الترابية والإدارات العمومية ؛
10. الاستفادة من الشراكات القائمة بين المجلس الجهوي والهيئات الترابية مع دول مشهود لها بالخبرة في مجال الطاقات المتجددة ؛
11. الاستفادة من الاستثمار في الطاقات المتجددة من أجل خلق فرص للتنمية والتشغيل ؛
12. خلق صناعات محلية لإنتاج مواد البناء العازلة، والبطاريات والدراجات الكهربائية ؛
13. تعميم المحطات الشمسية الحرارية وتقنيات اقتصاد الماء ؛
14. استعمال وتحديث تقنيات تخزين الطاقة وخاصة الطاقة المائية ؛
15. تفعيل القوانين المتعلقة بالطاقات المتجددة (قانون 58-15) من أجل تشجيع الاستثمارات في هذا الميدان) ؛
16. الدعم المباشر للطاقات المتجددة من طرف الدولة ؛
17. التزام الإدارات العمومية والكيانات الترابية والقطاع الخاص بإنجاز افتحاص طاقي بخصوص استهلاكاتها (وسائل التكييف، الإنارة، التدفئة...) ؛
18. انخراط كل الجماعات الترابية في البرنامج الوطني لتقليص حمولات الإنارة العمومية والنقل العمومي ؛
19. استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة العمومية، وخاصة بالساحات العمومية، والشوارع الكبرى والحدائق ؛
20. تشجيع الجهة والإدارات العمومية على إدماج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية في كل المشاريع الكبرى المستقبلية ؛
21. إحداث جائزة سنوية للجماعات الترابية التي تزيد من استعمال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

V. تدبير النفايات الصلبة والسائلة

1. جعل مركز معالجة النفايات المنزلية لوجدة مركزا رائدا ينتج 6 000 متر مكعب من الغاز العضوي و9 ميكاواط في اليوم من الطاقة الكهربائية للاستجابة لحاجيات حوالي 7 000 نسمة ؛
2. إنجاز محطة لمعالجة عصارة النفايات ؛
3. تدعيم التكوين والبحث العلمي والمواكبة والتوجيه والتحسين من أجل تعميم هذه التجربة على الأصعدة الجهوية والوطنية والدولية ؛
4. اختيار مناسب لموقع محطة معالجة عصارة النفايات باعتبار المعطيات الجيوتقنية ؛
5. تأهيل محطات معالجة المياه العادمة بالجهة من أجل استعمال محتمل للمياه المعالجة دون تأثير سلبي على صحة المواطنين ؛
6. تثمين الأوحال الناتجة عن محطة معالجة المياه العادمة للناظور لاستخراج الغاز العضوي، وإنتاج الكهرباء وتقليص كلفة المعالجة ؛
7. تسريع الدراسات المتعلقة بتدبير النفايات المنزلية في إطار المخططات والبرامج الموضوعة ؛
8. تشجيع إقامة مراكز ما بين الجهات لمعالجة وتثمين النفايات الصلبة يأخذ بعين الاعتبار أكثر من إقليم عبر تدبير عقلاني ؛
9. تنسيق عمل مختلف المتدخلين في تدبير النفايات حسب رؤية مندمجة للتنمية الجهوية ؛
10. جرد وترتيب النفايات المنتجة من طرف الوحدات الصناعية للجهة ؛
11. إعادة الإعتبار للمقالع المنجمية لجهة الشرق ؛
12. التحسيس بمعالجة نفايات المستشفيات والصيدليات في كل المؤسسات العمومية الصحية بجهة الشرق ؛
13. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تدبير نفايات المستشفيات والصيدليات بجهة الشرق ؛
14. معالجة المخلفات الصناعية بالوحدات الصناعية لحماية البيئة وتجنب كل اختلال في محطات معالجة المخلفات المنزلية ؛
15. استيراد تكنولوجيات عصرية لتقليص كميات المرجان المنتج من طرف مطاحن الزيت وتثمينها ؛
16. إدماج وحدات للتسميد ودفن مخلفات مراكز المعالجة والتثمين من أجل إنتاج الغاز العضوي ؛

السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في منصة مؤتمر ما قبل قمة المناخ بوجدة

17. وضع مؤسسة جهوية مختصة في تدبير وتثمين النفايات الصلبة ؛
18. تحويل المراكز المتجاوزة لمعالجة النفايات إلى مواقع بالمقاييس البيئية المعمول بها حاليا ؛
19. مقاربة جديدة لتدبير مواد الردم والبناء المجمعة وتحويلها في مراكز نوعية ؛

20. وضع مقاربة تدمج الفرز وإنجاز مراكز للتحويل في تدبير النفايات ؛
21. تبني مقاربة تشاركية تجمع المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والمنتخبين والإدارات لمعالجة كل مشاريع تدبير النفايات الصلبة والسائلة ؛
22. تفعيل كل الترسانة القانونية المتعلقة بالتدبير وبمعالجة النفايات الصلبة والسائلة.

IV. التغيرات المناخية والهجرة

1. التحكم في المعطيات حول الساكنة المعرضة للهجرة ؛
2. تشجيع الأنشطة المدرة للدخل ؛
3. تثبيت الرحل بالاستجابة لحاجياتهم من حيث التجهيزات الأساسية ؛
4. تشجيع الاستثمار في الأراضي الفلاحية في إطار برامج التنمية والتصالح الترابي ؛
5. تشجيع عودة الجالية للاستثمار بالجهة ؛
6. ترشيد استهلاك الطاقة وتشجيع السكان على استعمال الطاقات المتجددة وتأمينهم من آثار الجفاف، والفيضانات وضياع الماشية ؛
7. التحسيس بالهجرة وبعلاقتها مع التنمية المستدامة وتأهيل السكان للتكيف مع التغيرات المناخية ؛
8. إدماج التحسيس في المقررات المدرسية ؛
9. إنجاز برامج تكوينية لفائدة أصحاب القرار، وخاصة المنتخبين، والمصالح الخارجية والمجتمع المدني ؛
10. خلق مرصد حول الهجرة بالجهة ؛
11. إحداث تبادل للتجارب وتكوين بالجامعة حول الهجرة والتغيرات المناخية وعلاقتها مع التطرف والإرهاب ؛
12. تأهيل المناطق القروية وخلق بوادي مندمجة ونموذجية ؛
13. دعم المناطق المهمشة والهشة انطلاقا من موارد المناطق الغنية ؛
14. تعزيز دعم الجهة انطلاقا من الجهات الأخرى وتقوية التعاون الدولي ؛
15. استعمال التدبير المندمج للماء، وحمايته من التلوث وتفعيل القوانين البيئية ضد الملوثين ؛
16. تشجيع مبادرات تحلية ماء البحر بواسطة الطاقات المتجددة ؛
17. معالجة المياه العادمة ؛
18. تشجيع غرس الأشجار المثمرة ؛
19. الحد من المغروسات المتطلبة للماء في الوسطين القروي والحضري ؛
20. تفعيل القوانين التي تضبط العلاقات بين المالكين والمستفيدين من الأراضي المخزنية والخاصة ؛
21. تشجيع البحث العلمي حول الغراسة والحاجيات من مياه الري ؛
22. إدماج التغيرات المناخية في السياسات العامة للدولة، دون إغفال حقوق الإنسان على الأصعدة المحلية والجهوية والدولية.

ORIENTAL .MA

مجالات تنمية

جهة الشرق •

نوفمبر 2016

المناظرة المواطنة الأولى لجهة الشرق

31 ماي و1 يونيو 2016

السيد ڤوتييى بريڤو
مدير برنامج الكوتشينك الترابي

السيد محمد بشير
كوتش ترابي بجهة الشرق

ڤوتييى بريڤو، مدير برنامج الكوتشينڤ الترابِي، وهو المكوّن محمد بشير، المكوّن بفتح الكافَ، هو كوتش ترابي خريج الفوج الأول لسنة 2015، بعد تكوينه بالمدرسة الوطنية للإدارة. وهما يكتبان هنا مجتمعان ويذكران طموحاتهما بالنسبة للجهة بكل صدق وروح مواطنة.

الكوتشينڤ الترابي : أي فرص من أجل مواطنة إيكولوجية ؟

تواصل جهة الشرق، التي تعتبر رائدة في مجال الحكامة، والتي تنخرط بقوة في التربية في مجال البيئة والمواطنة الإيكولوجية، تنمية المحافل التي يأخذ فيها النقاش والتشاور موقعا متميزا. كما أن الإرادة السياسية لرئيسها متواصلة ولا تتزحزح لإنجاح الانتقال الإيكولوجي. فالجهة تريد أن تسير نحو المواطنة الايكولوجية.

كيف يمكن لهذه المبادرات والأعمال أن تنظم على الصعيد الجهوي ؟

ماذا تمثل الإيكولوجيا في مسلسل الكوتشينڤ الترابي ؟

كيف ندرج مثل هذا الإجراء في برنامج ترابي ؟

كيف يمكن للكوتشينڤ الترابي أن يحشد حماس والتزام المواطنين ذوي الحس الإيكولوجي ويفتح لهم مروحة آفاق الانخراط ؟

كيف يمكنهم أن يبرهنوا على قدراتهم خلال العمل، بإبراز كفاءاتهم في المجال واستعدادهم القوي لحل المشاكل السوسيو بيئية، ليتطلعوا ليصبحوا فاعلين حقيقيين ملتزمين في «العيش المشترك ها هنا» ؟

إن البشرية أجمع ملتزمة لصالح البيئة، كما أنها في خدمة الفضيلة والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان. غير أن الميكانيزمات المتبعة لبلوغ هذا المثل عرفت تحولات كبرى، مما فرض اللجوء إلى هذا المنهج المبتكر. وبوسع العمل الفعلي والمعمق للكوتشينڤ الترابي بفضل مكتسباته أن يقدم فرصا حقيقية ويفتح إمكانيات للإشعاع، خاصة على صعيد الآثار حول طريقة التفكير في العلاقات بين الطبيعة والكائنات.

إن الأمر يتعلق بالمشاركة في إعادة النظر هذه من أجل تغذية النقاش حول التربية في مجال التنمية المستدامة والمواطنة الإيكولوجية حول القضايا والرهانات البيئية بالمغرب، وهو بلد رائد في مواجهة التغير المناخي، وفتح مجال للتفكير والحوار، وهو الدور الأساسي للتربية والديمقراطية، نحو علاقة متجددة مع الذات، ومع الآخر ومع الطبيعة.

الكوتشينڤ الترابي، رافعة في خدمة التراب

تتطلب «الجهوية المتقدمة» والتسيير المحلي اليوم طريقة تشاركية وأنماطا جديدة لإعداد السياسات العمومية، تدمج معايير وتتطلب بالتالي أدوات

جديدة. وإرساء المشاركة السياسية في قوانين ودساتير الدول الإفريقية يترجم تحولا في تصور المواطنة، في اتجاه أشكال الانخراط التي ترمي إلى إبراز وعي أكبر بمسؤولية متقاسمة. واللجوء إلى الديمقراطية التشاركية بالمغرب يترجم القناعة بأن الطرق التقليدية لإنتاج تمثيلية للصالح العام، لم تعد صالحة تماما. لذا وجب أن تصبح هذه الطرق أكثر انفتاحا عبر توجه نحو الديمقراطية التشاركية بمفهومها الذي يشمل كل أشكال الآليات الرامية إلى التواصل المباشر مع المواطنين من أجل محاولة إنتاج مباشر، وفي مستواهم، لما يمثله الصالح العام.

إن تحديات ورهانات التنمية المستدامة هي بناء مجتمع عصري بشكل جيد، عبر مقاربات للذكاء الترابي تُفعل العديد من الفاعلين المحليين والجهويين والوطنيين، ومن هنا ينشأ تعقيد رئيسي في العلاقات بين مختلف المتدخلين. والكوتشينك الترابي هو مسلسل ضروري وأداة للتسيير الترابي ذو مردودية عالية لتحفيز التنمية الترابية في إطار روح من الحكامة الجيدة.

إن تأكيد هذه المبادئ يضع الدولة أمام مسؤولية تهيئة الظروف الأفضل للمشاركة المواطنة في ممارسة السلطة. والكوتشينك الترابي هو أحد الميكانيزمات التي أظهرت جدواها في هذا الصدد. فمن واجب الجماعات الترابية إذا أن ترسي، عن طريق المجالس الممثلة لها، ميكانيزمات تشاركية للحوار والتشاور، بهدف إشراك المواطنين، والمجتمع المدني وكذا النسيج الجمعوي، في إعداد وتتبع البرامج والمشاريع.
والكوتشينك الترابي حل ملائم لتشتت الموارد وأحسن وسيلة لمواجهة الأحداث الطارئة التي قد تعرقل إدماج الفاعلين بالتراب. وإدماج هذه المقاربة في الثقافة الترابية هو أمر إيجابي، بالنظر لفوائده واسهاماته الأكيدة. «لقد لقيت تجربته نجاحا باهرا خلال مؤتمر المدن الإفريقية 2015 بجوهانسبورغ بجنوب إفريقيا»، لأنه يستند أساسا على التجسيد الوفي والملموس لقاعدة ترابية تسييرية مرجعية : «من الأفضل العمل من العالية عوض الإصلاح في السافلة».

إن أركان الكوتشينك الترابي ترسم مقاربة منتهاها إنتاج الانضمام، والالتقائية والفطرة السليمة، من أجل إعادة تأهيل مقاييس وسلوكات الفاعلين الاجتماعيين والمؤسساتيين.
هذه المقاربة تسمح بتحويل المقاربات التقليدية والسطحية التي تؤدي إلى ضياع المعالم. وهي تنطلق من القدرات والكفاءات المكتسبة في تدبير الاختلافات والمفارقات، وباستبعاد لكل العوامل المعيقة لمشاريع ولبرامج التنمية الترابية.

السيد عبد النبي بعيوي، رئيس المجلس الجهوي والسيد جان بيار إيلونك مباسي، الأمين العام لمنظمة المدن والحكومات المتحدة لإفريقيا خلال الندوة

إنها طريقة للتفكير مجددا في التنمية المحلية. فالبُؤس المتعدد الأشكال، والتدهور الايكولوجي والمناخي، والفقر، وتدهور التنوع البيولوجي بواسطة مشاريع قاتلة إيكولوجيا، ليست نتيجةً حتمية لقانون طبيعي لا يمكن مقاومته. بل بالعكس، فإنها نتيجة توجهات واستراتيجيات سياسية، وقرارات اقتصادية وبيئية مفروضة.
وتُأزم آثار هذه الوضعية الازدواجية والفوارق الصارخة التي تؤدي إلى مختلف أنواع عدم الاستقرار، والتفقير وتهميش قطاعات تؤمن عيش أغلب الساكنة. والظاهرة المناخية عامل يزيد في تعقيد الأوضاع، فهو يزيد البؤس بؤسا، والمعاناة معاناة، والظلم ظلما واللا مساواة لا مساواة. إن الأمر ليس حتميا لا حلول له، لأنه : «ليست هناك مجالات ترابية فقيرة ومجالات ترابية غنية، وإنما هناك مجالات ترابية بها فقراء ومجالات ترابية بها أغنياء».

إن المقاربة المتميزة تعطي مكانة هامة للبعد البشري وللمجتمع المدني، بتجاوز النظرة التقليدية لمجتمع يوصف كـ«مجموع أفراد مبعثرين» وحيث المشاكل الاجتماعية تعالج على أساس تعديلات تقنية بسيطة، يكتشفها «خبراء» ثم تُحل، أو تُضبط من طرف إداريين يملكون القرار. إن الكوتشينغ الترابي يسعى إلى أن يكون شاملا ويبتعد عن المقاربة الكلاسيكية. فهو مقاربة تدفع إلى الحركة وتحفز التآزر والتفاعل المشترك للمتدخلين المحليين لتثمين التراب : وهي حركة صاعدة، تحملها دينامية داخلية لتثمين الموارد الداخلية، إضافة إلى حركة نازلة.

السيد عبد النبي بعيوي، رئيس المجلس الجهوي، يدشن مركز الامتياز للتدريب الترابي لجهة الشرق

هذه المقاربة المبنية على مبدأ الغيرية، الذي يدعم الاعتراف بالآخر وبالتالي بالاختلاف :

- تقوي التبادل التي يدعم الاندماج والتقاسم لفائدة المجموعة والمجتمع، عبر تسيير مشترك، وتعبئة واتحاد حول مشاريع مجتمعية ؛
- تمكن من سلك أحسن طريق لمواجهة الصعوبات الطارئة التي تعيق الشمولية ؛
- تشكل خمياء دقيقة تُهيأ وتتحول.

إنه أداة للتنمية، وأيضا معْبر. فهو يعبئ المشاركة الفعلية للسكان في كل مراحل مشاريع التنمية المجتمعية :

1- صياغة الطلب المجتمعي ؛
2- التشخيص ؛
3- اختيار الأعمال والأولويات ؛
3- إلى غاية تجسيد المشروع التنموي.

وهو يضمن تنفيذ مشروع التنمية ونجاحه واستمراريته، لأنه محمول من طرف الذين يتوجه إليهم هذا المشروع. والكوتشينغ الترابي يفترض اللجوء إلى عناصر مبتكرة تتبنى مختلف المقاربات، خاصة :

1- مقاربة تشاركية يكون حقل تدخلها إطارا ترابيا مفصليا يسهل حركة المعلومة والتواصل، التي بوسعها وحدها تحديد نقط الشك وتجاوزها ؛
2- مقاربة تنظيمية تفترض هيكلة أفضل للاستراتيجيات وللعمل ؛
3- مقاربة معرفية تجعل من الوسط حقلا للتعلم والأبحاث من أجل الخروج بمهارات وطرق سلوك جديدة.

يضاف إلى هذه المبادئ مبدأ الاندماج، بدلالات متعددة، توعية، تعبئة، انخراط، تعاون، مواطنة ومسؤولية. هذه المقاربة أنتروبومركزية، خيرية وصاعدة، وهي شروط لا مناص منها لكي يكون محمولا وحاملا لتنمية محلية : فينبغي أن يخلف مفهوم : «أقرر» مفهوم «اتخذوا القرار المناسب»، من أجل الحصول على أحسن ردود الفعل وضمان اللجوء إلى التشاور وإلى الشراكة، التي كم هي ضرورية لكي تتم الاستفادة من كل الطاقات. «*فكل ما يهيأ من أجلي، من دون مشاركتي، فهو يعد ضدي*» كما كان يقول غاندي ونلسون مانديلا.

الكوتشينغ الترابي يندرج ضمن ما هو متعدد الأبعاد، خاصة وأن مغزى الانتماء، والانخراط والتملك قوي وبأن القاعدة الكامنة المؤسسة تمتلك القوة، وأصبحت رافعة، فهو محفز ومحرك لكل إستراتيجية تنموية محلية. وبالطبع فإن بناء الكوتشينغ الترابي، عبر التجارب الغنية المنجزة في مختلف المجالات الترابية بجهة الشرق، اعتمد على أبعاد لا يمكن تجاهلها، خاصة التسيير والشراكة والاستشرافية والقرب، ضمن «جدلية دائمة لصنع، وإعادة صنع وتفكيك المجال الترابي من طرف السكان الذين عليهم تملك التراب». وسيكون الدور الأساسي للكوتش الترابي هو تجنب الانسدادات والتباطؤ في كل الإجراءات ومراحل تفعيل كل المشاريع الترابية.

المواطنة الايكولوجية والكوتشينغ الترابي

لأن «البيئة هي كل يوم»، فإن الطريق قد يكون طويلا ومنعرجا، لكن لكي يصبح في النهاية، بواسطة الكوتشينغ الترابي سالكا وسهل الولوج.

إن المواطنة الايكولوجية هو الحس العالي للمدنية لفرد ينتمي إلى دولة ما اتجاه المتطلبات البيئية. ويتعلق الأمر، نوعا ما، بالسلوك النموذجي لفرد يحترم القانون البيئي. والمواطنة الإيكولوجية تفرض أن يكون المواطن على علم بالقوانين البيئية.

والالتزام باحترام البيئة يمكن أن يُعرف كمفهوم للمحافظة على البيئة وتجنيد أنصار للقضية البيئية، وللدفاع عنها فعليا وبصورة فعالة، بغرض تأمين مستقبل أفضل للجيل القادم. وهذا يعني أيضا أن احترام شروط الصحة بالوسط، والالتزام بتهيئة الوسط، وتنقيته وحمايته من كل عامل يهدده. والمفهوم يرمي إلى تشجيع القيم والنضالات الايكولوجية. ويتطلب مشاركة المواطن في الحفاظ على البيئة من أجل تأمين تنمية مستدامة في المجال الترابي المعني.

أكثر من أي وقت مضى، على المجتمع المدني والفاعلين البيئيين أن يظلوا متحركين من أجل الحفاظ على الدينامية من أجل المناخ، لأن المغرب عازم بكل نضج لتحمل كل مسؤولياته. فهو مقتنع، على الأقل منذ إحداث مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة سنة 2001، على أنه يتوجب الانتقال إلى الأفعال، والاستمرار في العمل بشكل ملموس على الأصعدة المحلية والجهوية والإفريقية والدولية، ومزج المستويات والإكثار من الأعمال، والعمل على أن يلتزم أصحاب القرار على متابعة التطلعات الإيكولوجية التي يحملها المجتمع المدني.

ويظل تصور المواطنين اتجاه المواطنة الإيكولوجية مشوشا ويتأرجح بين اللامبالاة والمماطلة. فحتى إن عبروا عن اهتمامهم، فإن «القطيعة» بين التصورات الأولية للبيئة والشكل الذي يروا فيه تدخلهم كفاعلين بيئيين حين يطلب منهم ذلك، محدثين بذلك فارقا قد يتفاقم إن لم يطرأ وعي عاجل، لأنه : «لا يمكن حماية إلا الأشياء التي تعرفها».

يبرز الكوتشينغ الترابي اهتماما واضحا بالالتزام الجماعي لدى المواطنين، عبر وعي وتملك لدور المؤسسات والمجتمع المدني والفاعلين البيئيين، وبموقع المدرسة في تنمية الإمكانات الايكولوجية لكل واحد كعنصر بيئي، من أجل منح مسالك جماعية يقدمها الفاعلون ومواجهة عناصر العرقلة المرتبطة أساسا بهذه «القطيعة». وهكذا، فإن التربية الحديثة مدعوة لمواكبة وتحفيز تنمية مواطنة إيكولوجية ناقدة، ومبدعة وملتزمة، قادرة وراغبة في المشاركة في النقاشات العمومية، وفي البحث عن حلول وفي بزوغ مجتمع إيكولوجي.

ورغم بروز حلول موحدة، فإن الوضع يسائلنا حول المفارقة، والفارق بين طريقة الكلام عن البيئة وعن العمل في البيئة، إنه فارق ملحوظ بين النظرية والتطبيق، وبين القول والعمل. إن هذه الخلافات والعقد هي ما يسعى الكوتشينك الترابي التدخل فيها للانتقال إلى تحرير ينتج تغيرات سلوكية، لتكون عوامل للتغير الإيكولوجي، حيث يُبرز المواطنون كفاءاتهم في مجال البيئة ويظهرون رغبتهم في التدخل في دائرة جديدة : المنزل والحي والمدينة... وحتى لا نفوت هذا الموعد التاريخي بالنسبة للتغير المناخي، فإن برنامج الكوتشينك الترابي يطمح في اقتراح مبادرات مواطنة إيكولوجية نابعة من فاعلين بيئيين، ترمي إلى تجسيد المواطنة الايكولوجية، التي تتواجد في صميم رهانات التغير المناخي،

- إدماج «مخطط إيكولوجي» في التصميم الجماعي للتنمية، مع رهانات وأهداف إيكولوجية ؛
- إدماج الإكراهات المتعارف عليها والإمكانيات الإيكولوجية في عالية لمشاريع التهيئة ؛
- ممارسات إيكولوجية جديدة ؛
- حماية الماء ؛
- تثمين التراث الطبيعي ؛
- الاستغناء عن المبيدات ؛
- محاربة التغير المناخي وحماية الجو ؛
- المحافظة على التنوع البيولوجي وحماية البيئة والموارد ؛
- دينامية التنمية حسب أنماط الإنتاج والاستهلاك المسؤولين ؛
- التخطيط الإيكولوجي، إلخ.

ولكن أيضا المساهمة في تعبئة من أجل العمل في مواجهة تغير مناخي متسارع.

يسعى هذا البرنامج أيضا إلى الانخراط في كل المبادرات الحاملة لوعي جماعي بالضرورة الحتمية لحماية البيئة والرامية إلى تفعيل برنامج عمليات يتكفل مباشرة بمختلف غايات المواطنة الإيكولوجية والتنمية المستدامة، عبر مواضيع يجب التدخل بخصوصها :

- إعداد «تشخيص ايكولوجي» للتعرف على الإمكانات الايكولوجية لجماعة ترابية ما ؛

يتعلق الأمر إذا بالنسبة لبرنامج الكوتشينك الترابي بالارتباط بكل المبادرات الجديرة بالتقدير والعمليات المواطنة إيكولوجيا والتي غايتها وهدفها، زيادة مغزى وحجم البعد الايكولوجي ومن حيث المواطنة الإيكولوجية لدى مختلف العاملين في مجال البيئة في جهة الشرق، لجعلهم يعملون في إطار مسعى تنموي مستدام، وأيضا تطوير العقليات ونشر متواصل للممارسات الجيدة مع تربية المحيط لتحسيسه بالمحافظة على البيئة، بترويج قيم جماعية ومجتمعية للاستهلاك والسلوك، غالبا ما تختلف على تلك القائمة حاليا.

السيد عبد الحفيظ جابري
كوتش ترابي بجهة الشرق

هذا الكوتش المزداد ببركان يتوفر على مسار غير تقليدي. إنه حاصل على ماجستير سنة 2010، ودرّس أولا الإنجليزية قبل أن يصبح متصرفا بوزارة التربية الوطنية.
ثم عانق بعد ذلك الكوتشينغ الترابي وأصبح من أعمدة البرنامج بعد الحصول على دبلومه. وهو يعمل بعزيمة ورغبة كما يتضح من شهادته.

ما قبل قمة المناخ الجهوية بوجدة
من أجل جهة الشرق

في إطار الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ المقرر عقده بمراكش، نظمت جهة الشرق بوجدة مؤتمر ما قبل قمة المناخ. وقد شكل هذا اللقاء الجهوي مناسبة سانحة بالنسبة للمواطنين ومختلف الفاعلين الجهويين من محاكاة قمة المناخ من أجل تملك أفضل للرهانات المناخية.
فبالرواق الذي وضع رهن إشارة برنامج الكوتشينغ الترابي، الذي كان حاضرا بشكل قوي في هذا الحدث، أمن المدربون الترابيون خدمات سريعة في الكوتشينغ الترابي حول موضوع «البيئة والتزام المواطن».

وهكذا، استفاد أزيد من 300 زائر، أي قُرابة ثلث المشاركين، من الجلسات العديدة المجانية التي قدمها المدربون.

أما بالنسبة لي، فقد استطعت مواكبة 18 شخص خلال يومين حول أفكار لمشاريع مرتبطة بالبيئة. وقد كانت كل جلسة مختلفة عن الأخرى، ربما لاختلاف شخصية الأفراد المستفيدين، أو بالنظر لاختياراتهم حول حقل نشاطهم (الفردي أو المهني).
وانطلاقا من كون التربية في مجال البيئة ينبغي أن تشكل أساس المواطنة، فإن هدفنا كان يتمثل في خلق وعي بالرهانات المناخية لدى الموطن وإلى الوصول إلى جعل ممارساته وعاداته الصديقة للبيئة رد فعل يومي عفوي.

في ختام كل جلسة، استطعنا أن نخرج بمجموعة من الإجراءات الملموسة التي ينبغي تطبيقها، مع تحديد أجل للتنفيذ متفق عليه مع المستفيد من أجل تأمين تتبع بعدي من طرفي، حتى أعرف مستوى التزام المتدرب في أفق إنجاز هدفه، مستفيدا بذلك من الانخراط المواطن في حماية البيئة.

إن الكوتشينغ مناسبة للوعي، ولتحمل المسؤولية وللابتكار المشترك، وقد خلقت كل هذه المكونات فترات للابتسامة والفرح والرضا لدى المشاركين.

السيدة زهرة الزاوي
الرئيسة الشرفية لجمعية عين غزال
عضوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الكاتبة إحدى ممثلات المجتمع المدني داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. توجد هذه المؤسسة الدستورية في الصف الأول في مجال الدفاع عن المساواة بين الرجل والمرأة، وهي تعبر عن الديمقراطية التشاركية، تنطلق من الميدان وتسهر على إدماج مقاربة النوع على جميع المستويات، وفي كل إطارات الحياة والعمل، وحسب كل أبعاد الحياة الاجتماعية.

النساء والتنمية الجهوية بالمغرب، على ضوء الجهوية المتقدمة

يعبر هذا المقال عن رأيي كعضوة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهي مؤسسة استشارية مركزية ودائمة للحكومة في مجال التوجيه الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي والبيئي. ويتعلق الأمر بالاستثمار في مجال التفكير والبحث السياسي من أجل توفير مساعدة ثمينة لأصحاب القرار وللفاعلين الأساسيين من أجل تفعيل المساواة بين الرجل والمرأة. وإنها مناسبة لـ :

- إخبار الأطراف المعنية (وهو ما نمثله في المجلس بالأصناف عبر جلسات استماع، في إطار الطريقة التشاركية التي تبناها المجلس في كل أشغاله، أو عبر موقعه الالكتروني «المبادرة لكم») بما نقترحه لتحسين شروط عيش الساكنة المحرومة عموما والنساء بشكل خاص، وللمساهمة في القضاء على الاختلالات القائمة داخل المجتمع ؛
- محاولة وضع لبنات حكامة جديدة للحقل المتعلق بالولوج الفعلي لحقوق النساء كما يقرها دستور 2011.

بعد أن ظلت شبه غائبة عن انشغالات أصحاب القرار، فإن النساء ما زالت لم تعد هدفا أساسيا في السياسات العمومية، بل أكثر من ذلك فهي بعيدة على أن تكون فاعلة في التغيير الذي يرمي إليه الدستور. لذا، فإن المجلس، عن طريق دوره الاستشاري وتكليفه في مجال تحليل وتتبع السياسات الاقتصادية والاجتماعية العمومية والخاصة، لا سيما بفضل تركيبته التي تضم جمعيات مهنية ونقابات وجمعيات وتعاونيات تشتغل في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يظل أحد أحسن الوسائل لتطوير التفكير وتحفيز النقاش حول مختلف المواضيع التي تخدم الصالح العام، بما فيها المساواة بين الرجل والمرأة، عبر آرائه وتوصياته.

والمجلس تعبير عن الديمقراطية التشاركية. فهو في نفس الوقت فضاء للحوار الاجتماعي وفاعل مركزي للحوار المدني. ويتمثل دوره في الإنصات إلى المجتمع. فإليه إذا يعود أيضا إيصال صوت النساء والرجال وتشجيع التوافق حول مشاكل معقدة.

وتشجع هذه المفاهيم الأساسية مجتمعنا على تقاسم القيم وعلى التزام قاطع لإيجاد توافقات إيجابية حول المواضيع الحاسمة، كاللامساواة بين المرأة والرجل والتي تستمر رغم التقدم الحاصل وكل الجهود المبذولة والرامية إلى اعتبار حقوق المرأة في إطار البرامج

صاحب الجلالة
يستقبل الرئيس السابق
للمجلس الاقتصادي
والاجتماعي والبيئي
السيد شكيب بنموسى
(أكادير، 2 يناير 2013)

والمبادرات المحددة أو حتى الإصلاحات التشريعية. ويستثمر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي هذا الملتقى التاريخي المتميز بتموقعه في الهندسة المؤسساتية وبدوره التكميلي للبرلمان، الذي يشكل تعبيرا عن الديمقراطية التمثيلية، ومدفوعا بالالتزام المتزايد للشباب ومسلحا بمتطلبات دستور قرر أن يعيد تصور الشكل الثقافي للمجتمع بإعطاء الكلمة للنساء :

- بمقتضى ديباجةٍ تلزم المغرب على مكافحة وإبعاد كل ميز اتجاه أي فرد بسبب الجنس ؛
- وفقا لمقتضيات الفصل 19 التي ترمي إلى إحداث سلطة للمناصفة لمحاربة كل أشكال التمييز، سعيا إلى توجيه السياسات العمومية في مجال التماسك الاجتماعي.

هذا الالتزام المواطن لا يمكنه إلا أن يشجع المجلس على لعب دور رئيسي في ترجمة وتجسيد الآمال التي أفرزها الدستور، بإضاءة السياسات العمومية وبالمساهمة في إعادة ترتيب النظام المهيكل ومأسسة المساواة على الشكل الذي يتصوره الفضاء المجتمعي الحالي. وكما تؤكد ذلك مقاربة التماسك الاجتماعي، في ظل بيئة غير واضحة تعبرها العديد من التغيرات، فإن فضاءات جديدة للحوار، والاستشارة والتشاور تبدو ضرورية وتشكل وسيلة ممتازة لإشراك المواطنات والمواطنين في إعداد شراكة مبدعة نساء-رجال تستند على تقاسم المسؤوليات، من أجل القضاء على الفوارق الاجتماعية. إنها إحدى الأسباب التي دفعت المجلس إلى معالجة موضوع المساواة في إطار الإحالة الذاتية رقم 2012/8، التي تستهدف «تشجيع المساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، مع التأكيد على النواقص الهيكلية والتركيز على ثغرات السياسات العمومية بخصوص غياب الاندماج العرضاني لأفق النوع في كل ميادين الحياة وعلى كل المستويات.

إن التقرير الأول حول المساواة - الذي سمي «تجسيد المساواة بين النساء والرجال، مسؤولية الجميع» يهم تحديد المفاهيم، والتوصيات ذات الطابع المعياري والتدابير ذات الطابع المؤسساتي. وفي هذا الرأي المنشور بالجريدة الرسمية، يدعو المجلس الحكومة والبرلمان للتساؤل حول ماهية المساواة بين النساء والرجال ويوصي بتبني تعريف التصريح العالمي لحقوق الإنسان والذي يعلن بأن «كل البشر يولدون أحرارا ومتساوون في الكرامة والحقوق» وبأن كل واحد بوسعه أن يطالب بالحقوق وكل الحريات المعلنة بهذا التصريح، دون أي تمييز كيفما كان، وخاصة على أساس الجنس.

لا يوجد هناك تعريف متفق عليه حول المساواة، مما يشكل أحد العوائق الأساسية في التطبيق الفعلي

« قرر الدستور إعادة التفكير في الشكل الثقافي للمجتمع بإعطاء الكلمة للنساء. »

للمساواة. ولكون تعريفها غير دقيق، فهذه المساواة ما زالت تعرف كمساواة في الحقوق مما لا يؤدي بالضرورة إلى مساواة فعلية. وهي تتعارض مع التمييز، لكن المسألة لا تقتصر على أشكال التمييز

في الحياة العملية، السعي إلى توزيع متساو للسلطة الاقتصادية

المباشرة التي تصيب النساء بسبب وظيفتهن الإنجابية، والتي ما فتئ المجتمع يترجمها بصورة سلبية على صعيد ظروف الحياة وتؤدي إلى تقاسم غير عادل للسلطة الاقتصادية.

ويشمل التعريف الحقيقي كل الجوانب المرتبطة أساسا بالبناء الاجتماعي، الذي يترجم إجتماعيا الجنس البيولوجي من حيث الدور الخاص، سواء الذكري أو النسوي، ويدرج التراتبية التي مفادها أن الرجال قوامون على النساء.

وهذا المعيار الذكري، التي لا تترك أي مجال للاختلاف، يستمر في فرض قواعده وفي التأثير سواء على السياسات الاجتماعية أو الأنظمة الهيكلية، مما لا يسهل تنمية شراكة متوازنة، بل يخلق طبقية في العلاقات السلطوية بين النساء والرجال. وهو يعيق إقامة مجتمع عادل، ونشيط وشامل لكل أعضائه.

يتبين أنه في كل آرائه المقدمة على إثر إحالة ذاتية (كالميثاق الاجتماعي والإعاقة والمساواة بين الجنسين) أوفي حالة إحالة برلمانية أو حكومية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تعميم العلاجات الأساسية والولوج إليها...)، فإن المجلس يؤيد الاندماج العرضاني لتوجه المساواة كطريقة ترسخ المكانة التي تستحقها الكرامة الإنسانية، محاولا خلق دينامية للسير نحو مجتمع متماسك وباستطاعته تأمين الرفاهية لكل أعضائه (رجالا ونساء)، بحثا عن تطوير التنوع الثقافي والتصالح كعوامل أساسية للمقاربة الثقافية.

ولبلوغ هذا الهدف، قد يكون من الأيسر بث روح من التغيير في العقليات عبر انخراط فاعل لمواهب ومهارات المجتمع المدني، الذي يرى حقيقة الميدان، والعقبات الهيكلية وأسباب الإقصاء الاجتماعي، بل والإقصاء الذاتي، التي تكبح المشاركة الكاملة للنساء في الولوج العادل للحقوق والموارد. هؤلاء الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين سيفعلون التشريع المتعلق بالشغل والسياسة الاقتصادية والاجتماعية في الميدان، إنهم حجر الزاوية والضمانة لإنجاز الحقوق والأهداف المتعاقد حولها.

إن تملك هذه الثقافة، والحاجة في تجديد التضامن الوطني، وتوسيع حكامة السياسات العمومية وبالخصوص تخصيص خط مالي لتمويل كل الإجراءات التي تشجع إدماج مفهوم النوع ومقاربته في كل الميادين وعلى كل المستويات، تتطلب إرساء نقاش هادئ ومسؤول وديمقراطي.

هذا النقاش يجب تنظيمه في فضاءات تطرح وتعاش فيها قضايا المساواة، بين القطاعات المعنية مباشرة، من طرف فاعلين بوسعهم أن يسجلوا في مذكراتهم السياسية اجتماعات وإجراءات تخدم قضية المرأة، كما أوضحتها المذكرة التوجيهية رقم 5 للمجلس، التي تنص على أن المجلس يحث المشرع والحكومة على تبني وتشجيع مبدأ الإجراء الايجابي لفائدة النساء، في كل الميادين حيث حقوقها في المساواة محدودة أو غير كافية أو غير محمية بصورة كافية، أو العمل على تحقيق المناصفة داخل الهيئات المنتخبة أو المعينة. كما أن المجلس يدعو الأحزاب السياسية، والنقابات والمنظمات المهنية إلى الارتقاء بهذا المبدأ وتبنيه داخل هيئاتها.

من جانب آخر، وكما يؤكد ذلك تفعيل المساواة، فإن إحدى السبل الأكثر ملاءمة لبناء برنامج تعادلي، يرمي إلى إبراز قضايا النوع داخل المجتمع، يمر عبر محور تنمية وتحسين التمثيلية الديمقراطية في قطاعات محددة جيدا، والتي بوسعها توفير أفضل المؤهلات لكل مبادرة للتغيير أو التقدم نحو مستقبل اجتماعي أكثر عدلا.

لكن ولوج النساء إلى السلطة الاقتصادية يثير سؤالا حقيقيا مرتبطا بانضمام النساء إلى النقابات الذي يهدف أولا إلى تأسيس وعي لدى النساء بحقوقهن الأساسية، ثم المشاركة المزدوجة للمرأة بالولوج إلى التمثيلية، خاصة في مجالس الإدارة من أجل تحديد توجهات السياسات النقابية، ووضع الإجراءات الخاصة الملموسة لفائدة النساء.

وفي نفس السياق، سيتم تدارس التمييزات المبنية على الجنس في أماكن العمل من طرف الرجال والنساء، وفي الأماكن التي تتم بها الاختلالات وتتكرس، وحيث الأنظمة العائلية والمهنية تتواجه، وحيث المشاكل المرتبطة بالتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة يجب أن تحل. وسوف يطرح السؤال مباشرة إلى الفاعلين المعنيين وتتم صياغة الأجوبة من قبل هذه الشراكة الجديدة، التي عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الملائمة مع الحياة العائلية، وحقوق الأطفال والتوازن الاجتماعي، والتوافق الايجابي للمساواة وطبعا الحياة الاقتصادية، في عالم شمولي. وفي النهاية ينبغي تطوير مجموع نظام الوقاية الاجتماعية بالتناغم والتنسيق مع النظام العائلي، الذي يبقى مغلقا أكثر لمساواة النوع.

ففي أول رأي، صوت عليه بالإجماع تحت عنوان «من أجل ميثاق اجتماعي جديد، معايير ينبغي احترامها وأهداف ينبغي التعاقد حولها»، تبنى المجلس مبادئ فصلها إلى أهداف تفرض على الجميع ومدعومة بمؤشرات لقياس التقدم. ويتعلق الأمر برسالة أساسية للترويج بشكل ملموس لأهداف سياسة اجتماعية مندمجة، بالدعوة إلى اعتبار هذه المبادئ المرجعية كقاعدة دنيا للحقوق وكخطوط توجيهية لتصور وإعداد وتقييم وتحسين السياسات الاجتماعية العمومية والخاصة التي تعد قاعدة للمفاوضات الجماعية والحوار الاجتماعي والحكامة المسؤولة ودليل لتصور وتطبيق القوانين والأنظمة. ويتعلق الأمر بالنسبة للمجلس بمذكرة توجيهية للوصول إلى ميثاق اجتماعي وتبني إستراتيجية حقيقية للتماسك الاجتماعي لبناء مجتمع عادل، نشيط ومستند على الحوار الاجتماعي وصدارة القانون والمسؤوليات المتقاسمة والمحاسبة، مع إعطاء الأسبقية لخيار الشراكة المبدعة عبر ما يسميه المجلس «إبرام عقد كبرى مبدعة».

إنها عُقد تمأسس للحوار المدني، وتأخذ في الاعتبار خصوصيات السياقين الوطني والدولي، وتبحث عن حلول توافقية وتدعو إلى انخراط الفاعلين المحتملين، وخاصة الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين. ويدعو المجلس كل الأطراف المعنية للإطلاع على آرائه وتوصياته، وإلى التناقش حولها من أجل تفعيل الحقوق الأساسية وخاصة مسألة المساواة ومقاربتها المندمجة، من أجل تدبير حكومي أحسن واهتمام متجدد بالحقوق الاجتماعية وفقا لروح الدستور والأدوات الدولية في مجال الحقوق البشرية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في دورة عادية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مؤسسة دستورية مستقلة. وقد أرساه صاحب الجلالة يوم 21 فبراير 2011، وهو يقوم بمهام استشارية لدى الحكومة وغرفتي البرلمان. يتركب المجلس من 99 عضوا يمثلون القوى الحية للبلاد، مجتمعة في 5 أصناف : المنظمات النقابية، المنظمات والجمعيات المهنية، المنظمات والمؤسسات العاملة في ميدان الاقتصاد الاجتماعي والنشاط الجمعوي، الأشخاص بحكم صفتهم، والخبراء المعينين من طرف صاحب الجلالة. بفضل تمثيليته، يساهم المجلس في تطوير الديمقراطية التشاركية ويشكل قوة اقتراح قادرة على المساعدة في تحسين فعالية السياسات العمومية.

السيدة فريال برايس كينيي
باحثة في العلوم الاجتماعية
صحفية، ناشطة ومعالجة

الكاتبة فرنسية-تونسية تناضل من أجل القضايا النسوية الجهوية الدائمة على رأس منظمة «وحدة الموضة من أجل السلام». United Fashion for Peace. هذه الدبلوماسية التونسية سابقا تهتم في نفس الوقت بترقية المرأة الإفريقية وبحماية الطفولة المهددة. كما أنها تنشط من أجل كوكب أخلاقي، مشجعة العيش المشترك اللائق حتى في أوروبا، والاقتصاد التضامني وعلاقات هادئة مع الطبيعة، خاصة باستهلاك مواد تنتج بشكل منصف.

نـــســـاء و بـيـئـــــة : معركـــة دائـمـــة في جـمـع الـمـؤنـــــث !

السيدة وانگاري مأطاي (كينيا)
جائزة نوبل للسلام 2004
غرس أشجار !

لقد نجحت هذه الكينية في فتح الطريق لوعي جديد. وحصلت بفضل ذلك على جائزة نوبل للسلام. وقد أصبحت معها التنمية المستدامة الأداة المثلى للرقي بالسلام. فحركة الحزام الأخضر (Green Belt Movement) التي ليست السلام الأخضر (Greenpeace) ولا (WWF) ولا لها القوة المالية لمؤسسة آل گور، تقدم نظرة إفريقية-إفريقية للمشكل.

تتصارع هذه المنظمة منذ سنوات لكي تجمع إفريقيا بين حماية البيئة وتنمية المجتمعات. فبالنسبة للمرحومة وانكاري مأطاي، على إفريقيا أن تتحرك كراشدة وبكل استقلالية. وهذا درس هام بالنسبة للمجتمعات الإفريقية المهددة بالعولمة، وبالخوصصة وبالقرصنة البيولوجية. فبالنسبة إليها يعتبر أكبر كفاح لإفريقيا هو مقاومة إزالة الغابات التي تتواصل بقوة في الأماكن التي تفتقر إلى موارد أخرى. واليوم، فإن الدول المهددة أكثر هي التي تواجه زحف الصحراء كالتشاد والسودان، ولكن الخطر يوجد أيضا في الشمال، كما الأمر في غانا. في الجنوب الغربي في ناميبيا وبوستوانا أو أنغولا، توجد في مواجهة صحراء أخرى هي صحراء كالاهاري.

السكان يفتقرون بالخصوص للوسائل والتربية. فبالنسبة لوانكاري مأطاي، فإن المقاربة ينبغي أن تكون قبل كل شيء شمولية : فالتنوع البيولوجي لا يمكن فصله عن الحقوق البشرية : «ينبغي أن نصل اليوم في إفريقيا إلى الحكامة الجيدة وإلى حماية الحقوق البشرية» كما أسرت لنا.

وهذه مسألة حاسمة بالنسبة للسلام، ولكن أكبر خطر يكمن في التبعية. على القادة الأفارقة أن يبادروا، ويعيدوا النظر في سياساتهم وأن يتعلموا أن لا ينتظروا كثيرا من الآخرين. بالنسبة لمأطاي، يتوجب علينا النضال، وأن نجد في ذواتنا وسائل هذا النضال، ونثمن الموارد البشرية الذاتية، ونتعلم كيف نستفيد أفضل من الموارد الطبيعية وأن لا نترك الدول الغنية تستغلنا. فهناك ثلاث متغيرات مرتبطة : الحكامة الجيدة، التنمية المستدامة والسلم. فإذا ارتبطت في ما بينها بوسعها أن تشارك في المعركة الشاملة من أجل التنوع البيولوجي. لقد شكل ذلك الحلم الكبير لوانكاري مأطاي، وهو اليوم حلم ورثتها عبر العالم.

نساء ملتزمات من أجل كوكبنا.

السيدة خديجة بلقزيز الشرايبي
جائزة أرض النساء
إيف روشي (مراكش)
من أجل مريض على علم
من الناحية الإيكولوجية

خديجة بلقزيز الشرايبي دكتورة في الصيدلة وترأس جمعية «Maghrebio Santé et Environnement» وقد أكملت دراساتها بتكوينات في الطب البديل. إلى هذا الحد ظلت في إطار الروح «العلمية»، رغم اهتمامها بالفلسفة الشمولية وطرقها التي تنظر للإنسان في شموليته. ومع موت والدها، الصديق والأستاذ، اكتشفت طرق التنمية الشخصية وبعد ذلك الطرق الطاقية.

وقد قادها مسارها وتكويناتها كما تعبر عن ذلك بعبارات دقيقة : «لقد فهمت بأنني أسير في طريق من الضوء والحب» . وبدأت تناضل من أجل مساهمة أكبر للمواطنين في حياة مسؤولة بيولوجيا، لأن مواطنا مستداما إيكولوجيا هو ممكن، وسيمكن من حماية النظام الإيكولوجي، وأن يكون مستهلكا إيكولوجيا، بالقضاء على عوامل الخطر على الصحة والبيئة.

وبصيغة أخرى، هذا يعني «العيش بالقرب من الطبيعة، واستعمال وسائل الوقاية واحترام قواعد الصحة» كما توضح خديجة بلقزيز. أن نكون بصحة جيدة، هو أن نكون في وعي ما يحيط بنا وفي تبادل مع محيطنا. إنه إذا توازن بين البيئات الداخلية والخارجية.

وهذا يدل على مدى الالتزام والصرامة التي علينا أن نظهرها بالنسبة لكل ما يمس هذا التوازن : مختلف أنواع التلوث، التغيرات المناخية، تحول التنوع البيولوجي، أوبئة، إجهاد، هشاشة بجميع أشكالها.

توجيه المريض

لاستعادة الصحة، على المريض أن يكون الفاعل الرئيسي في شفائه (نظام الحصانة)، أو أن يعيش مرضه بطريقة أفضل. كل الطرق والتقنيات التقليدية والبديلة لها أثر على مستوى معين ويمكن أن تستعمل بشكل منفرد أو معا لراحة المريض، والغاية هي إيجاد إستراتيجية علاجية تمكن المريض من الخروج من سجن عاداته واستعادة توازنه على كل المستويات وفي محيطه وكذا قوة الحب.

أن نظل واعون ومسؤولون كمواطنين

ماذا يمكننا فعله أمام هذه الوضعية. نحن كأفراد ومجتمع مدني لا حول لنا ولا قوة أمام الرهانات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات، لكن لنا سلطة خارقة تتمثل في كوننا واعون ومسؤولون :

- فبإمكاننا أن نشتري أو لا نشتري هذا المنتوج أو ذاك، وأن نستهلك ونشجع على استعمال منتوج أو آخر ؛
- وبإمكاننا أن نقوم بثورة صامتة ولكنها فعالة لفائدة صحة أهلنا وكوكبنا ؛
- وبإمكاننا تطبيق مبدأ الحذر الكامل، من الحقل إلى الصحن !

ليس هناك خيار ثاني إلا تحمل مسؤولية صحتنا وأرضنا بأنفسنا. فالسياسيون سوف يضطرون إلى اتباعنا. فهم اليوم يوقعون اتفاقية تلو الأخرى ولا يطبقون شيئا يذكر، لأن الرهانات الأنانية تشل عزائمهم. لكن زمن الحصيلة قد حان ومعه زمن تحمل المسؤوليات اتجاه صحة الشعوب والكوكب، بتطبيق حقوق المواطنين المنصوص عليها من طرف الأمم المتحدة منذ 1984.

السيدة فاندانا شيفا (الهند)
الثائرة الهندية ضد
المنتجات المعدلة جينيا

فاندانا شيفا من الزعيمات الإيكولوجيات والمناوئات للعولمة الأكثر تقديرا في هذا القرن.

كما هو الأمر بالنسبة للكينية مأطاي، سخرت فاندانا شيفا حياتها للدفاع عن الفلاحة الصغيرة والبيولوجية ببلادها، الهند. وهي تحارب امتلاك الموارد الطبيعية لبلادها من لدن الشركات الزراعية الكيميائية.

وقد برزت في الثمانينيات، ضمن حركة «لننقذ نرمادا»، من أجل الوقوف ضد بناء سدود على بحيرة نارمادا. لقد كان صراعا مريرا من أجل الحفاظ على النظام الإيكولوجي من الممارسات المضرة الممنهجة والتي ساهمت منذ زمن طويل في ترحيل الملايين من القرويين الفقراء. إنها تكافح مع منظمتها «نفضانيا» يوميا من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية حقوق الفلاحين.

هذه الجمعية هي أيضا شبكة كبيرة تمكن من تنمية أبناك للحبوب، التي تجمع البذور التقليدية عبر مجموع تراب الهند من أجل المحافظة عليها، وإعادة إنتاجها لكي يتم بعد ذلك توزيعها.

وإلى جانب كفاحها ضد إدخال المنتجات المعدلة جينيا ببلادها، تخوض فاندانا شيفا نوعا من النضال العالمي لفائدة السلام، والتنوع البيولوجي وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

السيدة أمينة كوريب فكيم
(جزيرة موريس)
حائزة على جائزة لوريال
يونسكو 2007
رئيسة جزيرة موريس
إنقاذ الكوكب بالأعشاب !

الموريسية أمينة كوريب فكيم أستاذة ومديرة لمركز العلاج بالنباتات والبحث. وقد انتخبت عضوا في الأكاديمية الإفريقية للعلوم، وهي أول موريسية تصل إلى أرقى مستوى بالأكاديمية. فكيم تكافح منذ عدة سنوات بواسطة أبحاثها للاعتراف العادل بالنباتات وفوائدها للإنسان. وقد سبق لها أن حصلت على العديد من الشهادات والاعترافات الدولية. وتسخير علمها لخدمة البشرية عبر تطوير الخاصيات الطبية للأعشاب الاستوائية هو التزام أخذته على عاتقها طوال حياتها، وتعمل منذ حوالي 20 سنة في هذا الميدان. وهو قطاع غير معروف مع ذلك لأن الأعشاب الطبية واسهاماتها في مجال الصيدلة والمواد التجميلية كانت غير مستغلة بشكل كبير في السابق. ومع ذلك، فإن عالم النبات يزخر بموارد لا حد لها، حيث أن بعض الأعشاب المحلية ما زالت تكتشف بالغابات وتلعب دورا رئيسيا في علاج العديد من الأمراض.

وإضافة إلى كونها بيولوجية وعاشقة ومدافعة عن علم الأعشاب، فهي أول أستاذة جامعية وأول عميدة لكلية العلوم. وقد ولجت فكيم السياسة حينما أصبحت أول رئيسة لجزيرة موريس سنة 2015. وقد أسرت لنا في الختام بأنها لن تتخلى أبدا عن حبها الأول، لأن الأعشاب بالنسبة لها هي مستقبل البشرية !

السيدة فطومة بنعبد النبي الجراري
وجمعية إنعاش المقاولة النسوية
من أجل أرض إنسانية

فطومة الجراري رئيسة ومؤسسة لجمعية إنعاش المقاولة النسوية (الاقتصاد التضامني). ورئيسة بالشراكة لجمعية أرض وإنسانية، وهي التي بادرت بإنشاء الحديقة التربوية الاكرو-إيكولوجية لدار بوعزة ضواحي الدار البيضاء. أحدثت هذه الجمعية سنة 2005 وقامت بتدابير تحسيسية وتكوينية ونقل للزراعة الايكولوجية في أوساط الفلاحين المغاربة، كبديل من أجل التنمية المستدامة في مغرب قرابة 50% من ساكنته قروية.

«فلاحة سليمة، سواء بالنسبة للأرض التي تستقبلنا والتي تغذينا، أو بالنسبة للكائنات الحية التي نحن أحد مكوناتها كبشر» كما تسر لنا.

وجمعية أرض وإنسانية تقوم حاليا بمشاريع عديدة لتكوين المنشطين والقرويين في الممارسات وفي أخلاقيات الزراعة الايكولوجية. وهناك حاليا ثلاث مواقع نشيطة جدا وتعرف تطورا مهما : الحديقة البيداغوجية لدار بوعزة، وقرية كرمة بنسالم وملتقى المبادرات والممارسات الزراعية الايكولوجية الذي تجري إقامته في ناحية مراكش، وهي منطقة شبه قاحلة في طريقها إلى التصحر. توجد هذه الجمعية في ملتقى مبادرات تندرج في بعد زراعي إيكولوجي. وفي هذا الإطار، يحمل المنشطون المكونون مشاريع جديدة ويشحدون ديناميات جديدة عبر مختلف مناطق المملكة.

وقد تطورت الفكرة، التي انطلقت من تفكير تشاركي داخل نواة المنشطين الأوائل المكونين في 2008، تدريجيا، للوصول إلى اقتراح شبكة. ويتعلق الأمر بشبكة المبادرات الزراعية الإيكولوجية بالمغرب. وهي تهدف إلى خلق روابط بين كل الفاعلين في الدينامية الزراعية الايكولوجية. فالساكنة المغربية هي بقدر النصف من أصل قروي حيث لم يعد دور المرأة بحاجة إلى التأكيد.

ينبغي تثمين عمل النساء في العالم ومسألة «النساء، والنوع والتنمية المستدامة» لا ينبغي أن تبقى مجرد خطاب. فأجندا 21 لريو يعتبر المساواة بين النساء والرجال ومشاركة النساء كشق أساسي في التنمية المستدامة. واستعدادا لمؤتمر ريو لسنة 1992، كانت النساء قد أعدت أجندا 21 للنساء من أجل كوكب يعمه السلام والصحة.

والنساء بالنسبة للمجتمعات العربية والإفريقية وكل المجتمعات عموما ينبغي أن تعتبرن كفرصة لا تعوض، لأنهن تستفدن من بكارة سياسية قد تستفيد منها المؤسسات لمصلحة السلم الاجتماعية والسلام بالعالم.

وحتى نورد تعبير الفيلسوف العربي : «***تربية رجل هي تربية فرد، وتربية امرأة هي تربية شعب بأكمله***».

لِنقُم إذا بمراجعة استثماراتنا في المرأة إلى الأعلى !

الدكتور فيليب دو لينر
أستاذ بجامعة لوفان الكاتوليكية
رئيس اتحاد مقاولات الاقتصاد الاجتماعي
لبروكسيل والونيا

الدكتور مارك توتي
منسق جمعية انتر موند بلجيكا
Inter-Mondes Belgique

التغيير، البيئة والتنمية المحلية : العمل في مستوى سير المجتمعات !

تصور التغيير بأشكال متجددة.

عندما يتعلق الأمر بالتنمية المحلية وبالبيئة، فإن مصطلح «التغيير» يصبح في كل الأفواه : تغيير السياسات، تغيير السلوكات، تغيير العقليات... فمنذ فترة طويلة أصبحت «التنمية» مرادفا للتغيير. لكن هل تتغير الأوضاع حقا ؟ فالكثيرون أصبحوا مقتنعين أنه إذا كانت السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية قد تغيرت بصورة كبيرة، فإن نفس المشاكل ما فتئت تظهر مجددا في أشكال جديدة لا سيما على صعيد التهديدات البيئية.

وقد تغيرت أطر الحياة بشكل كبير لا يمكن إنكاره، لكن الحياة داخل هذه الأطر، وطرق العيش المشترك والإنتاج والاستهلاك والتقاسم والقرار وإبراز الهوية، وبأن نكون رجلا أو امرأة...هل تغيرت في الواقع ؟ في العمق، وبعبارة أخرى، لقد تطورت طرق الحياة في المجتمع، وأحيانا بسرعة خارقة بمنظور تاريخي، لكن هل تحول سير المجتمع بنفس القدر ؟ وما نسميه تغييرا قد لا يكون سوى تحول لنفس الشيء بشكل آخر ؟

هذه الملاحظة إذا ما قبلناها تدعو للتفكير في التغيير بطرق متجددة وللإبحار في نموذج جديد. فالاستعجال البيئي يدفعنا لذلك، كلنا رجالا ونساء، ولا يمكننا فقط الحديث عن التغيير، بل علينا أن نفعله. وننجح. فعلى الصعيد المحلي، الجماعات القروية والحضرية هي من بين البيئات حيث التحولات العميقة ضرورية.

الإختلالات البيئية هي إسقاط في المجال والمحيط الحيوي للاختلالات التي تنتجها المجتمعات المحلية

إن عمل الكوتشينغ الترابي، كما انطلق بجهة الشرق أفرز على هذا المستوى مسلسلا واعدا بتجديد وتقوية القدرات المحلية في مجال التشخيص والحوار والمشاركة والتخطيط والعمل المحلي، خاصة بين المنتخبين والمواطنين.

إلا أن هذا لا يشكل سوى البداية. ففيما يتعلق بمشاكل البيئة مثلا، يتحتم التحكم أحسن في المياه، وترميم المشاهد وتدبير الدفقات (بخاصة دفقات النفايات) وتهيئة المجالات الترابية وضبطها... لا يمكن أن نتوقف عند معالجة الأعراض، التي تظهر بشكل صارخ. علينا أن نوجه أسئلة أخرى أكثر دقة، كالأسئلة التالية مثلا :

- كيف «نصنع» بهذه المجتمعات المحلية فرديا وجماعيا - الخسائر أو الاختلالات البيئية ؟
- كيف نجعل هذه التهديدات البيئية بهذا الشكل الدائم من الفعالية ؟

لكن هذا ليس كل شيء. فالتدهورات البيئية، وفقدان التوازنات الملاحظة في المشاهد، القروية منها والحضرية ليست في الواقع سوى أعراض لتدهورات وفقدان توازنات في طريقة - وأسباب - العيش المشترك. فالمجتمعات المريضة تجعل بيئتها مريضة. فالمشاهد الطبيعية هي جلد المجتمعات : فالأمراض التي تصيبها تتمظهر بها بنفس القدر.

وفي مجال الاقتصاد، فالقليل من المنعشين يقاربون المسألة باعتبار الوظائف الثلاثة المتمثلة في الإنتاج، والتحويل/التخزين وإعادة التوزيع. وهنا أيضا وفي غياب أخذ للوظيفة الثالثة للتوزيع بعين الاعتبار- والتي تدعو إلى إعادة النظر في طرق العيش المشترك وشكل تصور الذات - نلْحظ في كل بقاع العالم تفاقم الفوارق، مع ما يصاحبها من أشكال العنف.

ما ذا يعني ذلك ؟ فعليا، ذلك يعني أنه لا ينبغي أن نكتفي بعلاج الأعراض والمظاهر ولو كان ذلك ضروريا. فتحسين الأجور، والتشغيل، تهيئة الأحواض المائية، إعادة إعمار واد قاحل، إجراءات لا تكفي.

ينبغي أيضا - إلى جانب ذلك - أن نواجه كل ما يسبب هذه الصعوبات ويجددها بهذه القوة في «باطن المجتمعات». وبصيغة أخرى، ففي نفس الوقت الذي نصلح فيه ونرمم ونعيد البناء بكل العناية والاهتمام اللازمين، ينبغي أيضا بنفس الفعالية تفكيك ما هو أصل لما نحن بصدد محاربته. أي علينا أن نعمل لمواجهة الأسباب.

وعلينا بالخصوص أن نلح على ما يجعل الأسباب تعمل، وما يجعل ضررها بهذه القوة : جذور هذه الأسباب. وهنا يصبح ضروريا أن نرى بالتفصيل كيف تعمل المجتمعات على إنتاج هذه الأسباب وإعطائها الحيوية.

لا ينبغي أن نرهق أنفسنا في محاربة الأعراض، بل لنقاوم الأمراض من جذورها، أي في «بطن مجتمعاتنا»، حيث تُصنع بفعالية وبشكل دائم

إن هذا يفرض اعتبار التغيير تحت إضاءة جديدة. فلا يمكننا فقط ببساطة التحدث عن العمل على «حالة الأشياء» كما تراها أعيننا، مثلا التقلبات البيئية أو

الاقتصادية، ينبغي العمل على المسارات المجتمعية التي «تصنع»، وتنمي، وتديم هذه الحالات.
غير أن هذا العمل الدقيق للغاية حول الأوضاع الاقتصادية البيئية تتكفل به المجتمعات المحلية.
وأشغالنا الحديثة في بعض الجماعات بجهة الشرق رغم كونها مازالت غير كاملة تجعلنا نظن بأن عقدة العديد من المشاكل المحلية وخاصة منها ما يندرج ضمن البيئة ليست بالأساس مشاكل كفاءات ناقصة، ولا وسائل غائبة ولا حتى إرادة سياسية بل أساسا أن نكون «واحدا» أمام التحديات المشتركة التي تحصل. وبشكل أدق صعوبة تشكيل «واحد متعدد»، وحدة عمل وأن نكون مجتمعين والذي يستمد قوته من كون الاختلافات تُجعل في خدمة عمل مشترك لمواجهة تحديات مشتركة. فرهان التغيير النهائي يوجد إذا في قلب المجتمعات المحلية وفي صميم تسييرها.

وينتج عن ذلك أنه من أجل مواجهة تحدي البيئة، فإن الكلمات الطيبة والمخططات الجميلة وعمليات التحسيس، والتمويلات لن تكون كافية. فإمكانية التغيير في البيئة رهين بشكل وثيق بتغيير في سير المجتمعات، وبشكل أدق بحل عقدة إشكالية شائكة للغاية، وهي «صنع الواحد المتعدد». ومن أجل العمل في هذا المستوى، من الضروري أن نفهم ومن الداخل، كيف ولماذا تعمل المجتمعات المعنية بهذه الطريقة أو تلك حتى تخلق الاختلالات البيئية أو الاقتصادية.
في حالة جماعات جهة الشرق، يتمثل الرهان في فهم لماذا لا نستطيع «أن نصنع واحدا متعددا» وأيضا كيف نصنع العراقيل أمام هذا الهدف. كيف ولماذا ؟ من أين تأتي هذه الصعوبة وكيف تتجذر إلى حد أننا نجد من «الطبيعي» أن يعمل كل واحد وفق مصالح عائلته، ومجموعته أو قبيلته، دون الاكتراث

النجود العليا لبني كيل، نموذج صارخ لمخلفات شح التساقطات المطرية

بالآخرين ؟ ولن تكون هناك تغييرات ممكنة ومؤثرة إلا إذا أجاب كل الذين يعيشون في هذه المجتمعات عن هذه الأسئلة ووجدوا لها مخرجا يناسبهم. فبروز قوة جديدة للتحرك في مجال التدبير المستدام للبيئة في وضعية ارتفاع الحرارة مرهون به بشكل وثيق. ومن هذا المنطلق، فإننا نتصور بشكل أفضل لماذا قد تبقى العديد من جهودنا للتحسيس، وتغيير السلوكات في النهاية دون نتيجة. فلا يقتصر الأمر على أن يعرف كل واحد منا ماذا عليه أن يفعل، بل الأهم أن نكون مجتمعين راغبين في إنجازه. ومن أجل ذلك، ينبغي فهم كيف ولماذا كل واحد في مستواه ينتج ويعيد إنتاج ويعمم ما يمنع من «فعل الواحد» مجتمعين، وكيف نصل إلى الاقتناع بأن ذلك كاف وأنه من الطبيعي عدم بلوغه.

وحينما يتم توضيح هذه الرؤية، لسنا بالضرورة أكثر تقدما، لنعترف بذلك. وبالفعل، وبشكل ملموس، كيف يمكن العمل حول سير المجتمعات المحلية ؟ كيف بالتالي في حالة جماعات جهة الشرق، «جعل الواحد المتعدد» ؟ إنه بالضبط على هذا النوع من التحدي حيث تُوحد جمعية Inter-Mondes لبلجيكا جهودها مع برنامج الكوتشينك الترابي بدعم من الوكالة ومجلس الجهة دون إغفال الجامعة ومديرية البيئة لجهة الشرق، كل طرف حسب المواهب والإمكانيات الخاصة به. والفرضية المميزة اليوم تتلخص في كلمتين : القيام بعملية مزدوجة.

والفكرة بسيطة في مبدإها. فالأمر يتعلق بجمع عمليتين متكاملتين بشكل وثيق في نفس الحركة :

- القيام بتدابير ملموسة على أهداف تعبئ الفاعلين وتهمهم بشكل كبير ؛
- وفي نفس الوقت، اقتناص كل الفرص التي تتوفر في الوقت الذي نقوم به بتدابير ملموسة على ما يمنع محليا الفاعلين المحليين من «صنع واحد متعدد».

العمل يعني هنا شيئين محددين :

- من جهة نعمل لفهم كيف «تشتغل» العراقيل والمعوقات في المجتمع المحلي، أي ما هي عمليا الميكانيزمات المشتغلة، وما يمنحها قوتها ؛
- من جهة أخرى، نساعد فاعلين على إعداد تدابير مضادة بتحييد هذه الميكانيزمات التي تشتغل في عمق مجتمعهم المحلي، أي في الواقع في أحشائهم وفكرهم.

العمل على مستويين في نفس الوقت : الاشتغال على المؤهلات أو على المشاكل الملموسة، هنا والآن، ولكن أيضا، في نفس الوقت وبنفس القوة، الاشتغال على الميكانيزمات التي تحدثها في أعماق وفجوات الحياة في المجتمع

لا يمكن الإنجاز التام لهذا العمل إلا من قبل المعنيين أنفسهم وإذا بالتأكيد ليس من قبل «العلماء» و«الخبراء»، مهما كانت نواياهم حسنة. في رأينا، هكذا فقط يصبح ممكنا جمع هذه الأبعاد الثلاثة الأساسية التي هي التغيير والتنمية المحلية والبيئة. وفي غياب منهج تهدف عمل المجتمعات بشكل أو بآخر، علينا أن نخشى بأن تنحصر محاولات إنعاش «التغيير» في المجال البيئي أو التنمية المحلية، في النهاية، إلى إعادة نفس الوضع، المختلف طبعا في الكيفية والتنزيل، لكنه مماثل من حيث المنطق، للأسف، مشابه في آثاره وعدم فعاليته على المدى الطويل.

السيدة كوليت كايار
خبيرة في التغير المناخي

السيد دومينيك ليسوتيي
خبير في التنمية المستدامة للمجالات الترابية

التغير المناخي والمواطنة

على ضوء المعطيات العلمية الحالية أصبح عدد متزايد من الناس والمؤسسات والمنظمات على اقتناع بأن نمط حياتنا هو الذي يتسبب في ارتفاع حجم الغازات المسببة للاحتباس الحراري، يفوق ما بوسع كوكبنا أن يستوعبه بشكل طبيعي. هذا الفائض مسؤول عن ارتفاع الحرارة، وينتج عنه تغيرات مناخية على الصعيد الكوني سيصعب التحكم فيها مع مرور الوقت.

وأمام التداعيات المرتقبة للتغيرات المناخية، أصبح من المستعجل بأن نعي مجتمعين ومنفردين بحجم هذه الظاهرة وآثارها، بحيث نغير نماذجنا الحياتية وسلوكاتنا على هذا الأساس.

في هذا السياق، فإن معالجة هذه المسألة هو التزام مهم ونريد المساهمة فيه بالتذكير بما يعنيه التغيير الحراري وما هي اتفاقيات الأطراف وكيف نقارب التغيرات.

التغير المناخي : عن ماذا نتكلم ؟

التغير المناخي هو التغير المتوسط لنوع الأحوال الجوية أو المناخ خلال فترة معينة عبر :

- ارتفاع أو انخفاض في الحرارة المتوسطة للمحيطات والجو الأرضي، تقاس على المستوى العالمي على امتداد أجيال عديدة ؛
- تغيرات في حركة الجو ودورة الماء ؛
- نتيجة لذلك، لغطاء السحاب ولحجم التساقطات المطرية على الأرض.

إن التغير الحالي للمناخ هو نتيجة انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري الناتجة عن الأنشطة البشرية، والتي تغير مكونات جو الكوكب. وتضاف إلى هذه الغازات التغيرات الطبيعية للجو.

إن الحياة ممكنة بالأرض لأنها محمية من الإشعاع الشمسي بواسطة أثر الدفيئة. كيف يتم ذلك ؟

لنذكر أولا بأن هذه الظاهرة هي طبيعية تماما.

إن الإشعاع الشمسي يعبر الجو قبل أن يصل إلى سطح الأرض الذي بدوره يعيد إرسال جزء من هذا الإشعاع إلى الفضاء، خاصة الأشعة تحت الحمراء. هذه الأشعة يتم إيقافها بواسطة طبقة جوية مكونة من ثاني أكسيد الكربون، والميتان والبروتوكسيد والتي تسمى الغازات المسببة للدفيئة.

وبفضل هذه الظاهرة، فإن الأرض غير مجمدة، مما يجعل الحياة ممكنة خلافا للعديد من الكواكب الأخرى. لكن حيز الحرارة الذي يجعل الحياة على الأرض ممكنة هو جد ضيق ويقع بين 0 و100 درجة، لكي يكون الماء سائلا تحت ضغوطات طبيعية.

> *حيز الحرارة الذي يجعل الحياة على الأرض ممكنة هو جد ضيق.*

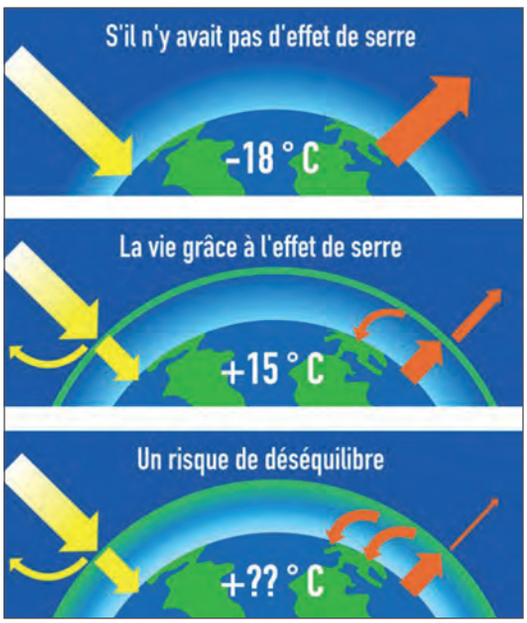

ولنذكر بأن 3 مكونات هي أساسية للحياة الحالية : الكربون والماء السائل (سطحي أو غير سطحي) ومصدر طاقة (ضوئي أو كيميائي).
إلا أن نطاق درجات الحرارة تتراوح ما بين -273 درجة إلى ملايين عديدة من الدرجات، ومستويات الضغط والتركيبة المعدنية للكواكب تختلف إلى ما لا نهاية، مما يجعل العلماء يصرحون بأن الحياة على الأرض كانت أمرا شبه مستحيل.

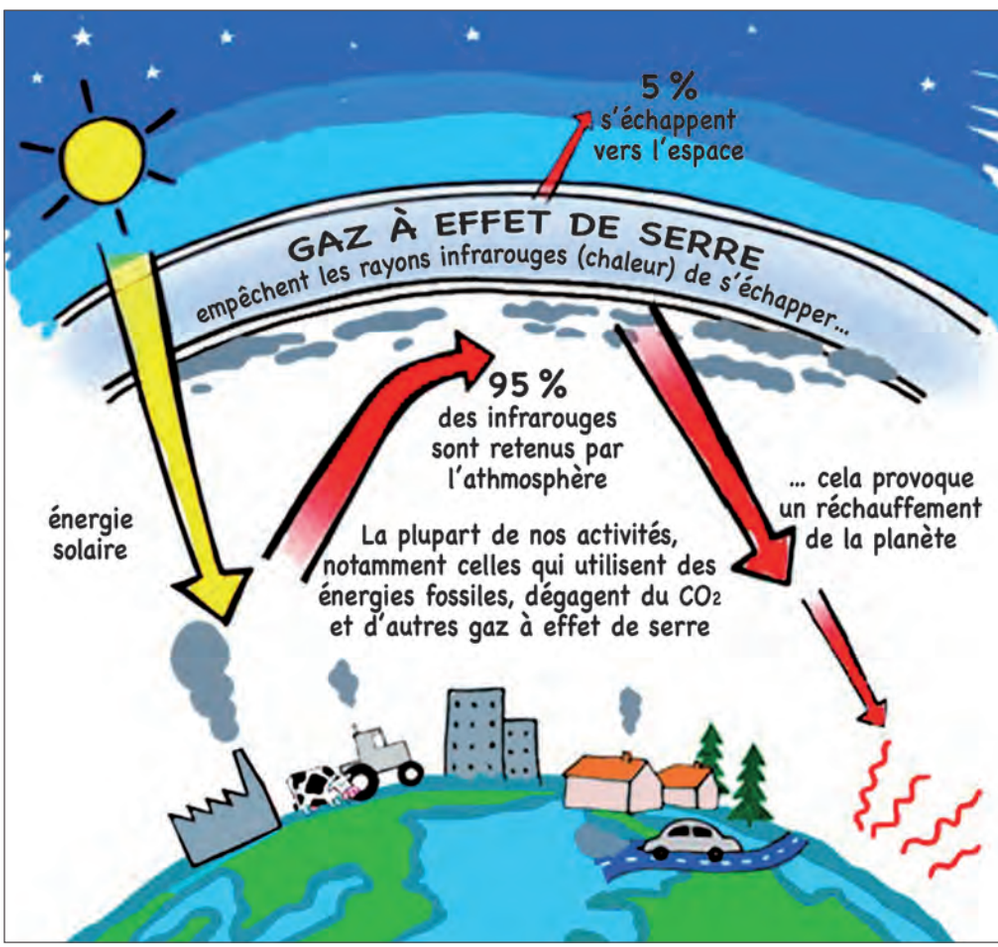

سبب ارتفاع حرارة الجو. تؤكد مجموعة الخبراء الحكومية حول تطور المناخ (المحدثة من قبل الأمم المتحدة سنة 1988، والمفتوحة في وجه خبراء كل البلدان)، في تقريرها لسنة 2013، بأن الأنشطة البشرية (التصنيع الكثيف والزراعة المكثفة، واجتثاث الغابات...) هي مسؤولة بأزيد من 95% في ارتفاع حرارة المناخ، لأنها تؤدي إلى زيادة قوية في نسبة هذه الغازات.
هذه الغازات تتجمع في الجو بصورة لم يسبق لها مثيل في السابق، كما تدل على ذلك أبحاث كلود لوريو، خبير الثلوج، عبر تحليل الفقاعات الهوائية المحتجزة في ثلوج القطب الجنوبي المتجمد منذ 800 000 سنة.

أربع نتائج أساسية بالنسبة للحياة على الأرض

1. ارتفاع الحرارة

ارتفعت درجة الحرارة المتوسطة بـ 0,85 درجة منذ نهاية القرن التاسع عشر وإذا تم استمرارنا في وتيرة التنمية والتصنيع والديمغرافيا الحالية، فإن تركيز ثاني أكسيد الكربون قد يتضاعف مرتين مع نهاية القرن 21، لتعرف الحرارة ارتفاعا قد يبلغ 4,5 درجة.
في انتظار ذلك، فإن درجات الحرارة المرتفعة جدا أو الباردة جدا تهم حاليا 10% من البسيطة.

2. تتراجع المناطق الجليدية التي تختزن 75%

من الماء العذب بشكل مرئي. فالطوق الجليدي بالقطبين يذوب في المحيط ويرفع من مستواه بوتيرة 3,3 ميليمتر سنويا في الوقت الراهن، و 19 سنتمتر منذ 1901. ويتوقع علماء المناخ لمجموعة الخبراء المذكورة أعلاه بأن مستوى الماء قد يرتفع ما بين 80 و 120 سنتمتر من هنا إلى نهاية القرن. والدول الجزر مهددة (كدولة المالديف)، ولكن أيضا بعض المدن الساحلية كطوكيو ونيويورك والقاهرة وبومباي وشانغاي ولاغوس وساو باولو...

3. اختلال في التساقطات المطرية

ترتفع كميات الأمطار بالنسبة لخطوط العرض الوسطى والعليا (شمال أوروبا، آسيا وأمريكا الشمالية)، مع فيضانات متزايدة.
أما في المناطق التي سبق أن عرفت موجات جفاف (كاليفورنيا، إفريقيا وجنوب أسيا)، فمن المرتقب

حصول فترات جفاف أطول وتقلص في منسوب الأنهار، مما يؤدي إلى مشاكل في تبريد المحطات الكهربائية. وقد بدأت الدول الإفريقية تشكو من الآن من عدم انضباط، بل نقص في التزويد الطاقي.

4. الزيادة في حموضة المحيطات

أحد الآثار الغير معروفة ولكنه مقلق هو انحلال ثاني أكسيد الكربون في المياه السطحية مما يؤدي إلى حموضتها. وسرعة هذه الظاهرة التي تعود إلى 300 مليون سنة، غير معروفة ويجهل العلماء أثرها في العقود القادمة على المجاري المائية، وعلى التنوع البيولوجي والنباتات، ابتداء بالصدفيات والبلانكتون، وهي الحلقة الأولى في السلسلة الغذائية التحت مائية. وهنا أيضا، فإن أمننا الغذائي مهدد.

لنُذكر :

- بأن الأرض بشكلها الحالي توجد منذ 2,2 مليون سنة ؛
- بأن الإنسان العاقل (Homo-sapiens) ظهر منذ 200 000 إلى 300 000 سنة ؛
- بأن الثورة الصناعية انطلقت منذ 200 سنة.

إذا ما أرجعنا هذه الأرقام إلى سلم حياة بشرية، واعتبرنا أن الأرض يبلغ عمرها 60 سنة، فإن الإنسان هو طفل عمره يوم واحد والثورة الصناعية تعود إلى دقيقة، فيمكن القول بأن الإنسان أخل بكل شي في دقيقة واحدة.

ويمكن أيضا أن نعتبر بأن الجنس البشري صغير جدا على كوكب ناضج. لنعتبر أننا الآن في مفترق طرق للتحول حيث ينبغي تغيير سلوكنا، بتقليص الانبعاث من غازات الدفيئة في الأماكن التي تنبعث منها بكثرة (الدول المصنعة) وفي نفس الوقت بتكييف اختياراتنا الإنتاجية والتنموية حتى تكون مستدامة.

ماذا عن جهة الشرق ؟

لقد انطلقت جمعيات بيئية في العمل منذ عدة سنوات على توعية المصالح العمومية بضرورة تحسيس السكان بتبني إجراءات لمحاربة آثار ارتفاع حرارة المناخ.

وهكذا على سبيل المثال، فإن الزيادة المتوسطة للحرارة إلى غاية نهاية القرن الحالي بالنسبة لشمال المغرب تفوق في كل مكان تقريبا درجتين.

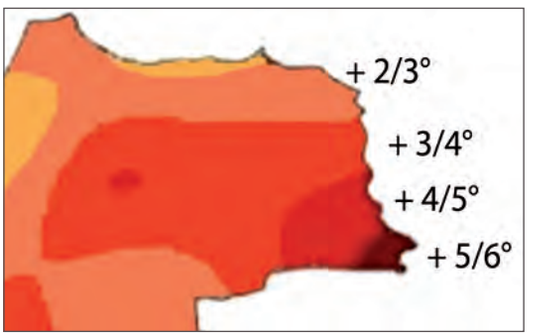

وستنخفض التساقطات المطرية (أيام ممطرة أقل وكميات مطرية أقل أيضا).

فالساحل بالخصوص هش ويختزن العديد من المواقع ذات الأهمية البيولوجية والايكولوجية المهددة بصعود المياه، وانقراض الغابة والبناء في المناطق المعرضة للفيضانات. وقد ربح البحر 120 مترا ما بين 2003 و2011. فعلى بعد 60 كيلومتر غرب رأس الماء توجد بحيرة مارشيكا التي تعد من أهم البحيرات بالحوض المتوسطي. وهي اليوم مهددة بالمقذوفات السائلة غير المعالجة التي تلقيها الحواضر المتنامية. ووكالة التهيئة «مارشيكا ميد» هي اليوم مكلفة بتدبير التحديات الخاصة لهذه المنطقة.

وفضلا عن المواقع الايكولوجية المتميزة، تشكو الجهة في مجملها من مخاطر مناخية تؤدي إلى إبطاء أنشطة اقتصادية هشة أصلا.

« الإنسان أخل بكل شي في دقيقة واحدة. »

منظر خلاب حديث بالموقع ذي الأهمية البيولوجية والايكولوجية لملوية

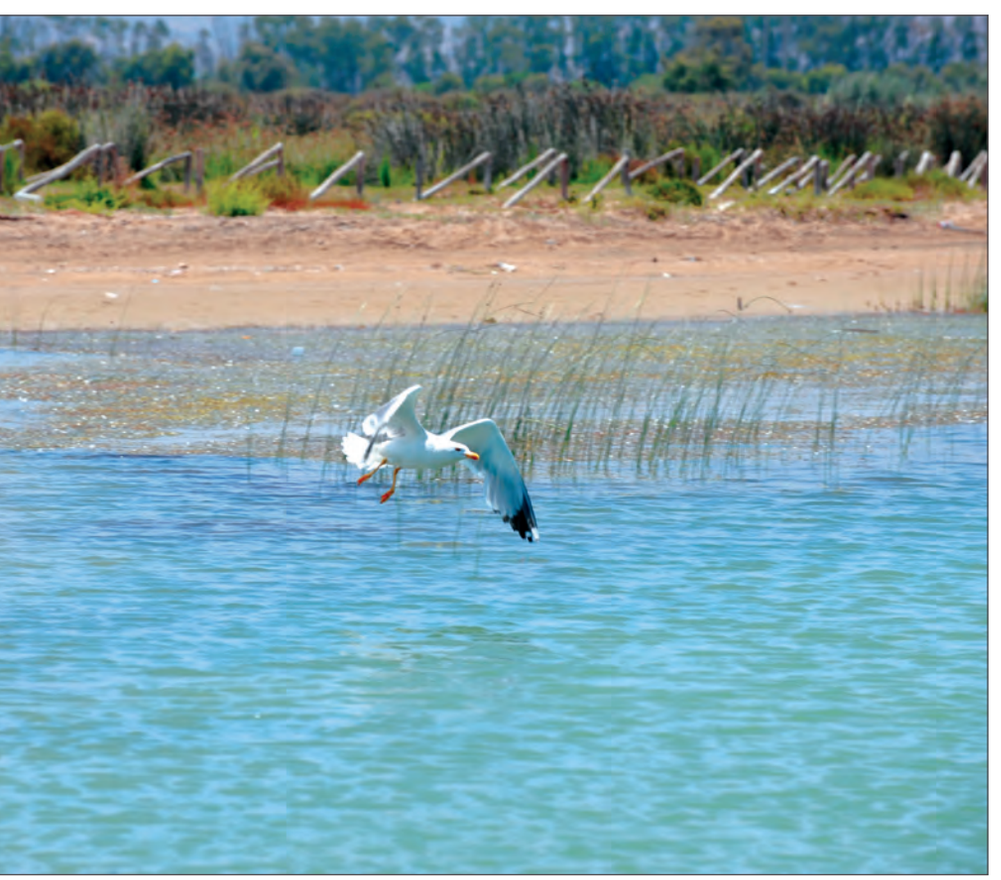

فمثلا، تتناقص مناطق الرعي، بسبب تدهور الغطاء النباتي ويزداد الخصاص في علف الماشية سنة بعد سنة. وليس من الصدفة إذا كانت هذه الجهة، ذات الموارد النادرة، والخصاص من المواد الغذائية والتي عرفت انفجارا ديموغرافيا خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، تسجل أكبر عدد من المغاربة المقيمين بالخارج.

لماذا تصلح اتفاقيات الأطراف

ما يظهره لنا التقرير المذكور حول التغير المناخي، هو أن المناخ مشكل كوني. فليست هناك منطقة مستقلة عن باقي المناطق في هذا المجال. وبالتالي فأية مقاربة وأي تطور غير ممكن دون التزام كل البلدان في نفس الوقت. فالتصحر بجنوب المغرب مثلا له آثار على مجموع القارة وعلى جنوب أوروبا.
خلال المؤتمر الثالث للأرض بريو سنة 1992 صدر نص يفصل 27 مبدإ رئيسي يعترف بالمسؤولية البشرية في التغيرات المناخية ويفَصل حقوق وواجبات كل بلد في مجال البيئة. إنها الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية. وهي تعترف أيضا بضرورة إحداث لقاءات سنوية بين الدول الموقعة : مؤتمرات الأطراف (أو كوب).
ومنذ تقرير المجموعة الحكومية للخبراء حول التغيرات المناخية 2013، بدأنا نتكلم عن حلول.
وغاية **مؤتمرات الأطراف** هو تقديم أجوبة سياسية في مستوى خلاصات الخبراء.

القصة الصغيرة لمؤتمر الأطراف

تنعقد اتفاقيات الأطراف كل سنة منذ 1995.

وتضم الممثلين السياسيين للدول الموقعة على الاتفاقية حول المناخ. وتُعرف المفاوضات السياسية بشراستها، إلا أنها منذ 21 سنة بدأت تعرف تقدما ملموسا :

- ظهرت فكرة الملك العام الدولي ؛
- الدول المصدرة للكربون تعترف تدريجيا بمسؤولياتها ؛
- الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند التحقت في الأخير بالمفاوضات ؛
- رأى النور صندوق مالي للبيئة تزوده الدول المصدرة للانبعاث لتمويل تنمية نظيفة بالدول الأقل تصنيعا ؛
- التزامات مشتركة لتقليص انبعاث غازات الدفيئة ؛
- التحاق المجتمع المدني مؤخرا خلال قمة باريس 2015 ؛
- سيتم التفاوض بقتالية حول الاتفاقيات الغير مقيدة وتحديد تدابير ملموسة للتخفيف والتكييف، بلدا ببلد في اتفاقية الأطراف لمراكش.

العمل من الآن

إن الهدف المعلن لاتفاقيات كوب 21 لباريس، التي صادق عليها العديد من البلدان من بين 195 الحاضرين في مؤتمر باريس في دجنبر 2015، هو تحديد التدابير التي ستكبح ارتفاع الحرارة في درجتين. ويأمل أن لا يتعدى 1,5 درجة بالمقارنة مع الحقبة ما قبل الصناعية، علما بأن زيادة تفوق درجتين سيكون لها وقع مدمر وعلى كل حال ستكون مجهولة العواقب.
وتقليص ارتفاع الحرارة يفرض إبطاء الانبعاث من غازات الدفيئة بشكل جدي وأن لا يتم تجاوز حوالي 900 2 جيكا طن من ثاني أكسيد الكربون من الانبعاث. بينما أصدرت الأنشطة البشرية ما مجموعه 040 2 جيكا طن من ثاني أكسيد الكربون.

اليوم نعلم جميعا بأنه علينا أن نغير نماذجنا في التنمية. نتغير... ليس من أجل الأرض، ولا من أجل إنقاذ البشرية. فالأرض تتوفر على طاقتها الذاتية للصمود، فلا خشية عليها.

كيف نتغير ؟

في كل وقت تكيفت الحياة على البسيطة مع التغيرات المناخية، خلال الفترات الجليدية أو عند ارتفاع الحرارة. فخاصية الجنس البشري هو بالفعل معرفة

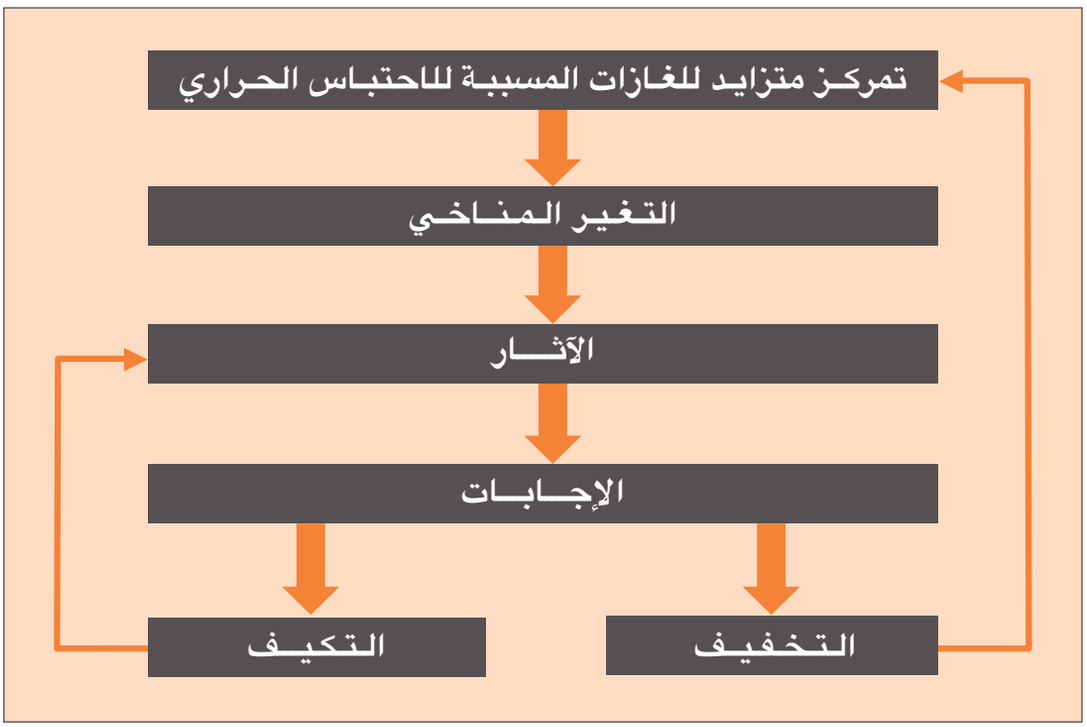

إيجاد منظومات إيكولوجية جديدة وإذا أن يستطيع/ يعرف التكيف. يمكن أن نضع فرضية أن ما بناه الإنسان منذ قرون عديدة والذي يبدو اليوم أنه ليس ملائما، بوسعه أن يُصححه ويتصور منظومات ايكولوجية جديدة تصْمد. إن الاختلاف الأساسي مع الماضي هو سُلم الزمن الذي يرغمنا على أن نتحرك بسرعة كبيرة.

نوعان من الإجابة

- التخفيف = تدخل بشري لتقليص مصادر غازات الدفيئة أو زيادة آبار غازات الدفيئة ؛
- التكيف = ملاءمة الأنظمة الطبيعية مع الأنظمة البشرية للمحفزات المناخية الحقيقية أو المتوقعة أو لآثارها، من أجل تخفيف مساوئها أو استغلال فوائدها.

إن مقاومة ارتفاع الحرارة يمر أولا عبر تدابير من أجل «التخفيف» بالنسبة للبلدان المنتجة للكربون، على كل الأصعدة، الفردية والجماعية.
أما بالنسبة للبلدان قليلة إنتاج الكربون، كالمغرب، فإن مقاومة ارتفاع الحرارة يمر أساسا عبر تدابير لـ «التكيف». وإستراتيجية الدولة المغربية تدرج بصورة تامة هاتين المقاربتين.

هكذا، فإن كاتبة الدولة في البيئة توضح في الورقة الوطنية الثانية أمام الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية التصور الاستراتيجي للمغرب : «التكيف هو مسار يسمح بتحسين، وتهيئ وتفعيل استراتيجيات ترمي إلى تقليص نتائج الأحداث المناخية، ومواجهتها والاستفادة منها. والتكيف يتم عبر إعداد سياسات عمومية واتخاذ قرارات من طرف فاعلين كالأفراد والمجموعات والمنظمات (وكالات حكومية أو هيئات غير حكومية) وشبكاتها. والفاعلون المعنيون ينبغي أن يكونوا مجتمعين من أجل تحديد الأشكال الأكثر ملاءمة للتكيف».

فرديا ؟

تنمية «ردود فعل إيكولوجية» : إقفال الصنبور عند تنظيف الأسنان، إطفاء الإنارة عند مغادرة الغرفة، تغذية بيو، فرز النفايات، تدبير أفضل لتحركاتنا، تغيير النماذج، رفع مستوى وعينا بالإشكاليات، والرهانات، والآثار والنتائج لتكييف طرق تفكيرنا اتجاه الكون وسلوكاتنا.

جماعيا ؟

الحقل السياسي معني طبعا أولا بما يلي :

- مسارات للتكيف شمولية تأخذ شكل استراتيجيات وطنية، وتدابير تشريعية وتنظيمية، وسياسات عمومية تحفيزية أو مقيدة، وهي كلها إطارات وطنية ضرورية يتوجب مواكبتها في الميدان بواسطة مقاربات أكثر تحديدا على صعيد الجهات بالخصوص ؛
- إعداد وتنفيذ سياسات عمومية جهوية من أجل تشجيع مقاربات منهجية وإجراءات تسمح في نفس

بعض المراجع

«50 idées reçues sur l'agriculture et l'alimentation» Marc Dufumier, 2015
Le changement climatique pour les Nuls

Comprendre le réchauffement climatique en 4 minutes : https://www.youtube.com/watch?v=T4LVXCCmlKA

Le réchauffement climatique en 10 chiffres : https://www.youtube.com/watch?v=8uHXWLgLGjU

فيلمان من بين أفلام كثيرة :
«La glace et le Ciel» de Luc Jacquet, 2016
«Demain» de Cyril Dion, avec Mélanie Laurent, 2016

الوقت بـ «التخفيف» و«التكيف» مع التغيرات المناخية بجهة الشرق بتكامل وتآزر مع عمل الدولة في هذا المجال، مما يشكل رهانا أساسيا (مثلا، يمكن أن يأخذ إعداد مخطط جهوي لتنمية مناطق صناعية شكل دفتر تحملات يأخذ بعين الاعتبار عناصر البعد الايكولوجي : تدوير/تثمين النفايات، معالجة/تدوير المياه، التدبير المقتصد للطاقة ولمصادر الطاقات المتجددة، الفعالية الطاقية بالبنايات، غرس نباتات بالمواقع والبنايات، النقل الداخلي، الخ ؛

- السهر على القبول الاجتماعي للآليات المنفذة لضمان نجاعتها واستدامتها على الأمدين المتوسط والطويل.

في مرحلة ثانية، شارك المجتمع المدني بحماس في هذا النقاش واستطاع أن يطور التزامات، وانخراطات ملموسة، وبالتالي اكتسب خبرة حقيقية في هذا المجال. وبجهة الشرق، أظهر المنتدى الجهوي المواطن المنعقد يوم 31 ماي 2016 ومؤتمر ما قبل قمة المناخ لوجدة في يوليوز 2016 حجم هذه التعبئة. فالجمعيات وشبكات الجهة تأمل اليوم في أن تتمكن أكثر من تنسيق أعمالها، والعمل المشترك من أجل وضع خارطة دقيقة للمناطق المعرضة للمخاطر أو التي مستها التغيرات المناخية أو التلوث، والاستمرار في تصور الحلول وأن تصبح قوة اقتراحية.

إن الشعور بأن عدالة مناخية لا مناص منها تصعد داخل المجتمع المدني. فالساكنة التي أرهقتها التغيرات المناخية ليست مسؤولة عن الانبعاث : إنهم السكان الفقراء لدول الجنوب. والمجتمعات، عبر منظمات المجتمع المدني تجهد لإيصال هذا الصوت، حتى تُأخذ تطلعاتها وحاجياتها بعين الاعتبار، ولكي تُتخذ التدابير الضرورية لحمايتها، إذا رغبنا في أن لا يقدم مليار لاجئ مناخي ليضاعف عشرات المرات حركات النزوح، كما تتوقعها مجموعة الخبراء الحكومية حول تطور المناخ بالنسبة للعقود القادمة.

أخيرا، ينبغي علينا أن نربي الضمائر ونغير المعتقدات، حتى يشعر كل واحد منا بأنه مسؤول وبأن هذه المسؤولية تمارس جماعيا. ومن أجل تغيير جدري ودائم لسلوكاتنا المسؤولة عن التغيرات المناخية (التغذية، الاستهلاكية، والتبذير الطاقي، إلخ.)، فإن هذه التغيرات تتطلب الوقت.

ينبغي التحسيس والتربية في كل مستويات المجتمع، وفي كل الأعمار. فمثلا بجهة الشرق، وبالنسبة للعديد من القرويين، فإن مفهوم التغيرات المناخية يبقى مفهوما مبهما. ينبغي أن نتحدث بالأحرى عن تغيرات المناخ، أي لمفهوم يحيلهم أكثر إلى معيشهم وملاحظاتهم الملموسة.

في كل الأزمنة، تأقلمت الحياة على وجه البسيطة مع التغيرات المناخية الجليدية منها وعند ارتفاع الحرارة. ويمكن أن نفترض أيضا أن بوسع الإنسان أن يتكيف. فشريط «غدا» والأفلام الوثائقية العديدة والمؤلفات، ومؤتمرات ما قبل قمة المناخ بالمغرب، ويوم المناخ في فاتح أكتوبر الأخير بالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية...

كل هذا يشهد بحماس على مبادرات صامدة كثيرة عبر المعمور وبالبلد، وعن ابتكارات اجتماعية تتكاثر في مجالات الطاقات المتجددة والتربية والمال والمقاولات...

جوويل دو روني، هوبر ريف، وإيف كوبنس، العلماء العمالقة الذين طبعوا النصف الثاني من القرن العشرين والفلاسفة، كلهم يتحدثون عن ضرورة تجديد روحاني وانبهاري.

وهناك بالضبط مؤتمر للضمائر انعقد قبل قمة المناخ بفاس : إنه دلالة على أن ديانات العالم تعلم إن لها دور تلعبه.

لقد بدأت تظهر
من الآن آثار ارتفاع الحرارة

الدكتورة سليمة الدمناتي
المديرة الجهوية للبيئة
لجهة الشرق

الكاتبة حاصلة على دكتوراة في علوم البيئة من جامعة محمد الأول لوجدة. إضافة إلى كونها تترأس المديرية الجهوية للبيئة، فهي أيضا مسؤولة عن المرصد الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة لجهة الشرق. فهي إذا تدرك وتتابع بتفصيل التحولات المتسارعة لجهتها في ميادين اختصاصها.

الجهة الايكولوجية قيد العمل

تعد السياسة البيئية الجهوية إحدى دعامات الجهة الايكولوجية لجهة الشرق. وتتمثل أهدافها في تشجيع طاقة نظيفة في خدمة تنمية مستدامة في هذه الجهة وفي المحافظة واستعادة جودة البيئات بها، من أجل الاستجابة للرهانات الكبرى البيئية العالمية والمحافظة على جودة حياة المواطنين. وتتمحور هذه السياسة حول 10 محاور ذات أولوية للتدخل وهي :

- الحفاظ على ثروات الساحل ؛
- تثمين الإطار الحضري ؛
- تحسين المنتزهات، والحدائق والفضاءات العمومية ؛
- التدبير المندمج للنفايات ؛
- تنمية الطاقات المتجددة ؛
- الوقاية من المخاطر الطبيعية والتكنولوجية ؛
- الوقاية في مجال الصحة/البيئة ؛
- تدبير الموارد المائية ؛
- التواصل حول البيئة ؛
- الامتياز في مجال البيئة.

ومن أجل الاستجابة لرهاناتها، فإن جهة الشرق تتوفر على مؤهلات ذاتية تمنحها إياها القوانين الجديدة للبيئة : القانون 10-95 حول الماء، وقانون 11-03 حول حماية وتثمين البيئة، والقانون 13-03 المتعلق بمحاربة تلوث الجو، والقانون رقم 28-00 حول تدبير النفايات وإزالتها، إلخ.

كما أن المجلس الجهوي انضم ويشارك بنشاط في تطبيق اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الحكومة والجهات، بحضور صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يوم 14 أبريل 2009. وقد اعتبرت هذه الاتفاقيات تحولا حاسما لتجسيد إستراتيجية القرب للوزارة المنتدبة في البيئة، والرامية إلى إرساء أسس التنمية المحلية المستدامة في خدمة الأجيال الحالية والقادمة.

ويستند تفعيل مختلف هذه السياسات على كفاءة المؤسسات المشتركة مع الجهة وعلى أشغال المرصد الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة لجهة الشرق والذي يعتبر إحداثه ومساندته جزءا من الإستراتيجية الجهوية في مجال البيئة وإستراتيجية القرب التي تتبعها الوزارة المنتدبة في البيئة. ويتمثل دوره في الاستجابة لأهداف تحسين المعرفة، والشفافية بخصوص المعلومة وتشبيك الفاعلين.

وتطمح المديرية الجهوية للبيئة، والمجلس الجهوي والولاية وكل الفاعلين على أن يجعلوا من هذه الجهة جهة ايكولوجية مرجعية في مجال التنمية المستدامة. والجهة توجد كواسطة بين المستوى المحلي والوطني، وهي تتوفر إضافة إلى ذلك على الأداة الأساسية لتجسيد تنمية مستدامة فعالة وعصرية بفضل قدرتها على النقاش والحوار وعلى تفعيل التوجهات الكبرى للسياسات العمومية.

ويهدف التزام الجهة، في آن واحد، إلى إشراك جهة

"جعل جهة الشرق جهة إيكولوجية مرجعية في مجال التنمية المستدامة."

الشرق في حل الرهانات الكبرى العالمية، كالتغيرات المناخية وفقدان التنوع البيولوجي أو تثمين النفايات، وإلى منح ساكنة الجهة بيئة يومية لائقة. ويتفرع هذا الالتزام إلى ثلاث أهداف عرضانية :

- محاربة انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتنمية الطاقات المتجددة ؛
- حماية المجالات الطبيعية وتحسين جودة البيئات ؛
- محاربة الأضرار والتلوث لتحسين الصحة وجودة الحياة للمواطن.

يعتبر الانطلاق إلى تدبير منهجي للموارد المرحلة القادمة الجديدة. وإذا أردنا تقليص الآثار الايكولوجية الناتجة عن الدفقات الكبرى للنفايات، فلا يكفي التدخل في نهاية سلسلة الإنتاج. فالسلع والخدمات ينبغي أن تحترم البيئة والإنصاف الاجتماعي في مجموع دورة الحياة، في أفق التنمية المستدامة. وهذا الأمر يهم استرجاع واستخراج المواد الأولية، ولكن أيضا المعالجة وكذا استعمال وتدمير هذه المواد.

إجابات المغرب

وعيا بهشاشته اتجاه التغيرات المناخية، وضع المغرب إستراتيجية وطنية ومخطط عمل بخصوص المناخ. وتقترح هذه الإستراتيجية إطارا عاما حول مسألة التكيف مع آثار التغيرات المناخية والمخاطر المرتبطة بها، وخاصة الظواهر الطقسية القصوى (الجفاف، الفيضانات، إلخ.) وقد قام المغرب بإنجاز العديد من العمليات من أجل تفعيل إستراتيجيته على الأمدين القصير، والمتوسط والطويل :

- المصادقة على الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، يوم 28 دجنبر 1995 ؛
- المصادقة على بروتوكول كيوطو في 25 يناير 2002 ؛
- اجتماع قمة الأطراف السابعة بمراكش في 2001 وتقديم الورقة الوطنية الأولى ؛
- المجلس الوطني للتغيرات المناخية ؛
- اللجنة العلمية والتقنية الوطنية للتغيرات المناخية ؛
- إقامة السلطة الوطنية المعينة والمجلس الوطني لآلية التنمية النظيفة في 2002 ؛
- إعداد محفظة أولى متنوعة للمشاريع تهم مختلف القطاعات ؛
- تسجيل العديد من المشاريع تتبع آلية التنمية النظيفة ؛
- تنظيم قمة اتفاقية الأطراف 22 بمراكش في نونبر 2016.

جهة الشرق ومحاربة التغيرات المناخية

تخفيض البصمة الايكولوجية لجهة الشرق هو أحد الأهداف الكبرى للسياسة البيئية الجهوية. فالجهة تكرس جهود المغرب من أجل رفع حصة الطاقات المتجددة ومن مصادر محلية في الاستهلاك الجهوي ولتخفيض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وتتوفر جهة الشرق على محطة شمسية حرارية بعين بني مطهر (472 ميكاواط منها 20 من مكون شمسي) وتواكب «الطلب القوي» من الطاقة للمغرب. وحسب مدير المكتب الوطني للماء وللكهرباء، يتعلق الأمر بمحطة متميزة، حيث أن إنتاج الكهرباء يتم بواسطة الغاز الطبيعي وحقل شمسي، وهو «حالة فريدة على المستوى الإفريقي». وتندرج المحطة الشمسية الحرارية ذات الدارة المركبة المندمجة لعين بني مطهر في إطار الاستراتيجيات الرامية إلى تنمية الطاقات المتجددة وتثمين الموارد الطاقية لإنتاج الكهرباء.

هذا المشروع ذو البعد المواطن والبيئي القوي وذو التداعيات السوسيو اقتصادية الملموسة، يمكن أن يحقق إنتاجا سنويا متوسطا يبلغ 538 3 جيكاواط/ساعة، أي ما يعادل 13% من الطلب الوطني لسنة 2010. وتتكون المحطة من مولدين يعملان بالغاز، ومرجلين للاسترجاع، وحقل ومبدل شمسي. ومحطة عين بني مطهر، التي تقع على مساحة 160 هكتار، تعزز بقوة وسائل الإنتاج الوطنية وكذا شبكة الربط الجهوية.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، يدشن المحطة الشمسية الحرارية لعين بني مطهر

السيد بابا نديايي
رئيس مجلس منطقة كاولاك،
السنغال

تعيش مدينة كاولاك أساسا من الفلاحة التي تمثل ثلاث أرباع إقتصادها. والرئيس نديايي يعرف إذا حساسية منطقته من تطور المناخ. وبفضل جهوده، أصبحت الصحة والتربية من الأولويات. وتقديرا منه للمبادرات المغربية، فإنه ينتظر من الكوتشينك الترابي الذي جُرب بجهة الشرق المزيد من الديمقراطية التشاركية الفعالة في منطقته.

المواطنة والتنمية من زوايا التعاون جنوب-جنوب

أثناء قمة المدن الإفريقية لدجنبر 2015 بجوهانسبورغ بإفريقيا، أفلحت مجموعات الكوتشينك الترابي في وضع قواعد تعاون مبدع بين منطقة كاولاك وجهة الشرق. هذا النموذج الذي يشمل الفاعلين والمجالات الترابية يقلص بقوة المصداقية العلمية للفكر السياسي الاقتصادي حيث لا يجد المجتمع المدني مكانه.

وبالفعل، فالأزمات المتراكمة لهذا الفكر تُظهر، بالحجم الحقيقي، أننا حقا في وضعية أزمة نموذج تتطلب بدائل محلية للأزمة الشمولية. فالأزمات المالية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، تتكاثر وتتطلب تجديدا عميقا لأنماط التفكير والعمل. فالتقدم لم يعد ما كان عليه !

في هذا الخط الغير مستقر للمفارقة بين الشمولي والمحلي يرسم التصور الجديد لتعاون مشترك ثلاثي الأقطاب (جنوب-جنوب-شمال) تحملها مؤسسة دولية إفريقية متمثلة في منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا التي تطمح لأن تصبح نموذجا لهندسة تعاون لا مركزي حاملة لمَغَاز عديدة. وينشأ عن هذه المبادرة، التي يتم تعميمها بواسطة برنامج الكوتشينك الترابي لجهة الشرق، لها أيضا كهدف أن تسجل في العمق وفي المستقبل نماذج التعاون هاته في الشبكات الدولية الصاعدة بالابتكارات والاستدامات. ومن هذا المنظور، تبدو التنمية المشتركة ضعيفة جدا ومحدودة في مداها. فهي تظل في مكان ما أسيرة النماذج القديمة الميكانيكية والخطية، التي تدهش بقِدمها. وبالفعل، فإن دور الاستثمارات المباشرة والمساعدات لوحدها، لا تصنع التنمية في غياب التزام عميق للفاعلين. فالاستثمار البشري يسبق الاستثمار الاقتصادي، الذي تُعتبر استقلاليته، كما الأمر بالنسبة للأصناف الأخرى، مجرد وهم.

برنامج العمل المغربي بإفريقيا يضع الإنسان في مركز انشغالاته.

لحسن الحظ، يضع نموذج العمل المغربي بإفريقيا ما هو إنساني في مركز انشغالاته بالاستناد على الأساسيات التاريخية والاقتصادية والدينية والثقافية. وهذه الرؤية الملكية أعيد تأكيدها من طرف الملك محمد السادس، نصره الله، في 24 فبراير 2014 بأبيدجان، حينما صرح : *بأن التعاون جنوب-جنوب لم يعد شعارا فارغا أو مكونا جانبيا لسياسات التنمية، ومنحصرا في مساعدة تقنية بسيطة. فهو يستجيب لرؤية إستراتيجية منسجمة في خدمة تنمية الدول وحاجيات السكان. فهو يصبح مندمجا*

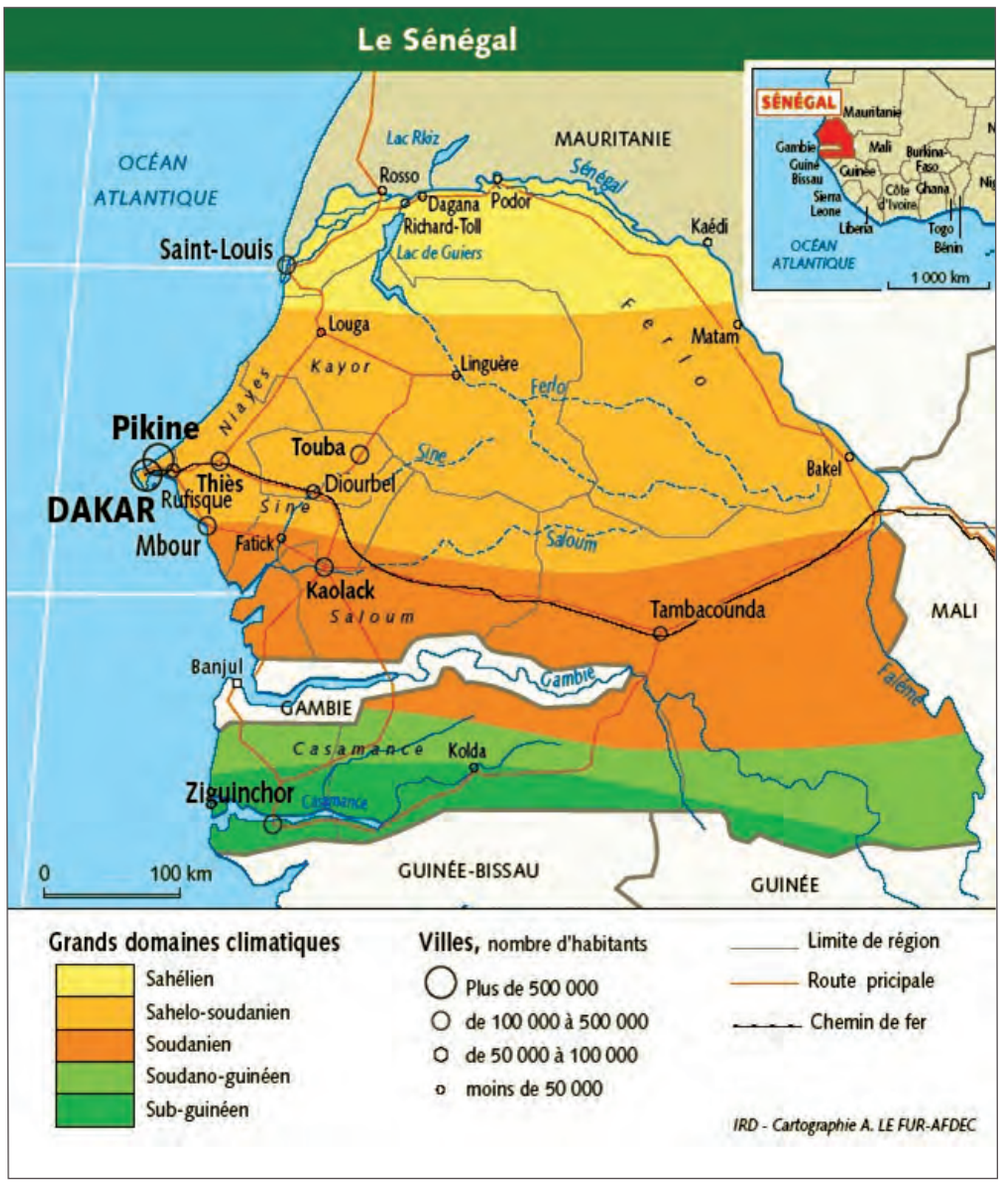

ومتمحورا حول مؤهلات ومهارات كل فرد. والمغرب جعل بالضبط من التعاون جنوب-جنوب محورا أساسيا للسياسة الأجنبية. وفي هذا السياق، فهو يعمل سواء منفردا أو بالتعاون مع الدول الصديقة والشركاء، على تحقيق برامج ملموسة في ميادين مستهدفة، ترمي إلى نتائج يمكن قياسها من حيث النمو ورفاه سكان الجنوب في الميدان الاقتصادي، ولكن أيضا في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والدينية.»

ومن بين هذه الدول الشقيقة بلدنا السنغال الذي قام رئيسه ماكي سال بواسطة العقد الثالث للامركزية، بإحداث شروط لتنزيل محلي حقيقي للسياسات العمومية ببروز كيانات ترابية قابلة للحياة، ومتنافسة وحاملة للتنمية المستدامة. ومما يشكل خطوة أولى للقطيعة مع نموذج التنمية والتعاون الذي يسيطر عليه تماما الطابع الاقتصادي والطابع النفعي.

في الواقع، يمهد هذا الانفتاح الطريق لمقاربة عابرة للتخصصات لمعالجة المجالات الترابية. وفي إطار هذه الروح، عبرت منطقة كاولاك عن اهتمامها، منذ قمة الحواضر الإفريقية للاستفادة من التجربة الرائدة لجهة الشرق في مجال الكوتشينك الترابي. وقد تم التوقيع على بروتوكول تفاهم يوم 31 ماي 2016 بوجدة، بمناسبة الندوة الأولى للمشاورات المواطنة لجهة الشرق، التي دُعيت لها منطقة كاولاك.

هذا البروتوكول لا يمثل مجاملة بروتوكولية، بل يجسد حقيقة رغبة قوية لكلا المجالين الترابيين الشقيقين لتحقيق تعاون خصب. هكذا، وفي أقل من ثلاثة أشهر، وفي إطار برنامجه للكوتشينك الترابي، قام وفد هام من جهة الشرق يتكون من ممثلين للولاية ووكالة جهة الشرق ومجلس جهة الشرق والمنظمة غير الحكومية إيكو للتواصل ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا وبرنامج الكوتشينك الترابي، بمهمة تقنية للاستكشاف لكاولاك، من 21 إلى 24 غشت 2016. هذا التعاون جنوب-جنوب عبر الكوتشينك الترابي الذي يقوده السيد كُوتيي بريكُو، مكن بشكل استشرافي من إبراز ثلاث قواعد تضمن تعاونا لا مركزيا بين مجالينا الترابيين :

1. قطاعات التنمية ذات القيمة المضافة الفورية (الفلاحة، السياحة، الصناعة التقليدية، تربية الأسماك واللوجيستيك الشعبي) لكاولاك، هي في توافق كامل مع جهة الشرق، وتضع بالتالي هذه المبادرة النموذجية للتعاون جنوب-جنوب في سياق ملائم جدا ؛
2. المجتمع المدني بكاولاك حيوي وله استعداد كبير للانضمام لسياسات التنمية الترابية، مما يوحي بتعاضذات نموذجية للتجارب المؤسساتية في ميادين الحكامة والمواطنة ؛
3. التجربة الرائدة لبرنامج الكوتشينك الترابي التي احتضنتها وكالة جهة الشرق أصبحت مركزية في هندسة هذا التعاون، عبر عرضانيتها القطاعية، كما بالنسبة لمستقبلها الإفريقي الزاهر المدعوم بالشريك المؤسساتي لمنظمة الحواضر والحكومات المحلية المتحدة.

وبالتالي، فإن هذه الإرادة القوية للتعاون بين المجالين الترابيين ستكون مؤسساتية، واقتصادية واجتماعية.

وسوف تدمج على وجه السرعة بعدا علميا ومعرفيا يسعى إلى القيام بتحولات بيئية بمجالاتنا الترابية، من أجل منح دعم لتثمين عروضنا عبر البحث والتكوين والابتكار في مرحلة ثانية، مع الانخراط في سياق من التبادل المفيد لساكنة الجهتين. بكل وضوح، يعتبر هذا التعاون فرصة ومسؤولية أيضا.

إن الأمر يرهن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للجهتين، بالطبع، ولكن بنفس القدر الإنعاش المقبول والمتحكم في قدرتنا الذاتية المؤسساتية والتقنية والعلمية، على قيادة وإنجاح تقدمنا المستدام الشامل. وبالتالي، فإن إقامة هذا التعاون النموذجي اللامركزي جنوب-جنوب سيتطلب مجموعة من المراحل المنسجمة، القابلة للتقييم وللنقل لمجالات ترابية شريكة مستقبلا مع جهة الشرق. وفي هذه المرحلة، تم تحديد أربع محاور للتعاون :

- إدماج الشباب والنساء ؛
- الحكامة والمواطنة ؛
- الجاذبية الترابية : الاقتصاد المستدام والاستثمار ؛
- الجامعة والبحث والابتكار.

لا يمكن معالجة مسألة التنمية المستدامة خارج إشكالية الحكامة، خاصة على المستوى الترابي. فبإفريقيا وفي أماكن أخرى، فإن منطق التنمية المستدامة لا ينفصل عن منطق التراب، خاصة في إطار سياقات اللامركزية المتقدمة، كما هو الحال بالمغرب والسنغال، مع توزيع للكفاءات تترك جزء مهما من المسؤوليات لمختلف المستويات الترابية. وتطرح التنمية المستدامة من حيث العدالة والترابط المسجلة في الزمان والمجال، بين الأفراد داخل المجتمع وبين المجتمعات، من جيل لآخر. لذا فإن التنمية المستدامة مرتبطة بشكل وثيق بالديمقراطية وبالتالي بالمواطنة، التي تعتبر رافعتها الرئيسية. ومن هنا تتضح الأهمية التي ينبغي منحها لبناء مواطن قادر على المساهمة في التفكير، والإعداد وتنفيذ التنمية المستدامة على الصعيد الترابي بتناغم مع المبادئ والنظريات المهيأة على المستويين الوطني والدولي (كقمتي المناخ 21 و22).

من جانب آخر، نسعى أيضا إلى تطوير مشاريع مشتركة لمحاربة ملوحة التربة (التي تقلص بشكل كبير الأراضي الصالحة للزراعة وتؤدي إلى الفقر) وخلق مساحات خضراء للتغلب على نقص فضاءات الاستجمام بناحيتنا.

هذا الأمر ذو أهمية قصوى لسبب بسيط هو أن الفلاحة هي إحدى القطاعات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لناحية كاولاك. فقد تضررت كثيرا من ملوحة التربة الناجمة عن الرذاذ المحمل بالملح، وإلى تصاعد مستوى المياه المالحة بالأراضي وإلى الممارسات الزراعية الغير ملائمة. وقد تأثر حوالي 300 27 هكتار من هذه الظاهرة في منطقة كاولاك. إضافة إلى ضعف وعدم انضباط التساقطات المطرية التي تجعل الإنتاج متوقف على الصدفة، فإن الملوحة تزيد في الهشاشة أمام التغيرات المناخية وترفع الضغط الفلاحي على الغطاء الغابوي.

أمام هذه الوضعية، توجد طرق بيولوجية بوسعها المساعدة على ترميم التربة المتدهورة والتأثير على ظروف عيش السكان. هذا المشروع بوسعه أن يشكل فرصة لخلق الثروة والتشغيل.

السيد بابا نداي، رئيس منطقة كاولاك، يتحاور حول الكوتشينغ الترابي مع السيد كُوتيي بريكُو، مدير البرنامج

وجماعة كاولاك بساكنتها التي تبلغ 708 233 نسمة تواجه أيضا مشكل نقص في الفضاءات الملائمة للترويح عن النفس. من جهة أخرى، فإن قلة المساحات الخضراء وانعدام الشروط الصحية للخليج تشكلان كابحا لازدهار السكان. وللتغلب على نقص فضاءات الاستجمام، ينوي مجلس منطقة كاولاك تهيئة خليج كوندام على طول كيلومتر واحد على الأقل.

وستزود هذه التهيئة المنطقة بمساحة مخْضرة من شأنها أن تخلق مناخا محليا ملطفا يلبي رغبات السكان والسياح في الاستجمام والتسلية.

إن أهم المحاور القوية للتعاون بين جهة الشرق ومنطقة كاولاك، قد تهم بالخصوص التنمية المستدامة، وتدبير جيد للبيئة والمواطنة وتبادل الخبرات بين المنطقتين عبر الكوتشينغ الترابي.

السيد اسرائيل يوروبا كيبو، أو يورو
صحفي
استشاري في التواصل الرقمي

الكاتب من مواليد بواكي بوسط كوت ديفوار. وهو خريج العلوم السياسية من الجامعة الكاثوليكية لإفريقيا الغربية. وبعد حصوله على ماجستير من المدرسة العليا للصحافة بليل، توجه بنظره داخليا وخارجيا لوسائل الإعلام الكبرى التي أصبح بها ملاحظا ذو خبرة.

وسائل الإعلام الجديدة لإنقاذ الكوكب

كوكب الأرض في حالة سيئة. العالم كله أو تقريبا يعلم ذلك. ففي تقريره الخامس في 2014، توضح مجموعة الخبراء الحكومية حول تطور المناخ بأن ارتفاع الحرارة هو أمر أكيد وغير مسبوق خلال الألفية الأخيرة.

«إن وقع الأنشطة البشرية على ارتفاع الحرارة يعتبر أمرا «محتملا للغاية» : فهذه الأنشطة هي ومن الآن مسؤولة عن ارتفاع قدره 0,85 درجة منذ الحقبة ما قبل الصناعية». إن جهنم تطرق أبوابنا.

ويبدو إذا أكثر من مستعجل بأن تُأخذ المسألة بالجدية الضرورية سواء من طرف «الملوثين الكبار» بالغرب أو من طرف «الصغار» بالجنوب، الذين، لا يمكن إنكاره، يساهمون في تدهور البيئة.

ومن أجل التحرك، يجب أن نتحدث عن المشكل، وأن نوعي على كل الأصعدة. وهنا تتموقع شبكات التواصل الاجتماعي و«الأدوات الجديدة» الأخرى كقنوات خارقة (للتوعية والوعي بآثار ارتفاع الحرارة)

أعاصير من كل الأصناف تضرب الأرض. بفضل الهواتف المحمولة، فإنها صورها تصل إلى شبكات التواصل الاجتماعي والقنوات التلفزية

وكأدوات بيداغوجية حول حركات للحياة (أو البقاء). لأنه في النهاية، شبكات التواصل الاجتماعي هذه يمكن (أيضا) أن تساهم في إنقاذ الكوكب.

إظهار الوقائع الحقيقية

بإفريقيا بالخصوص، أظهرت شبكات التواصل الاجتماعي إلى أي مدى يمكنها أن تستعمل من طرف المواطنين (الشباب عموما) لمقاومة أنظمة دكتاتورية أو التنديد بالتصرفات الاديمقراطية. وإذا، لماذا لا تستطيع هذه الأدوات أن تظهر حجم الكوارث الناتجة عن الاحتباس الحراري ؟

ارتفاع مستوى المياه، اختفاء الغابات، تقدم الصحراء... انظروا الأخبار خلال الأشهر الأخيرة كلها تتحدث عن هايتي، البلد الذي اجتاحه إعصار. ولكن لا نبتعد كثيرا، فقريب منا كثيرا، بكوت ديفوار. لقد اختفت أزيد من ثلث الغابة. نعم، ليس ذلك بسبب «الملوثين الكبار بالغرب». لكن، رغم ذلك، يجب الحديث عنه. ماذا يمكن أن نقول عن لاهو كابندا.....؟ وعما كان في السابق قرية كبيرة (يفصلها عن اليابسة كيلومترين من البحر) : لم يبق إلا حوالي 200 متر تفصلها عن اليابسة. تاريخ شعب بأكمله غمرته المياه. الآلاف من النساء، والأطفال والرجال مهددون. والأحداث التي لا تغطيها وسائل الإعلام التقليدية أو نادرا. لقد أصبحت أخبارا عادية. بينما عواقبها لها وقع قوي على حياتنا اليومية، نحن المواطنين.

ولنتكلم عن المواطنين. إن عليهم هم، أول الضحايا المباشرين، أن يظهروا كيف أن تغير المناخ له وقع على المغروسات، مثلا. والمواسم أصبحت تختلط. والمزارعون لم يعودوا يعلمون متى يبذرون. فالمحاصيل تغرق من كل جهة سواء بالمعنى الحَرفي أو المجازي. وهذا الواقع القاسي ينبغي أن يقدم للعالم بدون تردد.

توعية 2.0

في بعض الدول الغربية توجد مبادرات عبر شبكات التواصل الاجتماعي للتوعية بموضوع التنمية المستدامة عموما والبيئة بشكل خاص.
فمثلا Newmanity.com، هي أرضية فرنكوفونية أحدثت سنة 2012 وتسعى لأن تكون في نفس الوقت موقعا للتشبيك، ودليلا مهنيا وبنكا للموارد بالنسبة لمجموع الأشخاص المعنيين بالتنمية المستدامة والانتقال. إنه برنامج واسع، نجد فيه فيديوهات ومقالات عملية (حول شياتتسو أو مكانة الأب عند ازدياد مولود)، واختبارات وألعاب. هناك أيضا Koom.org، وهي أرضية تقترح جمع الناس الذين يعملون بشكل فردي، لإظهار الوقع الشمولي للأعمال الصغيرة لكل واحد منهم. وبتسجيلكم يمكنكم أن تلتزموا بالقيام بعمليات. وتوجد المئات والمئات من العمليات. وهي تعد على رؤوس الأصابع بقارتنا. ومع ذلك، فإن العمليات في الميدان ليس أقل أهمية. إلا أنها مع ذلك تنقصها الرؤية.

فعلى جمعيات ومنظمات الدفاع وحماية البيئة أن تستعمل «وسائل الإعلام الجديدة» للتكلم والتوعية. إني من هنا أسمع أناسا يقولون : «نعم ولكن ليست لنا نفس الاتصال». ومع ذلك، فإن الهاتف المحمول، مثلا هو دون شك «الوسيلة الإعلامية الجديدة» الشائعة أكثر. فهو بين أيدي سكان المدن الكبرى وكذا سكان القرى. رسالة، ونغمة نداء للتوعية ويقضي الأمر.

على شبكات التواصل الاجتماعي أن تعمل أيضا على إظهار حجم الكوارث الناجمة عن ارتفاع درجة الكوكب.

السيد أسان مبوب (المدعو «مستر بلو»)
رئيس الاتحاد العالمي
للتلفزات التربوية الفرنكوفونية

ينشط «Mister Blue» المهتم بالدفاع عن قيم المواطنة، والاجتماعية والإنسانية والمختص في «change management»، ووسائل الإعلام والتواصل، عبر العالم مؤتمرات حول العلاقات بين الإنسان ومحيطه ضمن المسلسل الجاري الذي يتعذر تغييره. فبعد إصدار قرابة عشرة كتب، فإن «Mister Blue» يعمل أيضا لخلق شروط لتأطير الابتكار والإبداع من أجل التنمية.

وسائل الإعلام في التربية حول البيئة والمسؤولية المواطنة

إعطاء البيئة المكانة التي هي أهل لها.

بأي بيئة يتعلق الأمر ؟ عن ماذا نتحدث ؟

هذه من بين الأسئلة التي، حينما نتعمق في التفكير، تسمح لنا دون شك في تأطير موضوع هذا المقال. فحينما نعالج موضوع البيئة عبر مقاربة بحثية تدمج قيم مرجعية ممنهجة، ومؤشرات للتقدير ونسبا للتحليل عن طريق الجيوفزياء أو النماذج الرياضية، فالمقاربة تمس إذا محيط ونتائج «المركز» ورهانته.

حينما يتم تقدير البيئة على كونها مستجدا في إطار شمولي يتطلب معايير وقواعد، فإن الحقل الذي نضعه فيه يصبح إذا رهينا بمستوى الحاجة المعبر عنها من قبل الإطار الشامل المطبع. وحينما تقدم البيئة كعبارة أو مفهوم في ترتيب «التغيير المشهور»، فإن الحقيقة تتحول إلى ظاهرة في وظيفتها المعرفية. ونتسائل علاوة على ذلك عن ماذا سيتبقى من الوجود إذا حدث واختفى الهواء، والماء، والصخور، والحيوانات، والنبات ؟ وماذا يصنع الإنسان وحده فوق كوكب دون تفاعل مع «مركزه» ؟

إن الإشكالية التي نطرحها تعقد علاقات الانتماء بين البيئة كعنصر من مجموعة أو البيئة كحامل لعناصر. وبالفعل، حينما يطرح سؤال البيئة كـ «مركز» للإنسان أو فقط بمركزية الإنسان مع محيطه، فنحن مضطرون إلى أن نعيد التفكير بقيم التقدير المرتبطة بالبيئة لنصل إلى إعطائها الموقع الحقيقي الذي يعود إليها في آلية المبادلات، والتقاسم، والحياة المشتركة، لتأمين التوازن والاستدامة لعمليات أنشطة الإنسان على الأرض. وهنا يطرح سؤال أساسي حقيقي، سؤال التواصل أو التربية على البيئة، وهو موضوع مقالنا.

وإذا كان التواصل يرمي إلى الوصول إلى نشر فعلي لخطاب وليس فقط عملية بسيطة لانتقال معلومات قد تكون صحيحة أو خاطئة، وذات وقع أو لا، يبقى واضحا أن المقاربة التواصلية لا يمكن أن تعهد إلى طرف خارجي أو دائرة لتقديم الخدمات. إن الأمر يتعلق بتواصل مسؤول.

والعالم، ببعده الشمولي، هو عرضة لوتيرة متغيرة تتميز بدورات أزمات يغذيها عالم آخر أصبح

مخصصا لوسائل الإعلام الجديدة بالخصوص وتعمه وسائل الإعلام المتعددة (جمع للوسائل). وفي الوضع المعقد الذي لا يقبل أي تأخير، ولا أي تراجع، يبدو ضروريا التحكم في الزاوية التي يتم عبرها وضع المحتويات رهن إشارة الزبائن.

وبالفعل، فإن التلفزيونات، والراديوهات، وأنترنيت، والصحافة، ما زالت تفرض نفسها كرافعة للعدالة، التي تمثل أدغالا لاتخاذ القرار وأحيانا حتى، سلطة للانتخابات حسب توجيهاتها ونظرة أصحابها. وحاليا، أصبح النشاط الإعلامي «Business Media» الذي يرمي أن يجعل من وسائل الإعلام محركا للبحث عن الموارد المالية وللإنعاش المالي، يحتل المزيد من المجال، بحيث أصبحت المعلومات التربوية والمواطنة حول العالم الطبيعي تحتل مكانة متدنية لا يمكن تبريرها. وقد حلل المعهد الوطني للوسائل السمعية البصرية الفرنسي مكانة البيئة في نشرات الأخبار الفرنسية في الفترة ما بين 2001 إلى 2010 (انظر الرسم البياني). النتيجة هو أن الموضوع يحتل مكانة متواضعة بأقل من 5% من العرض الكلي.

وهذا الرسم البياني، الذي يعتمد على دراسات معمقة، يبرز مدى ضعف المحتويات التربوية في وسائل الإعلام الفرنسية فما بالك بالدول الإفريقية حيث تنمية وسائل الإعلام تظل تحديا أساسيا.
ومع ذلك، فبقدر التحمل الضعيف للمعلومات التربوية من قبل وسائل الإعلام، بقدر ما بإمكاننا فهم أسبابها. فأولا، غياب الرهان التجاري الذي يشكله صانعو الأخبار، وثم وبالخصوص، صعوبة الوصول إلى المعلومة بغياب أو ضعف المرجعيات المرتبطة بإشكالية البيئة والمواطنة كما العديد من الميادين التربوية.

اليوم، فإن التقدم التكنولوجي وتطور وسائل الإعلام وحوامل التواصل، اخترقت كل مجالات النشاط. وبقدرتها على التغلغل والتحول، فهذه الوسائل والتكنولوجيات تحول إما نحو الحسن أو السيئ مشاريع وأنشطة التنمية لمجتمعنا.

لم تستثن أية دائرة. سواء تعلق الأمر بالثقافة والفن، أو الدين، أو الصحة وتفرعاتها، أو الاقتصاد والمقاولة، أو البيئة والرياضة أو الصناعة بما فيها

نشرات الأخبار الفرنسية : العرض الكامل 2010

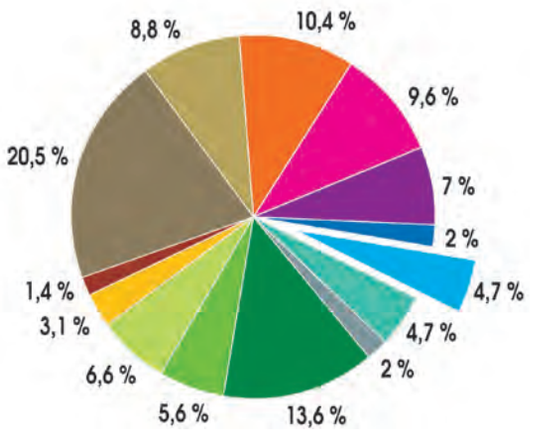

1. مجتمع
2. دولي
3. كوارث
4. ثقافة - ترفيه
5. رياضة
6. اقتصاد
7. سياسة فرنسية
8. عدل
9. بيئة
10. أحداث مختلفة
11. صحة
12. تربية
13. تاريخ – تكريم
14. علوم وتقنيات

التقليدية، باختصار كل القطاعات هي اليوم متأثرة بشدة بالجاذبية التي تمثلها اليوم الثورة التكنولوجية. ويظهر جليا بأنه من بين القطاعات والميادين الذي ولجتها التكنولوجيات ووسائل الإعلام، تعتبر التربية والإنسان الجهاز المركزي، وعصب توازن هذا الهرم التنموي السوسيواقتصادي لأمتنا. ورغم كل ذلك، فإن تحمل الإعلام التربوي يظل متأخرا جدا.

وحسب ويكيبيديا : «*في القرن الواحد والعشرين أصبحت حماية البيئة رهانا أساسيا، في نفس الوقت الذي بدأت تفرض نفسها فيه فكرة تدهورها سواء على المستوى الشمولي أو المحلي، بسبب الأنشطة البشرية الملوثة*».

الاختلالات المناخية
لا تعالج بالشكل الذي
ينبغي في القنوات التلفزية

ومع ذلك، فإنه من الواضح وأيضا المتناقض والكئيب بأن عبارات كحماية البيئة والمحافظة عليها، ومقاومة تدهور الطبيعة... تعيد دائما الإنسان في الوسط كفاعل وفي نفس الوقت كعامل لعدم الاستقرار. كل الدراسات المرتبطة بحماية البيئة بهدف الاستجابة لكُنه الهدف السابع من بين الأهداف الثمانية للألفية من أجل التنمية، تتمحور حول «تحديد الأعمال البشرية التي تمس بالبيئة إلى حد الإضرار بالأجيال القادمة. فإذا كان الإنسان مسؤولا كما نتصور في مسلسل المحافظة على «مركزه الذاتي» (البيئة)، يبدو لنا مستعجلا أن تمنح له مكانة رئيسية في مسلسل تصحيح التجاوزات ، ما نسميه «تحميل المسؤولية».

من أجل وسائل إعلام تربوية

تحميل المسؤولية يمر عبر خلق وعي يتمثل في فهم رهان مشاركة الإنسان عن طريق أعماله اليومية. فبمجرد أن وقع الإنسان في فخ «وسائل الإعلام-الحكم»، فإن إشكالية القانون المزدوج الأقطاب للمتناقضات تفرض نفسها :

- إما إعلام أفضل للعمل أفضل ؛
- إما عدم الإخبار أو إخبار أقل من أجل تدمير أكبر.

إنه الرهان. وأمام هذا النوع من المعضلة، فإن التلفزيون ووسائل الإعلام المواطنة تقترح ولوج حقل المحتويات التربوية من أجل إعادة التوازن لمعالجة المعلومات المتعلقة بالبيئة، والمواطنة، والصحة. وعبر شبكة البرامج ستساهم التلفزة التربوية في تنمية التربية البيئية وروح المواطنة، عبر محتويات مهيأة بشراكة مع اختصاصيين من مختلف المجالات.

ويخصص حيز واسع أيضا للتوعية في مجال الصحة والديمقراطية، بغية تقريب الشعب ومنتخبيه في تآزر للتبادل المحول إلى برامج تلفزيونية. ويتعلق الأمر هنا بوسائل إعلام إيجابية أساسا. ويبدو لنا أيضا مهما أن نؤكد أن هذا «التلفزيون الجديد» لا ينبغي أن يحل محل المدرسة، لأنه ليس له الحق في ذلك، ولا يتوفر على الوسائل ولا على الكفاءات ولا بالأحرى الأدوات البيداغوجية للقيام بذلك.

وفي المقابل، فإن التلفزة التربوية لا توجد إلا لتشكل واجهة وحاملا مخصصا للتربية في الوقت الذي يضبط فيه الربح منظومة علم وسائل الإعلام.

تتجلى مهمة التلفزات التربوية، التي هي أدوات مجانية وليس لها غرض نفعي، في تسهيل الولوج إلى التربية، والتربية البيئية وإلى القيم المواطنة. ولتأطير هذه التلفزة، يحدث مجلس للرؤساء متطوع وليست له انتماءات سياسية، مع أشخاص خبراء وذوي تجربة في كل مجالات التربية. وتؤسس لجن تقنية متخصصة للسهر، في جو من الشفافية، على تنفيذ الكتاب الكبير لبرامج التلفزة، في احترام للقوانين. ويتم التوقيع على ميثاق للأخلاقيات. وستمثل الوزارات المعنية في مجلس للضبط.

واجب تحميل المسؤولية

تتمثل حماية البيئة في اتخاذ التدابير للحد أو القضاء على الوقع السلبي لأنشطة الإنسان على بيئته.

وهذه مقولة جديدة وشائعة تشعر مجددا الإنسان بالذنب حيث يجد نفسه مورطا بشكل تام.

ومن أجل تصحيح الوضع، ينبغي أن يشرك الإنسان، الذي بيده الحل والعقد، وأن يبني وأن يحطم حسب مستوى معرفته، ووعيه، وتحمل المسؤولية التي تسبق المسؤولية التي تفهم عموما بمعنى الذنب وإمكانية المتابعة.

المشاركة تمر عبر تحويل «المستهلك» إلى «مستهلك فاعل» وترمي إلى إشراك المواطن في مسلسل جمع، ومعالجة ونقل المعلومة بصفته أحد سكان المدينة. وتحمل المسؤولية يعزز الرابط بين المواطن وممثلي الشعب، ويبث مناخا هادءا يساعد على مقاربة تواصلية جديدة. نتحدث عن تواصل مسؤول، وتضامني وتشاركي. إنه موضوع تلفزة تربوية.

مركز الاتصال المواطن

وضع رهن الإشارة معلومة نافعة، ونشر خطابات موافق عليها، إنها التحديات التي تطرحها برامج العالم العصري تتوفر على أرقام خضراء لخدمة الشعب.

ماذا يحدث بالنسبة لقضايا المواطنة والمدنية ؟

هل سبق للمنتخبين أن فكروا في إقامة مراكز للاتصال عن بعد توظف مواطنين، مدعومين بمدربين جهويين ؟ وهذه المبادرة من شأنها أن تسد حيزا كبيرا من «الثغرة الإعلامية» حول قضايا المدينة. وهكذا يتم الاتصال من أجل :

- الحصول على معلومة صحيحة ؛
- للحصول على توجيه ؛
- من أجل المواكبة ؛
- لمعرفة أحسن بجماعته وجهته.

التلفزة التربوية تساهم في إخبار وتكوين المواطنين في القضايا البيئية

السيدة أني دو تيمرمان – ملوكي
رئيسة شبكة المبادرات
الزراعية الايكولوجية بالمغرب

الكاتبة مناضلة جمعوية نشيطة في ميدان الزراعة الايكولوجية، وهي تنشط شبكة المبادرات الزراعية الايكولوجية بالمغرب. ومبادئها على هذا الصعيد راسخة وتتمثل في احترام الحي، والإنسانية، والتنمية المنصفة، والابتكار، والتضامن... وهي تؤسس الفعالية على تبادل المعلومات وتقاسم التجارب. ويبقى الهدف هو إشاعة البدائل الزراعية الايكولوجية.

إنتاج بشكل مختلف، والتغذية بشكل مختلف والعيش بصورة مختلفة

الزراعة الايكولوجية، طريقة جديدة للزراعة وخطوة جديدة نحو التنمية الايكولوجية

شبكة المبادرات الزراعية الايكولوجية تجمع الفاعلين الفرديين والجماعيين الذين يمتلكون إرادة في تطوير الانتقال الايكولوجي ضمن مقاربة إيكو-نظامية، والتنمية الايكولوجية والزراعات المستدامة. وقد نظمت هذه الشبكة سنتي 2016 و 2017 ثمانية منتديات جهوية للفلاحة المستدامة، متبوعة بالأيام الوطنية للفلاحة المستدامة. وتهدف هذه المنتديات إلى التوعية بهذه الزراعات البديلة والالتقاء بالفاعلين والمبادرات عبر مناطق المغرب. وسينعقد المنتدى القادم بجهة الشرق :

- يخصص اليوم الأول لورشات للتبادل حول الزراعات البديلة (الزراعة البيولوجية، الايكولوجيا الزراعية...)، والسياحة الايكولوجية والتنمية الايكولوجية، حول مواضيع الإنتاج في مجال الزراعة المستدامة، والتسويق والتثمين، والتكوين، ومواكبة حاملي المشاريع، والفلاحة بالحواضر، وتعليم (labellisation) المجالات الترابية، والمهارات التقليدية والمحلية ؛
- اليوم الثاني مخصص لزيارة الحدائق والضيعات الزراعية الايكولوجية بالجهة، حسب المسارات السياحية الايكولوجية للشبكة.

البرنامج الاستراتيجي للسنوات الخمس :

- تسهيل وتدعيم ربط الفاعلين والشبكات على الصعيد الوطني والدولي ؛
- تنمية أنشطة نوعية حول الفلاحة المستدامة والسياحة الإيكولوجية ؛

• رسملة وتنمية أدوات التواصل، والتكوين والترافع، والسلوكات الجيدة والتجارب المبدعة والملهمة (نقل المواقع الاقتصادية، الزراعة القروية والحضرية المستدامة، الحرف الخضراء...) ؛
• تطوير تعاونات مع مؤسسات التعليم والمشاركة في أشغال البحث والتنمية.

كفاعل جمعوي في الميدان، أي منظور عن المواطنة الايكولوجية والعيش المشترك التضامني ؟

إن الدخول في استهلاك وإنتاج مسؤول هو اختيار شخصي ناضج ومنسجم يحث على تغيير السلوكات. إنه مستوى وعينا وشعورنا الذي يساعد على القيام بتصرفات ايكولوجية مواطنة ويوجهنا نحو مسلسل الانتقال والتكيف الذي يحترم الحي والأجيال القادمة.

ستعزز المواطنة الايكولوجية بفضل مستوى حقيقي من المعارف وفهم للرهانات الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية، والمناخية وعلى صعيد الهجرة.

لحسن الحظ، أصبحت أعداد الرجال، والنساء من مختلف الأعمار والأطفال، تتزايد، وتسلك طريق «الإنتاج المختلف، والتغذية المختلفة والعيش المختلف»، الذي يعتبر العمود الفقري للتنمية المستدامة في أفق 2030، استنادا على قيم مجتمع أكثر تضامنا.

هذه المواطنة الايكولوجية، سواء كانت محلية، أو جهوية أو دولية، تستند على كل واحد منا. وهي تمر عبر هذا الوعي الشخصي، ولكن عبر الوعي الجماعي المتزايد. وهنا تتجلى مسؤولية مجموع الفاعلين النشيطين بالجهات في مجال التوعية والتربية، ووضع سياسات وتآزرات لبناء للذات مشتركة وتطوير إطار حياة يحترم الإنسان وكذلك الكوكب.

وأنا على يقين بأن التعبئة المواطنة التي انطلقت منذ شهور قبل قمة المناخ قد ساهمت من الآن في رفع مستوى الوعي الوطني، مما يشكل قوة بالنسبة للمستقبل. والاستعجال المناخي الذي يلقي بظلاله على المغرب هو رافعة لتسريع التغيير الشامل الذي على كل الفاعلين أن يستمروا في حمله إلى ما بعد قمة المناخ 22.

لقد أخذت شبكة المبادرات الزراعية الايكولوجية بالمغرب على عاتقها تبليغ هذا التفكير إلى كل جهة حول التغذية السليمة والزراعات المستدامة عن طريق منتدى جهوي يجمع مسؤولين مؤسساتيين، ومنتجين ومستهلكين، وطلبة وأساتذة وباحثين، ومكاتب دراسات، وتعاونيات.

الشبكة تلتقي الكوتشينك الترابي بجهة الشرق بمناسبة مؤتمر ما قبل قمة المناخ

بعد لقاء فريق الكوتشينك الترابي خلال مؤتمر ما قبل المناخ، وبعد التعرف على مهامه وتدخلاته على الميدان، لدى الجماعات الترابية، فإن اللجنة التنظيمية الإستراتيجية للشبكة أعجبت بنجاعة منهج المواكبة هذا على التراب الجهوي وقررت تفعيل تعاون للتعلم من هذه المقاربة.

ORIENTAL.MA

مجالات

تنمية

جهة الشرق

غشت 2016

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، معرض، مؤتمر، وجهة الشرق في الطليعة

تصدير

يشتهر رئيس المجلس الجهوي أيضا بأنشطته الجمعوية، وهذا يجعله مستعدا لمواجهة عالم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مواجهة هادفة وقادرا على معرفة انتظارات جهة الشرق منه.
وبعد انتخابه خلال شهر شتنبر 2015، عبر عن نيته في دعم المجتمع المدني المنظم بالجهة وتعزيز مؤهلاته.

السيد عبد النبي بعيوي
رئيس المجلس الجهوي لجهة الشرق

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
في صلب المشروع المجالي
لجهة الشرق

السيد رئيس المجلس الجهوي لجهة الشرق، عبد النبي بعيوي، يستقبل بقاعة العروض بالجهة الزوار الكرام بمعرض الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 2016

لقد تأسس خيار مجلس جهة الشرق على إعطاءه الأولوية للوضع الاقتصادي والاجتماعي ولمختلف فئات ساكنة الجهة، لا سيما تلك التي تعاني من الفقر والهشاشة بمختلف مظاهرها.

الخيار الاستراتيجي لسياسة التنمية المستدامة

كما ينبني هذا التوجه على قناعة مجلس الجهة بأن الكرامة والعدل والإنصاف وتكافؤ الفرص وتحقيق سبل العيش الكريم لكل الفئات والشرائح الاجتماعية هي من حقوق الإنسان الأساسية ومن ثم شكلت جوهر مبادرات مجلس جهة الشرق، وأساسا لتوجهاته الإستراتيجية الهادفة بالأساس الى هيكلة الاقتصاد الجهوي وتوفير فرص الشغل وفق مقاربة مندمجة في إعداد نموذج تنموي جهوي متميز يهدف إلى تحقيق التنمية في مختلف أبعادها، لا سيما المجالية منها مع الأخذ بعين الاعتبار إعطاء الأولوية للعالم القروي وإيلاءه المكانة الخاصة التي يجب أن يحظى بها في البرامج التنموية. مع العمل على خلق اقتصاد تضامني قوي ومنظم تتوفر فيه شروط النمو والاستدامة.

إن تحقيق أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جهويا يتطلب مضاعفة الجهود فيما يرتبط بتأطير وتوجيه عمل وأنشطة مكونات هذا القطاع، فضلا عن تحديد مجال تدخله قصد تمكينه من القيام

السيد عبد النبي بعيوي، رئيس مجلس جهة الشرق، يقدم أمام أنظار السيدة فاطمة مروان، وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المنتجات الجهوية المنتجة في إطار الاقتصاد التشاركي

بدوره السوسيو اقتصادي وفقا لما تحقق من مكاسب من خلال مختلف البرامج والاستراتيجيات القطاعية خصوصا منها برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، واستراتيجيات وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي نثمن مجهوداتها المبذولة في هذا الاطار. ناهيك عن تطوير أداء وحدات الاقتصاد الاجتماعي (تعاونيات، جمعيات، تعاضديات...) عبر عمليات التشبيك والتكتل داخل تجمعات تجعل القطاع أكثر فعالية ومردودية.

فأهمية هذا المجال تتجلى في إيلاءه الأولوية للعنصر البشري ووضعه في صلب اهتماماته، الشيء الذي يتطلب منا جميعا العمل على بلورة برنامج إصلاحي استراتيجي يعتمد على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها محور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع التركيز على البرامج المدرة للدخل، واعتماد حكامة مؤسسة لاستراتيجية دعم التعاونيات، إضافة إلى ضرورة التنسيق مع كل الأطراف لرسم معالم متميزة للتنمية البشرية المستدامة بشقها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. تماشيا مع المستجدات التي جاء بها دستور 2011، وتفعيلا لمفهوم الجهوية المتقدمة.

خيار التماسك الاقتصادي والاجتماعي

إن اختيار مجلس جهة الشرق للاقتصاد الاجتماعي والتضامني كورش استراتيجي لم يأتي عبثا وإنما انبثق من قناعة عميقة مفادها أن هذا القطاع الحيوي يعمل على التوفيق بين مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وبين التطوّر الاقتصادي وإرساء توازنٍ جيّد على مستوى الاستثمارات، كما يُعدّ فرصةً سانحة تجعل جميع الشرائح الاجتماعية والمقاولات من مختلف القطاعات والمجالات تساهم بقوة في تعزيز التماسُك الاجتماعيّ وتحسين النموّ الاقتصاديّ. فضلا عن كون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشكل مدخلا رئيسيا لمعالجة عوائق التنمية بجهتنا والناجمة أساسا عن إغلاق الحدود شرقا وجنوبا ناهيك عن الجفاف الذي تحول الى معطى بنيوي.

وتأسيسا عليه وتبعا للاختصاصات الذاتية للمجالس الجهوية الهادفة الى إنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وارتكازا على الرؤية الواضحة التي يتبناها مجلس جهة الشرق في هذا الإطار فقد قمنا بتنظيم المناظرة الجهوية الأولى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتاريخ 13 ماي 2016 وذلك بحضور السيدة الوزيرة الوصية على هذا القطاع، ولقد عرفت هذه المناظرة نجاحا مهما ساهمت فيه مجموعة من مكونات الجهة من خلال الأيام التحضيرية التي انعقدت على مستوى أقاليم الجهة وبمشاركة العديد من الخبراء والتعاونيات وغيرها من الهيئات ذات الاختصاص.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المناظرة شكلت فرصة لإبراز التنوع والغنى الذي عرفته تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجهتنا، مما مكننا من الخروج بقراءة تحليلية دقيقة لنقاط القوة والضعف والفرص الممكن استغلالها والإكراهات، الشيء الذي ساهم في بناء خارطة طريق جماعية تضمنت الخطوط العريضة التالية :

1- التركيز على بعد الاستدامة في الفعل الاقتصادي على صَعيد الجهة ؛

2- تعزيز وتوطيد العلاقات وسبل التنسيق والتعاون مع الشُرَكاء الجهويّين المؤسساتيين ؛

3- توفير إطار جهوي للتشاور والحوار منْ أجْلِ تطويرِ وتأهيلِ الاقتصاد الاجتماعيّ والتضامنيّ، وإضفاء الطّابع الاحترافيّ عليْه ؛

4- إحداث مرصد جهوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ؛

5- الحرْص على إحداث صندوق جهوي لدعم الاستثمار الاجتماعيّ، ولهذا الغرض تم إطلاق عملية دعم المشاريع الخاصة بالتعاونيات بعد انتهاء

تركيز

فوز جهة الشرق خلال الدورة السادسة بالجائزة الوطنية لأحسن الصناع التقليديين

يقدم الصالون الجهوي للصناعة التقليدية (000 25 زائر) فرصة حقيقية أمام قطاع ذا نشاط جوهري (000 80 منصب شغل)، للتعرف والاعتراف بمنتجاته وخبراته وكذا بالأشخاص الساهرين على ذلك، ويعد الصانع التقليدي مكونا أساسيا من مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتنميته لا تعتمد اليوم على العادات وجودة المنتجات فقط.

ويندرج التكوين والدعم أيضا ضمن برنامج أعمال التنمية والرقي بالصناع التقليدين الموهوبين يشكل جزءا لا يتجزأ من ذلك البرنامج.

لأول مرة خلال سنة 2016، تم مكافأة ثلاثة صناع تقليديين بجهة الشرق في المجالات التالية :

- الخياطة التقليدية، السيدة سعاد بنشعو (وجدة، الجائزة الأولى)، والسيدة فتيحة تعزيوت (الناظور، الجائزة الثالثة) ؛
- صناعة الزرابي، السيدة زكية هلالي (بركان، الجائزة الثالثة).

وجاء هذا النجاح نتيجة لخطة المواكبة والدعم اللذان أعطيت انطلاقتهما بجهة الشرق، حيث أصبحت تبرز من الآن فروع أخرى واعدة (وبالخصوص فن الديكور والتأثيث والمجوهرات).

ولقد مكن إبرام 120 اتفاقية شراكة مع الجماعات المحلية والعديد من القطاعات الوزارية من إنشاء مراكز للتكوين في مختلف الأقاليم ومن دعم المواقع والأنشطة الواعدة من خلال الجودة ومنتجاتها الخالصة.

ولقد صار التأثير الذي يمارسه المركب الجديد المندمج (استثمار 18 مليون درهم) ملموسا لكون هذا الأخير يساهم مساهمة فعالة في جعل الصناعة التقليدية تحتل مكانة متميزة داخل النسيج الاقتصادي وفي تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للصناع التقليديين وفي تقييم منتجاتهم. وهكذا، فالتكوين عبر التعليم ليس غريبا عن الرفع العام من جودة المنتجات، إنها في واقع الأمر وسيلة فعالة للإدماج بالنسبة للشباب المعنيين بالأمر.

المناظرة الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من 16 ماي الى غاية 15 يونيو 2016 تحت عنوان **Coop Oriental** بحيث تم استقبال أزيد من 191 مشروع لـ 191 تعاونية تنتمي لمختلف القطاعات وهي مرحليا توجد قيد الدراسة والمعالجة الدقيقة قصد التمويل ؛

6– دعم وتحسين الولوج إلى عمليات التمويل : وذلك قصد تطوير القطاع التعاوني بالجهة، وفي هذا الإطار يسعى مجلس جهة الشرق على إحداث أنْظمة مالية ملائمة ومدْمجة تتناسب مع كلّ مرحلة من مراحل تطوير التعاونيات (التأسيس، النموّ، التوسّع) وذلك عبر توسيع اختصاصات صندوق الاستثمار لجهة الشرق ليشمل القطاع التعاوني وقد تم اتخاذ هذا القرار الهام خلال آخر اجتماع للمجلس الإداري للصندوق المنعقد بتاريخ 10 يونيو 2016 ؛

7– مساعدة التعاونيات على تسويق منتوجاتها ؛

حيث حرصنا على الحضور المتميز لتعاونيات الجهة في فعاليات المعرض الوطني الحالي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وسنعمل في الأسابيع المقبلة على مأسسة المعرض الجهوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والأسواق المتنقلة بمختلف أقاليم الجهة إضافة الى إحداث متاجر تضامنية على مستوى الأقاليم.

تلكم كانت أهم الاوراش التي فتحناها مباشرة بعد المناظرة الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

قرارات الاتحاد مع النموذج الوطني للتنمية

إن مجلس جهة الشرق يراهن بشكل كبير على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره مجالا يؤسس لبناء الصورة الحضارية للبلاد جهويا ووطنيا ودوليا ويساهم في تقليص نسبة البطالة والفقر والسعي الى إقرار تنمية جهوية مندمجة مرتكزة على العدالة الاجتماعية والمجالية والاستثمار الأمثل للرأسمال الغير المادي، الشيء الذي يدعونا جميعا لتكثيف الجهود وما يستلزم ذلك من إعداد للبرامج الاستراتيجية.

إضافة الى التركيز على المشاريع المدرة للدخل، واعتماد حكامة غايتها دعم الجمعيات والتعاونيات الحرفية، فضلا على ضرورة التنسيق مع كل الأطراف لرسم معالم متميزة للتنمية المستدامة بشقها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

« يسعى مجلس جهة الشرق على إحداث أنْظمة مالية ملائمة ومدْمج... وذلك عبر توسيع اختصاصات صندوق الاستثمار لجهة الشرق ليشمل القطاع التعاوني. »

إتفاقية إطار للشراكة تتعلق بتمويل وتنفيذ برامج تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجهة الشرق
بين وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
ومجلس جهة الشرق وولاية جهة الشرق / ماي 2016

المادة الأولى : موضوع الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الشروط والقواعد المنظمة للشراكة بين الأطراف المتعاقدة من أجل تمويل وتنفيذ المشاريع وبرامج تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجهة الشرق.

المادة الثانية : مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تتضمن هذه المادة المشاريع التالية :

- تقوية القدرات لدى حاملي مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (الحكامة وتقنيات التدبير) ؛
- إحداث دار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لمواكبة النسيج التعاوني الجهوي ؛
- دعم ومواكبة التعاونيات ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالجهة ؛
- تنظيم أيام دراسية وورشات تكوينية وتحسيسية في مختلف مجالات القطاع (التسويق، التمويل ، التسيير والتدبير، الخ.) ؛
- دعم انشاء شبكات مكونات القطاع ؛
- إحداث مرصد جهوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ؛
- تنظيم الأسواق المتنقلة ومعرض مهني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

المادة الثالثة : التكلفة المالية للمشاريع ومصادر التمويل

سيتم تكوين لجنة مشتركة بين الأطراف لاقتراح برنامج عمل مفصل مع التكلفة المالية الإجمالية المتوقعة لإنجاز مشاريع وبرامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني موضوع هذه الاتفاقية.

المادة الخامسة : تدبير المشروع

5-1- التدبير المؤسساتي :

تتولى الوزارة ما يلي :

- التحضير لإطلاق مختلف المشاريع المندرجة في هذه الاتفاقية بالتنسيق مع مكتب الجهة ؛
- المصادقة على دفاتر التحملات قبل الإعلان عن طلبات العروض المتعلقة بالدراسات والأشغال والتجهيزات ؛
- المشاركة في لجن طلب العروض وفي لجنة التتبع والتنسيق المذكورة في المادة 5-3.

تتولى الولاية ما يلي :

- المشاركة في لجن طلب العروض وفي لجنة التتبع والتنسيق المذكورة في المادة 5-3 ؛
- تسهيل جميع الإجراءات والمساطر الإدارية بالجهة.

ويتولى مجلس الجهة بما يلي :

- ترأس لجنة التتبع والتنسيق المذكورة في المادة 5-3 أسفله ؛
- إعداد ملفات الاستشارة وطلبات العروض المتعلقة بمختلف المشاريع المبرمجة بالتنسيق مع الوزارة ؛
- إعطاء انطلاقة الاستشارات وطلبات العروض وإجراء الصفقات وإبرام العقود ؛
- تهييء الوثائق الضرورية لاستخراج التراخيص الإدارية المتعلقة بالأشغال ؛
- المصادقة على المصاريف المرتبطة بإنجاز المشاريع ؛
- إعداد تقارير كل ثلاثة أشهر عن تقدم إنجاز المشاريع على المستوى المالي والعيني وإحالتها على لجنة التتبع والتنسيق المذكورة في المادة 5-3.

5-2- مسك المحاسبة

يلتزم مجلس الجهة باعتماد محاسبة خاصة بالمشاريع من شأنها ضمان الحفاظ على أثر كل العمليات التي تم إجراؤها في إطار إنجاز المشاريع.

5-3- قيادة وتنسيق المشاريع

تحدث لجنة للتتبع والتنسيق يترأسها السيد رئيس مجلس جهة الشرق أو من ينوب عنه، وتتكون من ممثلي الأطراف المعنية. وتتولى المهام التالية :

- التتبع العملي لإنجاز وتنسيق المشاريع المدرجة في هذه الاتفاقية ؛
- حل العراقيل التي قد تعترض إنجاز المشاريع موضوع هذه الاتفاقية ؛
- تقييم مدى تقدم المشاريع المبرمجة ؛
- تحديد التدابير التصحيحية اللازمة من أجل إدراج المشاريع المبرمجة بمقتضى هذه الاتفاقية.

وتجتمع هذه اللجنة دوريا بصفة منتظمة مرة في كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الضرورة إلى ذلك. كما تحرص اللجنة على تطبيق الشروط والمقتضيات الواردة في الصفقات الخاصة بالمشاريع واحترام القوانين الجاري بها العمل في هذا المجال.

السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	السيد والي جهة الشرق وعامل عمالة وجدة-أنجاد	السيد رئيس مجلس جهة الشرق

اتخذت هيئة التحرير بادرة الترجمة الى اللغة الفرنسية نص الاتفاقية واختيار المحتويات المعروضة هنا.

رواق جهة الشرق خلال معرض الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لعام 2016 : يمكن اعتباره الرواق الأكثر نشاطا داخل المعرض

مناظرة وطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

الدورة الثانية تمحورت حول :

الجهة والتنمية المستدامة

احتضنت مدينة الدار البيضاء فعاليات الدورة الخامسة لمعرض الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والدورة الثانية للمناظرة الوطنية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك من 14 إلى 18 يوليوز 2016.

ولقد قدمت التظاهرتان، التي نظمتهما وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكل مشترك في نفس المكان، بحديقة المعارض بمكتب أسواق ومعارض الدار البيضاء، الفرصة للفاعلين (لاسيما التعاونيات والجمعيات والتعاضديات وجماعات المصالح الاقتصادية ومتعهدي تمويلات المشاريع الصغرى والخبراء وأعضاء من المجتمع المدني وشركاء المغرب الدوليين) لتبادل منتجاتهم ومعارفهم وخبراتهم من أجل الدفع بهذا القطاع إلى الأمام ليصبح رافعة لاقتصاد المغرب، وفقا لما تمليه طموحات وتوقعات السلطات العمومية.

وبالفعل، إن كان المغرب عموما (وعلى وجه الخصوص، المسؤولون عن هذا القطاع) قد عبر عن ارتياحه للنتائج المحصل عليها في ظرف وجيز بفضل الجهود المهمة التي بذلت في الاستثمار والتوجيه والتأطير. وهذا بهدف تثمين وترويج منتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتحسين الجودة وتسهيل الولوج إلى الأسواق. وفي هذا الإطار، لا بد من مضاعفة الجهود لقطع أشواط كبيرة بهدف تحقيق المساهمة المنتظرة في الناتج المحلي الإجمالي بواقع 10%.

وعلى سبيل المثال، فقطاع التعاونيات، باعتباره أحد أشكال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني :

- يضم حاليا لوحده أكثر من 7 000 تعاونية تؤطر حوالي 360 000 شخص ؛
- يشكل 3% من الساكنة النشيطة أي 1,6% من مجموع السكان ؛
- يسجل رقم أعمال بواقع أكثر من 7 مليار درهم، كما يوفر 50 000 منصب شغل.

وفي أفق عام 2020 (أنظر حوارا مع السيد عبد الكريم أزنفار، مدير عام مكتب تنمية التعاون)، يتعين على هذا القطاع ما يلي :

- رفع عدد المنخرطين إلى 7,5% من الساكنة النشيطة ؛
- خلق المزيد من فرص الشغل لتصل 175 000 شخصا ؛
- رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتصل 3,9%.

وفي انتظار ذلك، تظل التعاونيات الأكثر تجاوبا مع دعوة وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لاسيما من أجل المشاركة في المعارض التي تنظمها في ربوع المملكة المغربية. خلال شهر يوليوز الجاري بالدار البيضاء، لم تخرج التعاونيات عن هذا النسق، بحيث تم تسجيل 90% من العارضين من مجموع 400 عارض قدموا منتجاتهم في فضاء المعرض الكبير التابع لمكتب أسواق ومعارض الدار البيضاء، والذي تبلغ مساحتها إلى 6 000 متر^2.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع جهات المغرب كانت ممثلة في معرض المنتجات المحلية، بدءا من الداخلة إلى تطوان ومرورا بسوس ماسة درعة ومراكش تانسيفت وفاس بولمان وكذا جهة الشرق.

وخلال هذا الحدث، قامت 6 جهات بتوقيع اتفاقية شراكة مع وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهي جهات طنجة-تطوان-الحسيمة وفاس-بولمان ومراكش-تانسيفت-الحوز والدار البيضاء-سطات وبني ملال وسوس-ماسة-درعة (انظر اتفاقية نوع مع جهة الشرق على صحفة رقم 7). أما بخصوص عدد المشاركين، جاءت مدينة الدار البيضاء على رأس المدن الأكثر تمثيلية نظرا لاحتضانها الحدث. ومن ناحية التنشيط ومدى ارتباط السلطات بهذا القطاع، تألقت جهة الشرق للمغرب في هذا الجانب. وفعلا، شهد وفد جهة الشرق، حضور

خلال معرض الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المنعقد بالموازاة مع المناظرة الوطنية الثانية للاقتصاد الوطني والاجتماعي، كان من بين 20 محلا التي خصصت للجمعيات والتعاونيات بجهة الشرق، المحل الذي خصص لإنتاج اللوز ومشتقاته بسيدي بوهرية

الدكتورة نجية رحماني، رئيسة «تعاونية الباشرق» بوجدة

«شارك للمرة الثانية بمعرض الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالدار البيضاء. ويمكن القول أننا، على العموم، حققنا معظم أهدافنا، المتمثلة في لقاء الناس والحديث عن مشاريعنا ومنتجاتنا. ونود أن نلتقي بفنانين لاستلهام أفكار جديدة وتحسين منتجاتنا التي تعتمد على إعادة التدوير. وبالفعل، لاحظنا أن منتجاتنا لم تلق إقبالا بهذا المعرض على الأُقل بالمغرب. إننا بحاجة إلى المواكبة حتى نجد أشخاصا مهتمين بهذا المجال في الخارج بغية إعادة تموقعنا في هذا المجال».

السيد عبد النبي بعيوي رئيس الجهة. وسجل الحدث حضور السيد عبد النبي بعيوي، رئيس مجلس جهة الشرق، خلال افتتاح المعرض. وقد جاب رفقة نائبه الأول ومدير وكالة جهة الشرق كل أروقة المعرض قبل قيامه بتعبئة العارضين أثناء اجتماع تحسيسي برهانات المعرض وآثاره المتوقعة لدعم أنشطتهم.

وأشاد السيد بعيوي بالمشاركين، مؤكدا أن حضورهم هذا اللقاء يعتبر تتويجا لجودة منتجاتهم، والتي كانت معيار لانتقائهم من بين مرشحين آخرين، كما أضاف قائلا «*يتعين عليكم القيام بجولة في المعرض حتى تستلهموا من الجهات الأخرى وتحسنوا منتجاتكم*».

ونصحهم أيضا رئيس مجلس جهة الشرق بالتسجيل في دورات تقوية قدرات المتعاونين، والتي تنظم خلال المعرض. وأكد كذلك على أنه رهن إشارتهم- هو وفريق عمله- لمساعدتهم على تنمية تعاونياتهم، لاسيما تلبية حاجاتهم فيما يخص التجهيزات : الآلات ووسائل النقل والمواد الأولية...

وشارك ما مجموعه 21 عارضا من جهة الشرق بالمعرض، تمثل كل تخصصات الجهة : تحويل المنتجات (كسكس وزيت الزيتون وزيت أركان والعسل والمربى والفواكه الجافة والحلوى...) وتربية المواشي ومحاربة الأمية والخياطة والحلاقة والتزيين والتدوير... وأعرب معظم العارضين عن رضاهم وارتياحهم لمشاركتهم إلا أنهم أعربوا عن استيائهم من ضعف المبيعات. ومن جانب آخر، أشار المنظمون مشاركة 3 فرق فلكلورية قادمة من تاوريرت وفجيج وبركان، قامت بتنشيط فعاليات المعرض.

أما بخصوص المؤتمرات وتبادل الأفكار والتجارب، فقد تمت الإشادة بنجاح الدورة الأولى لمناظرة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع التأكيد على ضرورة إعطاء حيز مهم من الوقت ضمن برنامج التنشيط.

صلاح عبابو، رئيس تعاونية أفق لمعالجة وتثمين نبات إكليل الجبل تالسينت بفجيج

«*نشارك للمرة الثانية في هذا المعرض، حيث جئنا للتعريف بمنتجاتنا وخلق علاقات شراكة جديدة. وقد ربطنا اتصالات جيدة مما رفع من مبيعاتنا بالجملة. فعلى سبيل الذكر، قمنا بتوقيع عقد بيع 300 طن من الأوراق الجافة*».

السيدة فاطمة مروان، وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى جانب كل من السيد محمد امباركي، المدير العام لوكالة جهة الشرق والسيد عبد النبي بعيوي، رئيس المجلس الجهوي لجهة الشرق أمام رواق جهة الشرق

السيدة نعيمة عبد النور، أمين مال تعاونية «الثقة» كْرسيف

«*نحن سعداء بعرض منتجات التجميل والخياطة والكسكس بنكهة في فضاء هذا المعرض. للأسف، لم نقم بعد ببيع أي منتوج. أظن أن الأمر راجع لضعف ترويج المعرض بالتلفاز ووسائل الإعلام على العموم. وأعتقد كذلك أن التوقيت غير مناسب. يفضل تنظيم المعرض قبل شهر رمضان بهدف إثارة الاهتمام لدى المستهلكين*».

لذا استعان المنظمون، علاوة على المتدخلين المحليين، بخبراء قادمين من سويسرا وماليزيا واللوكسمبورغ وفرنسا وكبيك والبرازيل وكولمبيا ومالي والسنغال... من أجل تنشيط الجلسات العامة.

تمحورت الجلسة الأولى حول تقديم مشروع القانون الإطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني - التعليم - التكوين البحث والترويج ومواكبة فاعلي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمشاركة 5 محاضرين، من بينهم السيد حسين كْابي مدير دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالوزارة الوصية، التي قدمت مشروع القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب (انظر المقال بصفحة 12).

أما في الجلسة الثانية، التي ركزت على تقوية القدرات والتمويل وتعزيز حكامة الفاعلين في الاقتصاد

السيد حسن عمراوي،
رئيس تعاونية سيدي بوحرية
بركان

«تعد هذه السنة الثانية لمشاركتنا بالمعرض. كما كان الأمر عليه سنة 2011، قد حصلنا على نتائج متوسطة. بحيث قمنا ببيع كميات قليلة من اللوز نظرا لغياب وصلات إشهارية على التلفاز وفي الصحف ولاسيما أنه لم يتم تعليق ملصقات بكبريات الشوارع. وفي اعتقادي يتعين تنظيم المعرض وسط المدينة كما في مدن مكناس والعيون والداخلة».

الاجتماعي والتضامني، تم تقديم تجارب كل من ماليزيا والبرازيل وكولومبيا والكبيك. وأوضح السيد جون لويس بانسل، رئيس القرض التعاوني بفرنسا، أهمية المساعدة في التمويلات المحلية والأجنبية المتوفرة من أجل تمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. في حين قدمت السيدة شيوج ب. سيفا، مديرة التحالف التعاوني الدولي الإفريقي تجربتها في مجال تأسيس وتسيير تعاونيات ذات رأسمال.

وفي الجلسة العامة الثالثة، التي خصصت لموضوع علاقة الجهوية المتقدمة والتنمية المستدامة، تم تقديم ثلاث تجارب للعموم :

- طريقة مساهمة التعاونيات الصحية والتعاونيات الخدماتية بالكيبك في تنشيط الأقاليم وتشجيع المسؤولية المواطنة ؛

السيدة نزهة مصدق،
رئيس التعاونية النسائية
الفلاحية التحدي
مداغ بركان

«نشارك بمعرض الاقتصاد الاجتماعي والتضامني منذ دورته الأولى عام 2011. فهذا المعرض يساعدنا على ترويج منتجاتنا وتثمينها والتعريف بها. إننا بحاجة ماسة لتلقي دورات تكوينية بهدف خلق منتجات جديدة مشتقة من العسل وشمع العسل والجيلاتين الملكي».

- طريقة مشاركة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التحول الإيكولوجي المواطن باللوكسمبورغ.

وخلال هذه الجلسة، قدم السيد كريم تومي، عن المنظمة الدولية للشغل، تقريرا بعنوان «التنمية الاقتصادية ومخطط العمل الجهوي من أجل خلق مناصب شغل شريفة للشباب التونسي» فيما تناول السيد سالم فال، رئيس اللجنة العلمية للقاءات مونت بلون بفرنسا، موضوع «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والأقطاب الجهوية للتنمية». وتهدف هذه الأشغال إلى تحسين تأطير وحركية قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب، كما تشكل نتيجة منطقية لتوصيات المناظرة الأولى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والتي تمت صياغتها فيا يلي.

توصيات مناظرة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي خصصت لموضوع «أي مراجع للتنمية والتنسيق»، التي نظمت يومي 20 و21 نونبر 2015 بالصخيرات

أتاحت المناظرة الأولى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب تبادل الأفكار وفتح نقاشات غنية جدا . وقام المشاركون بصياغة عدة توصيات كالآتي :

1- العمل على تنمية ثقافة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر التعليم والتكوين ؛
2- تقوية والنهوض خصوصا بالشراكة والتشبيك ؛
3- وضع شروط ملائمة لتسهيل ترويج منتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ؛
4- اعتماد قوانين إطار حسب نموذج مناسب وكذا تكاملية تشريعية وتنظيمية ؛
5- تشجيع تمويل أنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر رصد تمويل للمشاريع في إطار الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف وخلق بنوك تعاونية ؛
6- إعداد استراتيجيات وخطط عمل خاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بفسح المجال أمام الشباب والنساء وإدماجهم ضمن المخططات الجهوية والمحلية، لاسيما المجالس الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ؛
7- العمل سويا على تطوير طريقة تواصل حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ؛
8- تقوية التكوينات الجامعية ودعم جماعات البحث حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستويين الوطني والجهوي.

السيد حسين كْابي،
مدير دعم الاقتصاد الاجتماعي،
وزارة الصناعة التقليدية
والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تشرف على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وزارة مكلفة بهذا القطاع وكاتب هذا المقال مكلف بدعم هذا المجال بحكم تتبعه له عن كثب حيث أنه اعتمد نهجا من أسفل إلى أعلى مرتكزا على تنسيق واسع النطاق، وتجدر الإشارة إلى أنه تم اعتماد قانونا إطار يسعى إلى التسهيل أكثر منه إلى الوصاية حيث يهدف القانون إلى التعريف بالمبادرات وبفاعلي المجتمع المدني المنظم أكثر منه إلى مواجهة الإكراهات.

أهم الخطوط العريضة للقانون المغربي الإطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني

... وسد النقص الذي يعاني منه الاقتصاد وذلك لأجل دعم التنمية.

يعرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني منذ أكثر من عشرات السنين دينامية حقيقية ببلدنا، وخلال بضع سنين، تضاعف عدد الفاعلين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمتكون من التعاونيات والتعاضديات والجمعيات حيث أنه تضاعف ثلاث مرات، والأرقام المسجلة تشهد على ذلك :

- وصل عدد التعاونيات إلى 15 700 تعاونية حاليا في مقابل 4 827 خلال سنة 2004 ؛
- بلغ عدد التعاضديات إلى 50 تعاضدية بدلا من 12 تعاضدية خلال السبعينيات ؛
- يقدر عدد الجمعيات بحوالي 120 000 جمعية في مقابل 45 000 خلال سنة 2009 وبلغ 30 000 جمعية خلال سنة 1990 في الأقصى.

وتعد هذه الكيانات التي تتسم بأنشطتها الاقتصادية المهمة مصدرا مهما للتنمية والتشغيل علما أن طاقتها الاستيعابية لم تستغل بالشكل الكافي ؛

- تضم التعاونيات 450 000 منخرط وأكثر من 25 000 أجير وتروج رقم معاملات إجمالي يفوق ستة مليارات درهم ؛
- وتتوفر الجمعيات والتعاضديات والتعاونيات الاثنا عشر على 900 000 زبون وعلى 6 000 أجير، ومكنت من خلق مليون مقاولة صغرى خلال 10 سنوات (ويكمن الهدف من وراء ذلك في تمويل إحداث مليوني مقاولة صغرى في أفق سنة 2022)،
- وتغطي تعاضديات الصحة 4 ملايين مستفيد بمبلغ إجمالي للمساهمات يقدر بخمسة 5 مليار درهم.

ويعزى هذا التقدم بالأساس إلى تضافر ثلاثة شروط محفزة وهي :

- الإرادة المتجددة للسلطات العمومية في تحفيز وإشراك المجتمع المدني المنظم في المجهودات المبذولة في سبيل التنمية ؛
- دينامية المجتمع المدني المنظم والذي تدعم نشاطه ثقافة المبادرة الجماعية وروح التعاون والتضامن المتجذرة في المجتمع ؛
- الاستعداد المتزايد لهيئات تمويل ودعم التنمية البشرية المستديمة والتي تبدو أقل انفتاحا على الفاعلين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

لماذا تم وضع قانون إطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ؟

الهدف مزدوج ويتجلى في تقييم المكتسبات وسد النقص الذي يعاني منه الاقتصاد وذلك لأجل دعم التنمية عبر :

- التعريف بها وإقرار طابعها الرسمي كمكون ذو دلالة مهمة داخل اقتصادنا الوطني ؛
- وضع نظام حكامة كفيل بضمان تماسك واستمرار ونجاعة أنشطته الاجتماعية ؛

• دعم منظمات الاقتصاد الاجتماعي لكونها رافعة أساسية للتنمية الوطنية والجهوية والمحلية.

يتعين التركيز على سبع مراحل أساسية ضمن عملية وضع القانون الإطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب :

• بتاريخ 18 يونيه 2015، تم توقيع اتفاقية بين وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومنظمة الأمم المتحدة للتغذية والفلاحة بهدف المساعدة التقنية ؛

• بتاريخ 16 أكتوبر 2015، تنظيم ورشة لقاءات ومحادثات مع الفاعلين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ؛

• بتاريخ 30 مارس 2016، تنظيم أول ورش يهم التقارير الأولية والقضايا التي سيتم التطرق إليها في ظل القانون الإطار ؛

• خلال شهر أبريل 2016، تحرير أول صيغة لمشروع القانون الإطار ؛

• بتاريخ 30 و31 ماي 2016، تنظيم ورشتي عمل جهويتين للتنسيق حول أول نسخة لهذا القانون بالدار البيضاء وطنجة ؛

• بتاريخ 01 يونيه 2016، تنظيم ورشة موضوعية بالرباط ؛

• بتاريخ 03 يونيه، تنظيم ورشة وطنية لتقديم مشروع القانون المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي، بالرباط ؛

• خلال منتصف شهر يونيه 2016، صياغة المقترح النهائي للنص القانوني.

مكنت هذه المراحل السبع من تطوير منهجية صياغة القانون الإطار المرتكز على ست نقط مراقبة (أنظر الجدول رفقته).

وأخيرا، يتكون القانون الإطار من 28 فصلا موزعة على ثلاثة أبواب :

• يضم الباب الأول 3 فصول تهم تعاريف وقيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ؛

• ويشمل الباب الثاني إحدى عشر فصلا مخصصة لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ؛

• ويتكون الباب الثالث من أربعة عشر فصلا تتطرق لتدابير مواكبة ودعم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

مقاربة منهجية لصياغة القانون الإطار المغربي

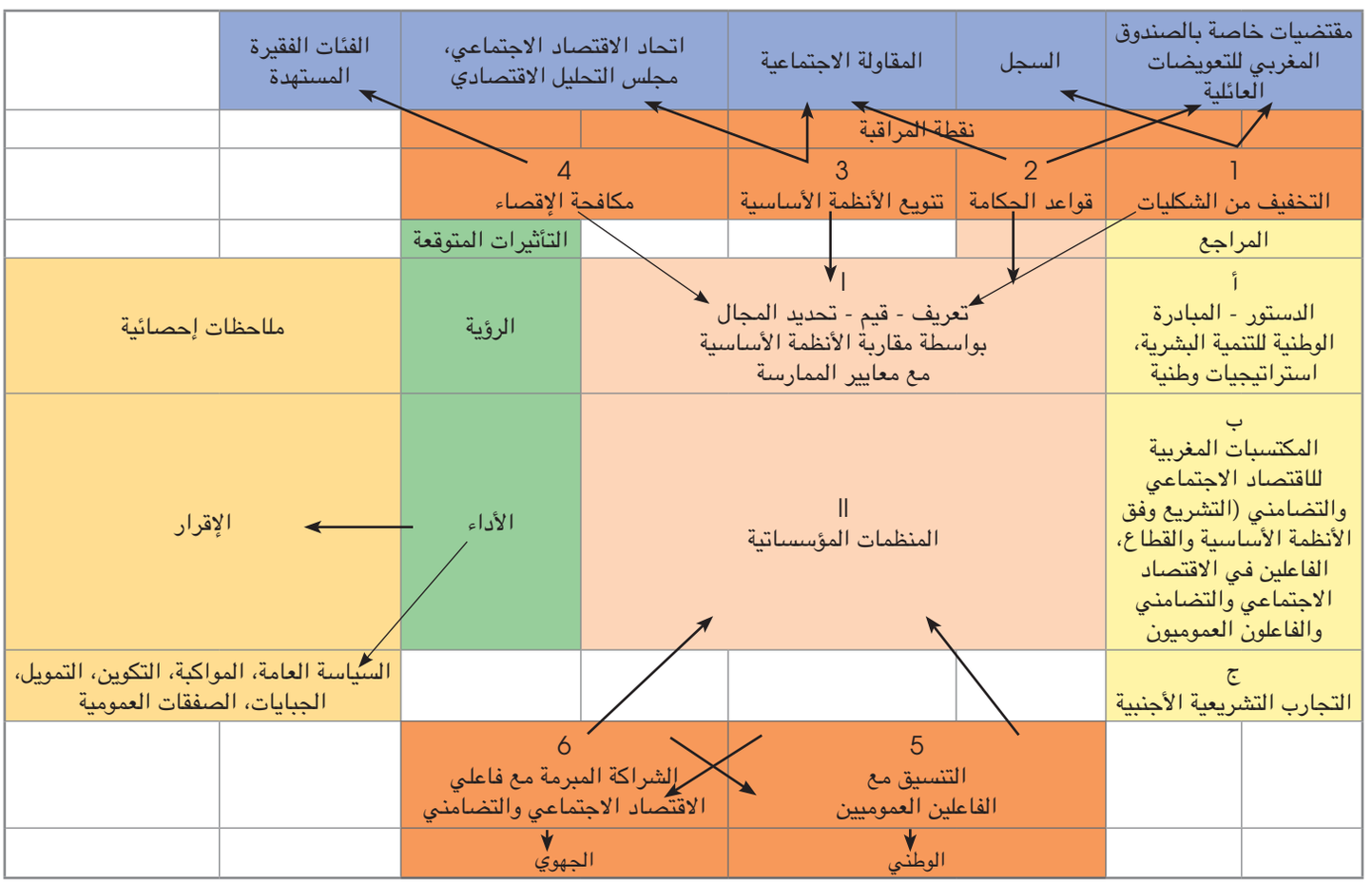

المصدر : وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

الفصل 1

يتكون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والتجارية أو غير التجارية والمنشئة للقيمة والمدرة للدخل والمحدثة لفرص للشغل، والتي يوفرها أشخاص القانون الخاص المعنويون الذين يولون أهمية كبيرة للمصلحة العامة وللأعضاء الذين يزاولونها وللمستفيدين منها و/أو لأولئك الذين يساهمون في المصلحة العامة. وتهم هذه الأنشطة بالخصوص الإنتاج والتحويل والتوزيع والتسويق والتمويل واستهلاك السلع والخدمات.

الفصل 2

تسعى هذه الأنشطة إلى خدمة الإنسان بالدرجة الأولى عبر الانخراط الاجتماعي والمبادرة الاقتصادية وبالاعتماد على القيم الأساسية التالية :

1- المبادرة الجماعية للعيش والعمل معا في إطار تعاون وعدالة وشفافية ومسؤولية مواطنة ؛

2- التضامن الداخلي والخارجي في خدمة التنمية البشرية المستدامة وفي خدمة عوامل التقدم والاستقرار والتماسك الاجتماعي ؛

3- غياب أو محدودية روح التفاني كغاية تسعى إلى تحقيقها الأنشطة الاقتصادية الرامية إلى إنتاج السلع والخدمات ؛

4- تلبية حاجيات السكان وتحقيق طموحاتهم اللازمة لتحقيق الاستقلال والعيش الكريم تماشيا مع السياسات العامة للتنمية البشرية المستدامة ومع حماية البيئة.

الفصل 3

علاوة على المبادئ الخاصة بمنظمات الاقتصاد الاجتماعي، بالنظر إلى نظامها الأساسي الخاص فإن هذه الأخيرة يتعين عليها مراعاة المبادئ التالية :

1- إعطاء الأولوية للأشخاص وللهدف الاجتماعي قبل رأس المال ؛

2- حرية الانخراط والانسحاب ؛

3- مراقبة الديمقراطية التي يمارسها الأعضاء ؛

4- توحيد مصالح الأعضاء والمنخرطين والمستفيدين والمصلحة العامة ؛

5- الدفاع عن مبادئ التضامن والمسؤولية وتفعيلها ؛

6- استقلالية التدبير وعدم التبعية للسلطات العمومية ؛

7- توظيف الفائض الأساسي في حالة وجوده لتنمية أنشطة المنظمة أو لفائدة المصلحة العامة ؛

8- تحقيق التعاون بين منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى المحلي و الوطني والدولي ؛

9- تكوين الأعضاء والمسيرين المنتخبين والأجراء والمستفيدين وإطلاع الرأي العام.

تعد التعاونيات والتعاضديات والجمعيات المغربية لحماية المستهلك وكذا المنظمات المحدثة بموجب ظهير أو بموجب قانون وكذا الأشكال الجديدة التي تتخذها شركة المساهمة المشتركة هي المعنية مباشرة بهذا القانون الإطار. كما تخضع لهذا القانون أيضا الشركات ذات الهدف الاجتماعي والجمعيات ذات المنفعة الاقتصادية الاجتماعية ومنظمات الإصلاح الاجتماعي.

يقصد بجمعية ذات منفعة اقتصادية واجتماعية، في منظور القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كل جمعية يتمثل هدفها في المساهمة إما في تحسين ظروف العيش والشغل لفائدة أعضائها ولفائدة المستفيدين من التنمية البشرية المستدامة وإما في مكافحة الإقصاء وعدم المساواة والهشاشة الصحية والاقتصادية والاجتماعية وإما في حماية البيئة،

تحدد شروط وشكليات الاعتراف بجمعية على أنها ذات منفعة اقتصادية واجتماعية بموجب مرسوم إلا أن الشركة ذات المنفعة الاجتماعية هي تلك التي يتمثل هدفها الأساسي في المساهمة الاجتماعية وفي ولوجها إلى السوق عبر عرض السلع والخدمات بكيفية مقاولاتية والتي تخصص فائض أرباحها لأهداف اجتماعية محضة. وتكون خاضعة لتدبير مسؤول نزيه وشفاف وبالخصوص عبر إشراك أجرائها وزبنائها وكل الأطراف المتدخلة المعنية بأنشطتها الاقتصادية، وتحدد شروط وشكليات الاعتراف بشركة تجارية على أنها ذات منفعة اجتماعية بموجب مرسوم أيضا.

قام السيد كّابي أيضا بتقديم مشروع القانون الإطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني أثناء الدورات الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني المنعقدة خلال المدة الممتدة من 14 إلى 18 يوليوز 2016 بمعرض الدار البيضاء

لقاء حصري

سبق للسيد عبدالكريم أزنفار أن شغل منصب مهندس دولة بالمندوبية السامية للمياه والغابات، حيث رسم مسارا مهنيا ناجحا. وقد مكنه ذلك من فهم وتطوير الحركة التعاونية، والتي تعد شكلا من العمل الجمعوي مترسخ في المجال الغابوي حيث الطبيعة والتنمية يعتبران أمرين متلازمين. ويستفيد مكتب تنمية التعاون من خبرته وقدراته منذ توليه منصب المدير عام 2013.

السيد عبد الكريم أزنفار،
مدير عام
مكتب تنمية التعاون

تعاونيات: مكتب يتوفر على خبرة نصف قرن

1- يتولى مكتب تنمية التعاون تنفيذ السياسات الحكومية في قطاع التعاونيات هل يمكنكم إعطاؤنا توضيحات بخصوص مهام المكتب واختصاصاته ؟

منذ سنوات الستينيات من القرن الماضي، ووعيا منه بأهمية قطاع التعاونيات، يتولى مكتب تنمية التعاون النهوض بهذا القطاع. ولقد تطورت اختصاصاته مع مرور الوقت، إلا أنه يختص أساسا في مواكبة وتأطير حملات التحسيس والإرشاد الهادفة إلى تشجيع العمل التعاوني. وتعكس مجالات تدخله، طبعا، مهمته الرئيسية، المتمثلة في تعزيز قطاع التعاونيات بالمغرب وفقا لقيم ومبادئ التعاون الكونية، وذلك عبر مراقبة احترام التعاونيات للمقتضيات التشريعية.

لقد حمل القانون الجديد رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات (المصادق عليه نهاية عام 2014) تغييرا كبيرا على مستوى مهام مكتب تنمية التعاون، وذلك بتعويض مسطرة الموافقة على تأسيس التعاونيات الجديدة - التي كانت تستغرق وقتا كبيرا وتتطلب وسائل كثيرة - بمسطرة تسجيل بسيطة.

ويعطي هذا القانون فرصة لمكتب تنمية التعاون للتركيز على مهمة مواكبة التعاونيات، بهدف التخفيف من المهام الإدارية التي كانت تثقل كاهله في الماضي.

النساء الحرفيات
دليل على تجدد وتوسع
التعاونيات النسائية

وبذلك، يتولى مكتب تنمية التعاون وفقا للقانون رقم 112.12 الجديد المتعلق بالتعاونيات مايلي :

- المصادقة على تسمية التعاونية ؛
- تدبير السجل الأساسي للتعاونيات ؛
- مواكبة التعاونيات واتحاداتها في مجالات التكوين والحصول على المعلومات والمؤازرة القانونية ؛
- تمويل حملات الإرشاد والتكوين لفائدة المتعاونين ؛
- المساعدة على تحقيق الأعمال الاجتماعية لفائدة المتعاونين ؛
- التحقق من تسيير التعاونيات واتحاداتها طبقا للقوانين المعمول بها ؛
- جمع وتوزيع وثائق المعلومات المتعلقة بالتعاونيات ؛
- دراسة واقتراح كل الإصلاحات التشريعية والقانونية وأي معيار ذو طبيعة خاصة، لاسيما تأسيس وتنمية التعاونيات.

2- ثمة إصلاحات تشريعية وقانونية في طور الإنجاز في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وقطاع التعاونيات. لذا، ما هو الدور المنوط بمكتب تنمية التعاون في هذا الصدد ؟

على صعيد القانون الجديد المتعلق بالتعاونيات، يساهم مكتب تنمية التعاون، وبتنسيق محكم مع الجهة

الوصية علينا، وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في كل مراحل إعداد هذا القانون ونصوصه التنفيذية، وكذا في تقديمه أمام الفاعلين ضمن إطار الحملات التحسيسية. ومن أجل تنفيذ مقتضيات هذا القانون، وضع مكتب تنمية التعاونيات عدة إجراءات، من بينها مايلي :

السيدة فاطمة مروان وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني أثناء معاينة المنتجات المحلية في جهة الشرق، وذلك رفقة رئيس المجلس الجهوي لجهة الشرق، السيد عبد النبي بعيوي والسيد عبد الكريم أزنفار، مدير عام مكتب تنمية التعاون وبحضور محمد امباركي المدير العام لوكالة جهة الشرق

- تنمية أنظمة المعلومات (من أجل تدبير طلبات المصادقة على تسميات التعاونيات وتدبير السجل الرئيسي للتعاونيات وتدبير ملفات التعاونيات...) ؛
- إعداد أدوات التواصل (كتاب الإرشادات والموقع الإلكتروني ووثائق التعاونيات والشركاء واللقاءات التحسيسية...) ؛
- تأطير التجمعات العامة الكبرى للتعاونيات القائمة (من أجل اعتماد القانون الجديد...).

لقد ساهم مكتب تنمية التعاون في إعداد مشروع قانون إطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى جانب الوزارة الوصية، وذلك منذ انطلاق الدراسة التمهيدية، مشاركة في تحديد المصطلحات المرجعية وتشغيل خبراء مكلفين بالدراسة وتنظيم ندوة انطلاق الدراسة وتأطير اللقاءات مع الخبراء وتحليل التقارير وتنظيم ورشات التشاور مع مختلف الشركاء والمخطط الوطني والجهوي، وإلى غاية تحليل المسودة النهائية للمشروع.

3- ما هي الآثار المتوقعة لهذه الإصلاحات على النسيج الوطني للتعاونيات وعلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عموما فيما يخص التشغيل والمشاركة في الناتج المحلي الإجمالي ؟

بالتأكيد، برهنت التعاونيات على قدراتها في خلق مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة، وخصوصا لصالح الفئات الهشة والحساسة، وفي هذه الحالة الشباب حاملي الشواهد الباحثين عن العمل والنساء، لاسيما القاطنات بالوسط القروي.

ويساهم هذا الاندماج الاقتصادي في تثمين عمل المرأة التي كانت مغيبة رغم أهميتها فيما يخص الأثر الاقتصادي.

علاوة على ذلك، التحقت عدة أنشطة غير مهيكلة بالإطار التعاوني، الأمر الذي سمح بتنظيم وهيكلة عدة مهن عن طريق التعاونيات. وبالتالي، سيكون لتثمين عمل المرأة، خصوصا القروية، وهيكلة القطاع غير المهيكل أكثر وقع على التكوين وحساب الناتج المحلي الإجمالي.

وسوف تساهم مستجدات القانون الجديد حول التعاونيات حتما في خلق المزيد من فرص الشغل وسوف تشكل قيمة مضافة أيضا، لاسيما بفضل الطابع المحفز للمقتضيات الجديدة، التي تتجلى في تخفيف المسطرة الإدارية لتأسيس التعاونيات وإمكانية المشاركة في الأسواق العمومية...

أما على مستوى مشروع قانون إطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تم اقتراح عدة إجراءات تحفيزية وأخرى من أجل النهوض به، والتي ستكون لها تداعيات إيجابية مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد الوطني : وضع الاستراتيجيات... على المستوى الوطني والجهوي وتوحيد جهود مختلف الفاعلين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وخلق صناديق تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وفي ذات السياق، من أجل تجاوز ندرة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في حقل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ينص مشروع القانون الإطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني خلق مرصد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والحساب الفرعي من أجل :

- تجميع كل المعطيات لها علاقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني ؛
- وضع مؤشرات آثار هذا الاقتصاد، منها خصوصا التشغيل والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

تقدر حاليا مساهمة قطاع التعاونيات في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2% الذي يبقى دون المستويات المسجلة في بعض الدول، لاسيما بأوروبا، والذي تجاوز 10%.

4- تواجه التعاونيات صعوبات في تصريف منتجاتها. هل تنص هذه النصوص على توسيع صلاحيات مكتب تنمية التعاونيات أكثر لتشمل الموافقة على أنشطة التعاونيات ؟

من أجل تسويق منتجات التعاونيات وخدماتها، قام العديد من المتدخلين من وضع عدة مبادرات كالآتي :

- المساعدة على تحسين جودة المنتجات والخدمات (تقنيات الإنتاج والتعليب...) ؛
- منح الرخص والشهادات ؛
- مواقع إلكترونية مخصصة للتجارة الإلكترونية ؛
- تنظيم معارض منتجات وخدمات التعاونيات (على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، ربما الدولي...).

أما بخصوص تنمية وإعادة تنظيم مكتب تنمية التعاونيات في المستقبل، تم إعداد مقترح توسيع المهام الحالية للمكتب في سلسلة القيمة بهدف تغطية مجال النهوض بمنتجات وخدمات التعاونيات وسوف يتم تقديمه أمام مختلف الهيئات المختصة للنظر فيه.

5- إذن علاوة على معرض الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في نظركم ماذا يمكن فعله من أجل زيادة فرص أنشطة التعاونيات ؟

على مستوى الإنتاج، يتعين بذل المزيد من المجهودات من أجل ضمان كمية وجودة كافيتين حتى تكون المنتجات قادرة على المنافسة (تقنيات الإنتاج وتقديم المنتجات...)، علما أن هذه المساعي لازالت تبذل في إطار مختلف البرامج الوطنية، مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومخطط المغرب الأخضر ورؤية 2015 للصناعة التقليدية... (الانضمام ومنح الرخص والشهادات وتنظيم معارض المنتجات...).

أما على مستوى المستهلك، ينبغي تشجيعه على إدماج منتجات التعاونيات ضمن عاداته الاستهلاكية، وذلك بوضعها رهن إشارته في إطار القرب في شكل جذاب وبضمانات في الجودة والقابلية. إن إعداد قوانين متعلقة بالتجارة العادلة سوف يدعم ويقوي حتما جاذبية منتجات التعاونيات وإعطائها مكانة متميزة.

ويظل الابتكار، من أجل ملاءمة أفضل للمنتجات الكافية مع توقعات المستهلكين، مجالا لم يتم استغلاله بشكل جيد لخلق فرص أخرى. كما أن اللجوء إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة يعد أمرا واعدا، لاسيما بغية تنمية التجارة الإلكترونية على المستوى الوطني والدولي.

السيدة رشيدة مالكي،
رئيسة اتحاد المغرب الشرقي
للتعاونيات الحرفية

تم تأسيس اتحاد المغرب الشرقي للتعاونيات الحرفية عام 2014. ويتكون من ستة تعاونيات وهي كالآتي : المنال وأفاق بوجدة، أفاق بتاندررا، الأصالة والمعاصرة واليسامي بالناظور والإبداع الخرافي ببركان. وحسب السيدة رشيدة مالك : «يضم *الاتحاد 50 تعاونية، بحيث تحقق متوسط رقم أعمال يبلغ 000 10 درهم*». وتنشط في عدة مجالات، لاسيما ما يلي : إنتاج الكسكس ومشتقاته، منتجات الحلوى التقليدية، التزيين، الخياطة والصباغة على النسيج.

وقد شهد اتحاد المغرب الشرقي للتعاونيات الحرفية انطلاقة متأخرة، بحيث لم يبدأ أنشطته سوى سنة 2015 بمشروع إنتاج أكياس صديقة للبيئة لتعويض الأكياس البلاستيكية. وخصص لهذا المشروع، الذي أطلقته وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وكتابة الدولة المكلفة بالبيئة، غلاف مالي يقدر بـ 700 مليون درهم، أي مبلغ 85 مليون درهم لكل جهة من جهات المغرب البالغة 12 جهة. ولقد استفاد 16 تجمع للتعاونيات بجهة الشرق، منها اتحاد المغرب الشرقي للتعاونيات الحرفية.

ولقد تم تعميم عملية الإنجاز التي قام بها المقاولون على جميع شبكات التعاونيات المستعان بها عبر ربوع المغرب. إذ بعد المصادقة سويا على النماذج، قام الشركاء بتحديد كميات الأكياس التي ينبغي على كل شبكة إنتاجها. فبخصوص اتحاد المغرب الشرقي للتعاونيات الحرفية ينتج 150 000 حقيبة صديقة للبيئة من مختلف الأحجام.

بعد تجاوز هذه المراحل، قام المانحون بتحرير 25% من المبلغ الإجمالي المخصص لكل شبكة. ومقابل هذه المساهمة، يتعين على الشبكة توفير 50% من الطلبات واستخدام هذه الأموال لشراء حاجياته من المواد الأولوية (ثوب وخيط وكذا التغليف والأدوات البسيطة...) وكذا تخصيص جزء منها لصرف مستحقات اليد العاملة. ولا يتم صرف الشطر الثاني الذي يقدر بحوالي 50% من المبلغ الإجمالي للطلب إلا بعد التوقيع على محضر الاستلام. وتتأسف رئيسة اتحاد المغرب الشرقي للتعاونيات الحرفية قائلة : «*أن مكتب تنمية التعاون، الذي تم تعيينه كمخاطب لشبكات التعاونية، قد تأخر في صرف المستحقات*»، موضحة أن محاضر تنظيمه تم توقيعها بداية شهر يناير عام 2016 وأن المساهمة الثانية لم تصل إلا في شهر يوليوز.

تجدر الإشارة إلى أن اتحاد المغرب الشرقي للتعاونيات الحرفية يسعى حاليا كما هو حال باقي الشبكات، لوضع اللمسات الأخيرة على 50% من الطلبات المتبقية، التي يتعين تسليمها بعد شهرين من الآن قبل صرف الشطر الثالث وتقديم آخر مساهمة بـ 25%. وفي هذا الإطار، يوزع مكتب تنمية التعاون الأكياس الصديقة للبيئة دون مقابل لفائدة الساكنة، وذلك اعتمادا على الجمعيات الوسيطة.

ولقد سعت كل من الوزارتين ومكتب تنمية التعاون إلى تحسيس الساكنة حول البديل الجديد، المتمثل في استخدام الأكياس الصديقة للبيئة عوض الأكياس البلاستيكية، التي تم حظر استخدامها رسميا منذ بداية شهر يوليوز 2016.

السيد محمد نوح، رئيس جمعية «بروال» للتنمية الاجتماعية. والثقافية والبيئية

تأسست جمعية بروال للتنمية الاجتماعية والثقافية والبيئية بتاريخ 11 فبراير 2003 بدوار بروال الكائن بالجماعة القروية «باليسدال الجبل» على بعد 14 كلم عن مدينة الناظور، وتضم هذه الجمعية 9 أعضاء (8 نساء ورجل واحد) وتتمثل مهمتها في الرقي بالمرأة والطفل القروي وانتشالهما من الهشاشة والتهميش بغية إدماجهما في التنمية المحلية، وقد رسمت لها في البداية هدفا استراتيجيا يتمثل في مكافحة الأمية بالوسط القروي.

ولرفع هذا التحدي الهام، تم الاتفاق مع وزارة التربية الوطنية ووكالة التنمية الاجتماعية واللتان ساعدتا بموجب عقد شراكة في إنشاء مركز سوسيو-تربوي سنة 2004، مزود بقاعة دروس (40 مقعد)، وقاعة للخياطة وروض للأطفال، وقد عرف هذا المركز نجاحا مهما حتى قبل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وبالفعل، واستنادا إلى السيد أحمد نوح، رئيس الجمعية فإنه «*خلال سنتين، استفادت 500 امرأة من دعم المركز، كما استفادت 170 فتاة من اللواتي انقطعن عن الدراسة من الدروس التي يقدمها المركز، كما استفاد 300 طفل من خدمات الروض*».

ومن جانب آخر، فإن وزارة التربية الوطنية أناطت بالجمعية مهمة تعميم هذه التجربة على كافة الجماعات القروية بـ «باليسدال الجبل» و بـ «باليسدال لوطا» مع تحديد هدف يروم استفادة 4 000 شخص من هذه الخدمات، ويؤكد السيد نوح قائلا: «*وهو ما تم القيام به خلال سنتين، حيث تم فتح 38 قسما بالجماعتين*» ويضيف مصرحا أن : «*نسبة الأمية تراجعت بشكل ملحوظ بجماعاتنا*».

وساهمت جهة الشرق مساهمة فعالة في هذا المشروع عبر تقديم مساهمة مالية عززت التعويض المخصص لأساتذة المركز.

ولم تقتصر الوكالة على ذلك فحسب، بل واكبت أيضا جمعية بروال خلال مشاريع أخرى، ذلك أنها بعدما أجرت دراسة على مستوى الدوار تبين لها أن النساء تحدوهن رغبة جامحة في كسب المال لسد حاجياتهن فقدمت دعمها من أجل إطلاق مجموعة من الأنشطة المدرة للدخل.

وبفضل وكالة التنمية الاجتماعية، استفادت، خلال سنة 2006، 15 امرأة من برنامج تربية الخرفان المخصصة للتسمين والتسويق.

وخلال سنة 2009، وبفضل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، استفادت 39 امرأة أخرى من نفس البرنامج الذي يستهدف تربية الخرفان.

أما خلال سنة 2012-2013، وبفضل وكالة جهة الشرق، تمت مرافقة 4 موجزين عاطلين عن طريق منحهم قروض بدون فائدة لأجل مباشرة مشاريعهم.

وفي ظل هذه الدينامية الرامية إلى خلق أنشطة مدرة للدخل، أنشأت جمعية بروال وحدة لإنتاج الخبز والحلويات على مستوى مركزها السوسيو- ثقافي بـ «باسيدال الجبل»، واستفادت هذه المخبزة التي مولتها الجمعية بوسائلها الخاصة من دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي مولت شراء وتركيب فرن دوار بتكلفة 160 000 درهم.

وبعد ذلك، وبفضل وكالة جهة الشرق التي مولت شراء التجهيزات المتطلبة جهاز العجين، وجهاز صنع الخبز وعربات وصفائح) انطلقت عملية الإنتاج خلال شهر يناير المنصرم. وهكذا انطلق المشروع وأسست الجمعية تعاونية ذاتية التدبير (تعاونية نساء بروال لإنتاج الحلويات) وفوتت لها التجهيزات والأصل التجاري بصفة رسمية.

مستخدمو مخبزة الحلويات أثناء العمل

وفي إطار متابعة تأطيرها للتعاونية، سعت الجمعية إلى البحث عن شريك (لأجل مساعدتها في تكوين المستخدمين بالمخبزة والرفع من جودة المنتجات) وفي شراء سيارة (لأجل تسهيل توزيع الخبز في مختلف نقط البيع باستمرار).

وأخيرا، وجد السيد نوح فريقه ضالتهم في «مؤسسة فرنسا» حيث أن هذه المنظمة غير الحكومية مولت شراء السيارة وانتدبت خبيرا في التكوين لقضاء 3 أشهر بالمركز لأجل تأطير جميع وحدات التكوين النظري والتطبيقي لفائدة 13 امرأة تصنع الخبز بالتعاونية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تحصل حاليا النساء المنخرطات على دخل شهري قدره 800 درهم من هذه الأنشطة المدرة للدخل التي تعرف نجاحا كبيرا، واستنادا إلى السيد نوح فإنه : «*بناء على طلب من المنظمة الفرنسية، سافرت جمعية بروال لأجل عرض مشروعها بمدينة «سوسة» بتونس، فيما تمثل الجزائر العاصمة الوجهة المقبلة وتصبو المنظمة إلى خلق شبكة مغاربية قصد التعريف بها لتأخذ الفكرة مسارها الصحيح*».

بعد توليه زمام أمور غرفة الصناعة التقليدية بجهة الشرق، نسج خيطا دائما بين الخيارات الحكومية والسياسات الجهوية وبين الخيارات الوطنية وخصوصيات الجهة حسب ما تمليه صلاحياته.

السيد إدريس بوجوالة،
رئيس غرفة الصناعة التقليدية
بجهة الشرق

إستراتيجية غرفة الصناعة التقليدية بجهة الشرق في إطار الجهوية المتقدمة

يتمتع قطاع الصناعة التقليدية في نقل محتوى حضاري وفني

يشكل ظهور مفهوم الجهوية المتقدمة تحولا كبيرا داخل المغرب، البلد الذي يتميز بقيم الحكمة والديمقراطية والسياسية. وفي الواقع، أفضت هذه الإصلاحات المؤسساتية والترابية إلى تقطيع ترابي جديد، ليصبح حاليا المغرب مقسما إلى 12 جهة، وذلك بفضل الإرادة الملكية السامية والانخراط الواسع للشعب المغربي.

وعقب هذه الإصلاحات الإستراتيجية، أصبحت حاليا جهة الشرق تتكون من ولاية واحدة تنضوي تحت لوائها سبعة أقاليم، وهي أقاليم بركان والدريوش وفجيج وكَرسيف وجرادة والناظور وتاوريرت وولاية وجدة-أنجاد.

وتعود هذه الإصلاحات في الأصل إلى غرفة الصناعة التقليدية بالشرق، التي تأسست في شهر غشت 2015 وتتكون من 39 عضوا. ويشتمل تنظيمها الإداري على مديرية وثلاثة مصالح كالآتي :

- مصلحة النهوض وتتبع المنشآت والتكوين ؛
- مصلحة إنعاش الصناعة التقليدية وشؤون الحرفيين والمنظمات المهنية ؛
- مصلحة الإدارة والتمويل والشؤون القانونية.

علاوة على ذلك، منح هذا الإصلاح لغرف الصناعة التقليدية عموما وجهة الشرق خصوصا، مجالات وصلاحيات واسعة بهدف تولي شؤون جميع حرفيي الأقاليم التابعة لها. وإلى جانب تمثيلية الحرفين، تضطلع غرفة الصناعة التقليدية بدور التوجيه والمواكبة ووضع برامج للتعريف بمنتجات الحرفيين وتسويقها، سواء تعلق الأمر بالحرفيين المستقلين أو المقاولات الناشئة أو التعاونيات.

وتقوم الغرفة بدعم هذه الفئة أثناء كل مراحل اشتغالها عبر تقديم المساعدة أثناء مرحلة التأسيس وتنظيم دورات تكوينية، وكذا إنشاء فضاءات لتسويق منتجاتهم. وذلك بهدف الرفع من مستواهم الاجتماعي والاقتصادي وجعلهم فئة نشيطة قادرة على المساهمة في تنمية الجهة.

ولقد تمم تحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع :

- من جهة، بفضل الدينامية التي خلقتها «المبادرة الملكية لتنمية جهة الشرق»، والتي تسعى إلى تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل وتشجيع المقاولين الشباب على إنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة ؛

• ومن جهة ثانية، الالتزام المتواصل من الحكومة، والتي يرجع لها فضل خلق قطب تنموي جهوي - قطب شرق المتوسط - وكذا إنشاء وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لولاية وأقاليم جهة شرق المغرب «التي تدعى «وكالة الشرق».

ومن ناحية أخرى، تمت بلورة هذه المشاريع بفضل إبرام شراكة طموحة بين غرفة الصناعة التقليدية لجهة الشرق ووزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والتي ركزت على مقاربة إستراتيجية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية في الجهة. وفي هذا الإطار نظمت عدة لقاءات مع كل جماعات الأقاليم السبعة بجهة الشرق بغية تحسيسهم بالإستراتيجية الجهوية الجديدة لتنمية قطاع الصناعة التقليدية.

تخللت هذه الاجتماعات توقيع غرفة الصناعة التقليدية اتفاقيات مع كل جماعة، حيث استفاد موظفوها من دورات تكوينية تروم تمكينهم من استيعاب مضمون وأهداف هذه الإستراتيجية.

من أجل تعميم الإستراتيجية الجديدة على نطاق واسع، قامت غرفة الصناعة التقليدية لجهة الشرق، بتعاون مع فيدرالية غرف الصناعة التقليدية وتحت إشراف السيد إدريس بوجوالة (الذي يشغل أيضا منصب نائب فدرالية غرفة الصناعة التقليدية) بتنظيم لقاء وطني بمدينة وجدة حول «غرفة الصناعة التقليدية في إطار الجهوية الموسعة: كيف السبيل إلى اندماج فعال ومنتج في نظام الجهوية المتقدمة ؟».

قامت السيدة فاطمة مروان وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني رفقة كل من السيد محمد مهدية والي جهة الشرق والسيد شغاف رئيس فدرالية غرف الصناعة التقليدية وكذا ممثل عن مجلس جهة الشرق، بالمشاركة في هذه التظاهرة والسهر على نجاح فعالياتها.

بالموازاة مع هذا اللقاء، نظمت الغرفة ورشات خصصت للحرفيين، وذلك تحت إشراف أساتذة ومتخصصين. وكان الهدف منها أساسا هو الخروج بتوصيات تخص التنمية الاجتماعية والاقتصادية لقطاع الصناعة التقليدية، لاسيما فيما يخص تشجيع وتأطير ودعم الحرفيين من أجل الحفاظ على تنوع مهاراتهم وحماية التراث الثقافي والتاريخي والارتقاء بجودة منتجات الصناعة التقليدية بجهة الشرق.

السيد بوجوالة أمام خيمة المعرض الجهوي للصناعة التقليدية بوجدة

بالفعل، يعد قطاع الصناعة التقليدية قطاعا حيويا ورافعا لاقتصادنا. هذا فضلا عن المكانة المهمة التي يتبوأها في ظل النسيج الاقتصادي الوطني، وكذا الخصوصية التي يتمتع بها في نقل محتوى حضاري وفني خاص ببلدنا.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتنمية إلى تحقيق هدفين :

• يكمن الأول في اعتماد سياسة تطوعية بغية خلق مناصب شغل كافية ؛

• ويكمن الثاني في إثبات الدور الجديد الذي تلعبه الإدارة، من خلال تجاوز أدوار التسيير والتدبير إلى أدوار تنموية.

رواق إحدى العارضات، وهي حرفية في مجال الخياطة

السيد عصام الدين سليكة،
مكلف بالمشاريع عن برنامج التنمية المحلية المندمج
بجهة الشرق بوكالة جهة الشرق

الكاتب مهندس فلاحي يتطلع إلى إنتاج منتجات غذائية محلية وطبيعية، حيث أنه يسخر كل مؤهلاته لهذا المجال. وتسعى كافة الجهود المبذولة في هذا القطاع إلى مسايرة ضوابط المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وسلامة المستهلك وأرباح المنتج الذي يرغب في تسويق منتجاته، لأنه الكل يساهم في تخطي هذه المرحلة.

برنامج التنمية المحلية المندمج بجهة الشرق في تناغم وانسجام مع مخطط المغرب الأخضر

يتم تنفيذ برنامج التنمية المحلية المندمج بجهة الشرق، بالاعتماد على أربعة محاور من بينها محور التجمعات الفلاحية المؤسسة وفق مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وانسجاما مع الاستراتيجية الفلاحية الوطنية، فإن برنامج التنمية المحلية المندمج بجهة الشرق المندرج في إطار مخطط المغرب الأخضر، نجح في إنشاء نظامين للري الجماعي يعتمدان على المضخات التي تعمل بالطاقة الشمسية وذلك لفائدة جمعيتين من جمعيات المنتجين، حيث تم إحداث النظام الأول بمدينة بركان فساهم في الحصول على إنتاجية مهمة وتعزيز مكانة شجر المزاح باعتباره منتجا محليا، إضافة إلى الإسهام في تكاليف الضخ، وأحدث النظام الثاني بفجيج، وإضافة إلى إسهامه في إلغاء تكاليف السقي، مكن هذا النظام 42 شابا من الولوج إلى 42 هكتار من أراضي الجموع ومباشرة أنشطة رامية إلى إنتاج التمور. أما فيما يخص التعاونيات الفلاحية، فقد مكّن برنامج DéLIO، ثلاث تعاونيات من التزود بوحدات إنتاج وآلات، كل حسب اختصاصه.

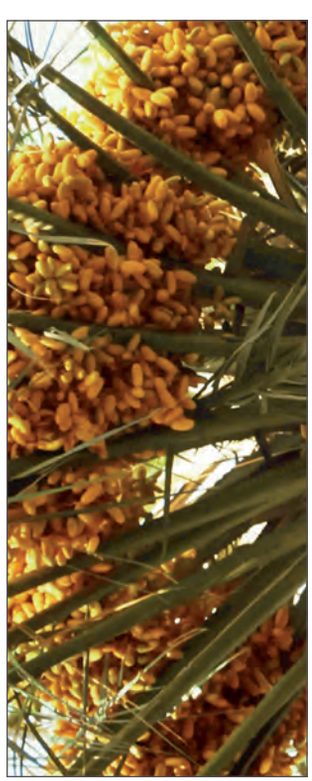

مخطط المغرب الأخضر والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية

إضافة إلى الرفع من الإنتاج وتحسين مداخيل الفئات القروية، يتطلع مخطط المغرب الأخضر إلى ضمان السلامة الصحية للمنتجات الغذائية وإلى النهوض بمؤهلات المستهلك وتعزيز ثقته، ويعهد بهذه المهمات بالخصوص إلى المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية المعني بالقانون 28-07 الذي يلزم وحدات التحويل بالحصول على ترخيص بالسلامة الصحية للمنتجات لأجل تسويق منتجاتها. وينص هذا القانون على المبادئ العامة للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، كما تحدد الشروط التي تصنع فيها المنتجات الأولية والمواد الغذائية وأعلاف الحيوانات وكذا تلك التي تعالج وتحول وتغلف وتحفظ وتنقل وتخزن وتوزع وتعرض للبيع وتصدر وذلك لكي تصنف ضمن قائمة المنتجات أكيدة الصلاحية، سواء أكانت طازجة أو محولة وكيفما كانت طرق وكيفيات تخزينها وتحويلها وتصنيعها.

ينص القانون على أن عرض المنتجات أكيدة الصلاحية بالسوق مرهون بمقتضيات عامة ولاسيما قواعد النظافة والسلامة واستعمال مواد التنظيف والتعقيم وعتبات الاستهلاك المرخص بها، ودون إغفال وجوب إخبار المستهلك عن طريق وضع البطاقات التعريفية.

وإلى حدود سنة 2015، تم تسليم 69 رخصة وترخيص بالسلامة الصحية لفائدة (وحدات الفلاحة التصنيعية والمقاولات والتعاونيات مجتمعة) من أصل 88 وحدة تم إحصاؤها من لدن المكتب المذكور داخل القطاع النباتي بجهة الشرق.

السيد يوسف عيسى،
نائب رئيس تعاونية القصور
للتمور ومشتقاتها

تأسست تعاونية القصور خلال سنة 2012 بـ «لمركوب»، طريق العرجي، دائرة فجيج، وتتكون من 19 عضوا (12 امرأة و 7 رجال)، وهي متخصصة في إنتاج وتكييف وتحويل التمور من أنواع مختلفة : عزيزة، مجهول، اسيان، بوفكوس، بوفكوس غراس وحالت.

واستنادا إلى رئيس التعاونية، السيد يوسف عيسى : «*فإن هذه الأخيرة لا تعمل بكيفية فعلية، وخصوصا ما يتعلق بنشاطها المتعلق بتقييم التمور، كما أن وحدة التحويل لم تباشر عملها بعد، ولا يجوز لنا مباشرة نشاطنا طالما أننا لم نحصل على الترخيص من المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية*».

خلال سنة 2014، استفادت التعاونية من دعم برنامج التنمية المندمج بجهة الشرق، والذي مول بقيمة 2.5 مليون درهم بناء وتجهيز وحدة لتحويل التمور إلى مشروب ومربى وعجين خالي من الكفيين مع النوى، وهذا المشروع الذي ينصب حاليا على تشييد بناية لشراء آلات (للفرز وإزالة النوى والطهي والتعقيم ووضع السدادات، وغرفة تبريد بسعة 4 أطنان، وفرن وميزان ورافعة وصندوق للتخزين)، لا زال في انتظار الحصول على رخصة برنامج التنمية المندمج بجهة الشرق ببوعرفة. وتقدمت التعاونية بطلب بذلك مع إشراك خبراء من وكالة جهة الشرق وهو الطلب الذي يؤكد المساعدة التقنية الرامية تحديدا إلى الحصول على الترخيص للمنتجات وفق قواعد النظافة الغذائية المعمول بها.

ويشير السيد عيسى قائلا: «*أحيل الملف على وكالة جهة الشرق باتفاق مع أعضاء مكتب التعاونية وهو الملف الذي استجاب لجميع الملاحظات التي أثارها خبراء المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية وذلك عبر احترام البنود المرجعية وبعض التعديلات التي طرأت على مستوى الوحدة*»، وأضاف مؤكدا على أنه : «*من الآن فصاعدا، توجد الكرة في مرمى المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، ولا ننتظر إلا ترخيص المكتب لأجل مباشرة أشغالنا*».

وستتسع الوحدة لإنتاج 3 أطنان من عجين التمر و2 000 لتر من مشروب التمر والمربى، ولتدوير عجلة التعاونية، تزمع هذه الأخيرة تشغيل 5 إلى 6 تقنيين متخصصين من خريجي المدرسة الوطنية لإنتاج التمور ومشتقاتها بفجيج. ولأجل هذه الغاية، ستوقع قريبا اتفاقية مع مركز التكوين المهني بفجيج.

وقصد التوزيع، تراهن التعاونية على المواكبة لشراء شاحنة مبردة تسهل عملية توزيع المنتجات لأنها توجد داخل شبكة كبيرة من الزبناء. وحسب توقعات مكتب التعاونية، فإن الوحدة ستسمح بتحقيق مليوني درهم سنويا، وهو الشيء الذي يضاعف رقم معاملات التعاونية مباشرة بعد انطلاق الأشغال. وفي انتظار ذلك، تعتمد التعاونية على مداخيل إنتاجها من التمور الطرية فقط والذي يقدر بحوالي 100 طن، تباع أثناء فترات الذروة كشهر رمضان مثلا.

واستنادا إلى السيد عيسى فإن «*نشاط إنتاج التمور الطرية يحتاج أيضا إلى المواكبة. إننا لا نتوفر حاليا على غرفة تبريد المخزون، ونرغب في العثور على ممول يزودنا بالمال اللازم لشراء مبرد آخر بحجم 50 أو بالأحرى 100 طن*».

وعلى المدى المتوسط، وقصد مباشرة سائر الأشغال، وافقت التعاونية على التماس الدعم من وكالة جهة الشرق بصفة عامة، ومن برنامج التنمية المندمج بجهة الشرق بصفة خاصة وذلك لأجل القيام بما يلي :

- الرفع من إنتاج التمور الذي يمر من التبخير الكلي، وهو تقنية كيميائية تهدف إلى إزالة الطفيليات التي تضعف جودة التمور ؛
- الرفع من جودة تغليف المنتجات ؛
- المشاركة باستمرار في الصالونات والمعارض المنظمة على المستويين الوطني والدولي للتعريف بمنتجاتها.

يراعي الحصول على هذه التراخيص ضرورة احترام الشروط التي ينص عليها القانون ومرسوم تطبيقه، ولا يتوفر العديد من التعاونيات على الإمكانيات المادية والبشرية لأجل سلوك مثل هذه المسطرة لكونها تتطلب استثمارات مهمة من جانب هذه التعاونيات من قبيل إعادة تجهيز مقراتها واستبدال معداتها بل وبناء مقرات أو وحدات إنتاج أحيانا، كما تتسم المساطر الإدارية ببطء كبير. وتحتاج التعاونيات كذلك إلى التكوين في مجال التدبير وكذا في مجال قواعد الجودة والنظافة بالنسبة للمنخرطين في التعاونيات.

وفي ظل هذه الظروف، يسوغ لبرنامج التنمية المحلية المندمج بجهة الشرق التدخل استنادا إلى مخطط عمله المسمى المنتج الخاص N4 الرامي إلى تقييم فروع المنتجات المحلية.

مشاريع ذات قيمة نموذجية

أعطى برنامج التنمية المحلية المندمج بجهة الشرق في البداية انطلاقة مشروع نموذجي لفائدة ثلاث تعاونيات (القصور للتمور ومشتقاته بفجيج، الوفاق لعصر زيت الزيتون بالجماعة القروية بتافوغالت واتحاد المصلحة الاقتصادية لإنتاج العسل بجهة الشرق على مستوى الجماعة القروية لرسلان)، وانصبت هذه الأنشطة على

تعزيز المؤهلات والمعدات والتجهيزات، واستفادت هذه التعاونيات في البدء من تشخيص يرمي إلى الوقوف على الحاجيات اللازمة للنهوض بالبنيات التحتية والمؤهلات ثم اعتماد المعدات والتكوينات الضرورية. وبعد ذلك، تم إعداد دلائل تشرح الاستعمال الجيد المتعلق بكل حالة وكذا الاستمارات اللازم ملؤها لتقديم الملف.

إن التحكم في عملية إنتاج منتج معين وفق بعض شروط السلامة الصحية والغذائية (مسجلة للإيداع)، يضع في متناول المنتجين الوسائل الكفيلة للتحكم في التكاليف، وشرحها وتصحيحها والوقوف على الأرباح التي لم يتم جنيها لأجل الحد من الخسارة واعتماد عملية الفرز.

وتحفز هذه التراخيص الحلقات القصيرة للتسويق الأكثر ربحية بالنسبة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والأقل تكلفة بالنسبة للمستهلكين، كما تسهل عملية وضع البطاقات التعريفية والمراقبة للتأكد من أن المستهلك يحافظ دائما على سلامة الأغذية ومصدرها.

ويسمح هذا العمل بما يلي :

- تعزيز العلاقة بين المستهلك والمنتج ؛
- المشاركة في المعارض الدولية ؛
- رد الاعتبار لمهنة المنتجين وإشهارهم والتعريف بهم ؛
- جلب المستثمرين الجدد أو بالأحرى حث أبناء الفلاحين على الاستمرار في الاستغلال ؛
- إعادة الثقة إلى المستهلكين العائدين والرفع من الجودة والممارسات المتعلقة بالنشاط ؛
- التربية على الحس الرفيع وعلى الاعتناء بالبيئة.

شـــهـــادة

السيدة فاطمة بزا، رئيسة تعاونية أتشو فجيج

تم تأسيس تعاونية أتشو نهاية 2012 بقصر أولاد سليمان بإقليم فجيج. وتضم 7 أعضاء كانوا ينتمون جميعهم لجمعية تنمية واحة فجيج. وهنا يطرح السؤال : لماذا غادروا الجمعية من أجل تأسيس تعاونية ؟ إذ ردت السيدة فاطمة بزا، رئيسة مؤسسة للتعاونية : «*نحن نشكل فريق عمل اشتغل على مشروع خلق تعاونية أتشو منذ سنة 2009. وكان حافزنا أساسا هو الانتقال إلى نشاط مدر للدخل من أجل تلبية حاجياتنا، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه بالاستمرار في إطار جمعية تنمية واحة فجيج بسبب وضعها غير الربحي. لذا، قررنا الاستثمار في صناعة الكسكس لما نتوفر عليه من معرفة في هذا المجال، من خلال اشتغالنا داخل الجمعية*».

بدافع التجربة التي اكتسبوها داخل الجمعية، كان هدف السيدة بزا وزملائها واضحا ألا وهو وضع إطار يلبي الطلبات على كل أنواع الكسكس والعجائن الغذائية بإقليم فجيج وبقصر أولاد سليمان خصوصا. وأشارت السيدة بزا : «*أن الطلبات تبلغ ذروتها خلال شهر رمضان وعيد المولد النبوي وأعياد أخرى تنظم بالقصر. وخلال هذه المناسبات، نستعين باليد العاملة الموسمية من أجل تقديم يد العون*»، مضيفة : «*عموما، توفر التعاونية ما يناهز 30 منصب شغل لمدة غير محدودة، هذا علاوة على العمال الموسميين الذين يشتغلون لدينا لفترات لا يستهان بها*».

وفي إطار برنامج جبر الضرر الجماعي الذي يموله الإتحاد الأوروبي ومنظمة «أفريقا 70»، استفادت تعاونية أوتشو من تمويل مشروع ترميم وتجهيز مقرها عام 2013. إذ أوضحت رئيسة التعاونية أن : «*خلال هذه المناسبة، التقينا بوكالة جهة الشرق والتي عملت على مواكبتنا، بعد ذلك، بتنظيم دورات تكوينية*». بحيث استفاد أعضاء تعاونية أتشو من دورات تكوينية مؤدى عنها ودورات أخرى بفضل التعاونيات المجاورة. وتمحورت هذه الدورات التكوينية، التي نظمت بمعدل 3 إلى 4 دورات في السنة، حول عدة مواضيع كالآتي :

- تأسيس وعمل وتسيير التعاونيات والجمعيات ؛
- تقنيات صناعة منتجات أخرى من الكسكس.

دأبت تعاونية أتشو، منذ تأسيسها، على تحقيق مبلغ 000 30 درهم كرقم أعمال سنويا. وقالت الرئيسة متأسفة : «*أن ثلثي من المبلغ تغطي مصاريف شراء المواد الأولوية والتعويضات المخصصة لأعضاء التعاونية والعمال الموسميين وكذا بعض المصاريف القارة لصيانة مقر عملنا. في حين يتم تسديد مبلغ 000 4 درهم لفائدة مكتب التنمية للتعاونيات فيما يتعلق بتسديد رسوم التأسيس والتجهيزات الأولية والجمعية التي تساعدنا على الحصول على المساهمات التي تمنحها الدولة. كما ترون لا يتبق في حوزتنا سوى مبلغ 000 6 درهم طوال سنة كاملة*».

وأمام تواجد ثلاث كيانات أخرى منافسة تعمل في واحة فجيج، تواجه تعاونية أتشو حاليا صعوبات مالية من أجل شراء المواد الأولوية. هذا علاوة على مشكل تسويق منتجاتها التي تطلبت جهودا كبيرة لإعدادها وتعليبها. غير أن السيدة بزا وزملائها لجؤوا إلى حل يتمثل في أنه بالإمكان الزيادة في المبيعات بسهولة، وذلك بالمشاركة قدر الإمكان في المعارض حيث الأروقة المجانية. وأوضحت الرئيسة أنه : «*لتحقيق ذلك، لا بد من اقتناء مطحنة بغية إنتاج كميات كبيرة، وكذا شراء وسيلة نقل لتسهيل نقل منتجاتنا إلى أماكن المعارض والبيع*».

الدكتور الكبير حنو،
مدير التنمية المحلية
وكالة الشرق

دكتور، متخصص في مجال التهيئة والتنمية، شغل الكاتب عدة مناصب بالادارة المركزية، ساهم من خلالها في تطوير مشاريع مهيكلة وأنشطة القرب. يضع، منذ عقد من الزمن، خبراته رهن إشارة ساكنة جهة الشرق من أجل المساهمة في تحقيق النمو المنشود.

التنمية المحلية وإنعاش المجالات الترابية، جهة الشرق نموذجا

تعتبر التنمية المحلية آلية لتطوير وإثراء الأنشطة السوسيو-اقتصادية للمجالات الترابية عبر تعبئة الموارد المادية واللامادية. وبخصوص جهة الشرق، شكلت المبادرة الملكية لتنمية الجهة، التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله، يوم 18 مارس 2003 بوجدة، الدعامة الاساسية التي أعطت انطلاق مسلسل التنمية بمختلف أقاليم الجهة.

وفي سياق هذه المبادرة، تم إحداث وكالة جهة الشرق من أجل مواكبة الجماعات الترابية والمقاولات وشريحة واسعة من الساكنة بروح من الاندماج الاجتماعي.

برامج محو الأمية
الوظيفية بفجيج

أنشطة القرب وتحسين ظروف عيش الساكنة

1- مقاربة تشاركية وتشاورية

منذ تأسيسها، عملت الوكالة على تنظيم ورشات للقرب وقوافل للتواصل، في العديد من الجماعات الحضرية والقروية بالجهة بهدف إعداد وتطوير خطة عملها. إذ قامت أولا بالاستماع إلى انتظارات المواطنين والتشاور مع المنتخبين والسلطات المحلية ومسؤولي الإدارات اللامركزية بشأن محاور استراتيجية تدخلها وكذا أفضل الطرق والوسائل الكفيلة بدعم المشاريع.

2- الأنشطة المدرة للدخل والتنمية، رافعة تنموية جديدة لتحسين دخل الفئات الهشة

بغية تشجيع التشغيل الذاتي للشباب والنساء، عملت الوكالة على توفير الدعم المالي، وتحسيس حاملي المشاريع عبر تنظيم دورات لتقوية القدرات في مجالات متعددة مثل تقنيات التعليب والتخزين والتجهيز والتصميم وجني الثمار، بطرق محافظة على البيئة وغيرها. وأولت أيضا اهتماما كبيرا لأنشطة الإبتكار بالجهة كما هو الشان بالنسبة لاستخلاص الزيوت الأساسية من النباتات العطرية والطبية وتطوير المآوي القروية وتدوير المنتجات المستعملة...

أما بخصوص التتبع الدائم للأنشطة المدعمة من قبل الوكالة، قامت هذه المؤسسة بإبرام شراكات مع جمعيات تلعب دور الجسر على المستوى الجماعي والإقليمي، وكذا مع جمعيات محلية (حاضنة)، لتأطير ومواكبة حاملي المشاريع وتقديم الدعم المالي عن طريق تمويلات مسترجعة بدون فوائد Revolving، من 6 الى 36 شهر، بحيث تمنح المبالغ المسترجعة لحاملي مشاريع جدد. وتمثل هذه الجمعيات امتدادا

ترابيا للقرب للوكالة، لاسيما في الجماعات النائية، مثل المناطق الحدودية والجبلية... وقد أطرت هذه الجمعيات، إلى يومنا هذا، أزيد من 4 000 مستفيد، منهم 43% من النساء. وتصل نسبة التمويل أحيانا إلى 50% من التكلفة الإجمالية للمشروع، مع تسهيلات في انطلاق عملية الاسترداد لمدة تصل أحيانا 12 شهر حسب طبيعة المشروع.

ومن أجل تشجيع الروح المقاولتية عند الشباب، أبرمت الوكالة شراكة مع مؤسسة التوفيق لتمويل المشاريع الصغرى من أجل تمويل مشترك لحاملي مشاريع تحظى بالأولوية في خطة عمل الوكالة بحيث تصل مساهمة الوكالة إلى 40% من مجموع التمويل، قابلة للاسترجاع بدون فوائد، وذلك بعد استرجاع حصة مؤسسة التوفيق. وقد لقيت هذه العملية نجاحا كبيرا بحيث ساهمت إلى يومنا هذا في تمويل 1 128 حامل مشروع.

وبغية مواكبة تصور جديد للتنمية، قامت الوكالة بإطلاق مبادرة إبداع تستهدف المجال الترابي ليستفيد من السياسة الحكومية، لتتمكن بذلك كل من المقاولة والفاعلين الاقتصاديين من لعب أدوار أساسية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية انطلقت ببوعرفة عبر تجميع حوالي 30 نجارا داخل شبكة بغية تقاسم وتبادل المهارات والخبرات والوسائل والأعمال التجارية أو التكوينية أو الإبتكارية. ووضعت الوكالة آليات رهن إشارة هذه الشبكة وحرست على تأطيرها وسهلت إقامة علاقات مع شركاء آخرين من أجل تشكيل نواة لصنع المواد الخشبية في هذا الإقليم.

قامت الوكالة بإطلاق مبادرة ابتكار، بحيث يستفيد الإقليم من خلالها من السياسة الحكومية، لتتمكن بذلك كل من المقاولة والفاعلين الاقتصاديين من لعب أدوار أساسية.

بناء على دعوة من المجلس الجهوي ووكالة جهة الشرق، حجت فعاليات المجتمع المدني بغزارة للدفاع عن منجزاتها

وفيما يتعلق بتثمين بعض المنتجات المحلية (العسل والثمور وزيت الزيتون...)، قامت الوكالة بإبرام شراكات مع مؤسسات أممية مستقرة بالمغرب (برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واليونسيف) من أجل تقديم الدعم الضروري للتعاونيات والجمعيات العاملة في هذا المجال. والهدف من ذلك هو توسيم وتثمين المنتجات واستخدام التعليب العصري والقادر على مضاهاة المنافسة الشرسة على المستوى الوطني والدولي.

وتساهم أيضا الوكالة في هيكلة وتقوية قطاع الصناعة التقليدية بتشييد مركبات عصرية في جهة الشرق. وذلك من أجل الارتقاء بمنتوجات الصناعة التقليدية وتثمينها وهيكلة شبكات التعاونيات وتحسين إمكانيات إدماج الشباب في سوق الشغل. وفي هذا الصدد، أبرمت الوكالة شراكات مع المنظمات الوطنية والدولية بغية تقوية فعاليتها. هكذا أثمرت شراكتها مع جهة لومباردي الإيطالية والمنظمة غير الحكومية الإيطالية COOPI على تعبئة 18 مليار درهم من التعاون الإيطالي و3 مليار درهم من ميزانية الوكالة بغرض تنمية هذا القطاع في إقليمي الناظور والدريوش.

علاوة على ذلك، ورغم المجهودات المبذولة في قطاع الصناعة التقليدية وعلى غرار العديد من جهات المملكة، مازال التسويق يطرح مشكلا عويصا يعرقل تحسين ظروف عيش الساكنة. غير أن الوكالة لا تذخر أي جهد من أجل المساهمة في تنظيم معارض الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى الجهوي والوطني بغية تحقيق ثلاثة أهداف منشودة من ذلك، وهي كما يلي :

- تسويق المنتوجات التي تعرضها تعاونيات جهة الشرق ؛
- التعريف بالمنتوجات المحلية للجهة ؛
- التعرف على تجارب الجهات الأخرى في هذا المجال.

3- دعم المرافق الاجتماعية الأساسية

لقد دفع نقص المرافق في الأحياء الهامشية - بما فيها ضعف الخدمات الأساسية في الجماعات القروية - وكالة جهة الشرق إلى إدراج هذا المحور ضمن أولوياتها. فهي تتدخل مباشرة لدى الجمعيات وتقوم بإبرام شراكات مع الجماعات الترابية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومؤسسة محمد الخامس للتضامن والإدارات اللامركزية وغيرها، من أجل تشييد مرافق اجتماعية أساسية.

ووعيا منها بمساهمات جميع المشاركين والفاعلين في مجال التنمية الترابية واقتناعا منها بأهمية تنمية قائمة على أساس مقاربة النوع، باشرت الوكالة القيام بعدة أنشطة قرب لها تأثير إيجابي على النساء والرجال والشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص المسنين ومن بينها ما يلي :

- إنشاء «دور الأمومة» بتالسينت وعين بني مطهر ودبدو (أنظر الصور جانبا) ؛
- إنشاء دور الحضانة في مختلف الأقاليم ؛
- بناء مدارس «medersa.com» بفجيج وبني شيكر ؛
- تجهيز دور الطالبة بوجدة وبن الطيب وبين الويدان... ؛
- تجهيز مركز التكوين المهني داخل المؤسسة السجنية لبوعرفة ؛
- إنشاء أول ملعب رياضي للقرب في جهة الشرق بقصر الحمام الفوقاني بفجيج وتجهيز أندية الكرة المستطيلة ببني درار وقرية أركمان ؛
- إنشاء دور العجزة بوجدة وبركان ؛
- تكوين الأشخاص في وضعية إعاقة ذهنية ببركان ووجدة ؛
- دعم برامج محو الأمية ومحاربة الهدر المدرسي ؛
- توزيع اللوازم المدرسية لفائدة الرحل بمعتركة وبني كيل.

منذ تأسيسها، والتزاما بتوجيهات ومبادئ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ساهمت وكالة جهة الشرق في تقوية مشاركة الساكنة في تنمية المكونات الترابية للجهة وكذا في تثمين الأنظمة الإنتاجية المحلية وتكريس حكامة ترابية تعتمد مقاربة النوع وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وحاجيات الفئات الهشة، وذلك بتوفر ظروف معيشية أفضل.

هكذا، قامت الوكالة بتأطير مجالات أنشطة الجمعيات والتعاونيات بغية جعل منتجاتها المحلية فعالة وناجعة ومستدامة. كما قامت بتحسيس الساكنة بأهمية المحافظة على البيئة والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. كما دعمت وشجعت المبادرات الهادفة لصالح الشباب الحاصل على الشهادات بغية خلق جو ملائم للابتكار والمقاولة والتشغيل الذاتي.
وبالرغم من المجهودات المبذولة، مازالت جهة الشرق بحاجة إلى أنشطة ومبادرات من شأنها المساهمة في الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي لكي تتمكن من مضاهاة كبريات جهات حوض البحر الأبيض المتوسط.

«دار الأمومة» ببني مطهر، إقليم جرادة

«دار الأمومة» بتالسينت، إقليم فجيج

«دار الأمومة» بدبدو، إقليم تاوريرت

السيدة سعيدة ماهر،
مديرة التعاون الدولي
بوكالة جهة الشرق

تتجه جميع التحاليل، بالمغرب وخارجه، إلى جعل النساء في مركز تنمية الأقاليم وتمثيليتهن الهزيلة تنعكس سلبا على الناتج الداخلي الخام. إن النجاعة الاقتصادية والاجتماعية لوكالة جهة الشرق مرهونة أيضا بالشراكة النسائية بل والعائلية، ومن تم وجب دعم التنمية ضمن منطق برامج مقاربة «النوع».

المبادرة الجديدة لفائدة الصانعات التقليديات والشباب

أعطيت انطلاقة المشروع من لدن شبكة الصانعات التقليديات بالمغرب / ريفام دار المعلمة. ويتعلق الأمر بدعم تسويق منتجات هؤلاء النساء من لدن مقاولات يؤسسها الشباب الوافدين من المحيط العائلي للمرأة الصانعة، ويعد هذا المشروع بمثابة امتداد للشراكة المبرمة خلال سنة 2009 بين وكالة جهة الشرق وشبكة الصانعات التقليديات بالمغرب، إضافة إلى تعبئة شريك جديد وهو المنظمة الفرنسية.

وفي الواقع، تعاني الصانعات التقليديات من مشكل تسويق منتجاتهن، ويستغلهن الوسطاء، ورغم إنتاجهن المتنوع، إلا أنهن لا يربحن إلا النزر اليسير من الجهود المبذولة ومن المنتجات المنجزة. وهذه الفئة المحرومة تورث لأطفالها سلسلة الفقر المتواصلة مع جميع انعكاساتها من بؤس وبطالة ونقص في التعليم...

ومن جانب آخر، فإن العديد من الشباب (من أبناء هؤلاء الصانعات التقليديات أو من أبناء عائلتهن أحيانا) لا يولون أية أهمية لهذه الثروة الوطنية، حيث أن بعضهم عاطلون عن العمل، ومن تم جاءت فكرة شبكة الصانعات التقليديات بالمغرب، في إطار مشروع «دار المعلمة»، الرامية إلى تأسيس مفهوم جديد يكون بمثابة صلة وصل بين هذين المكونين. واستنادا إلى السيد عبد الكريم عواد، الرئيس المؤسس لشبكة الصانعات التقليديات بالمغرب، دار المعلمة، فإن «مشروع رؤساء الشركات الشباب»، يعنى بتحسيس الشباب ويؤطرهم حتى تتبلور لديهم قناعة راسخة إزاء إنتاج الصانعات التقليديات باعتبارهن فاعلا من الفاعلين الاقتصاديين».

وأعطيت انطلاقة المشروع بتاريخ 29 دجنبر 2015، بجماعة بني تاجيت (إقليم فجيج) مرفقا بدورة تكوينية أولى ومتبوعا بمشروع ثان بمدن أخرى من المملكة.

الورش 1 : من التكوين إلى الشراكة

ينصب هذا الورش على أربعة قضايا وهي :

المنتجات المحلية
(بني تاجيت هنا)
تعرف حركية متميزة

- في ماذا يتجلى تأسيس الشركة وما هي الأشكال القانونية التي تتخذها ؟
- كيف تجرى دراسة السوق ؟
- ما هو التمويل وما هي مسطرة التأسيس ؟
- ما هو النظام الأساسي الجديد للمقاول الحر ؟

النتائج المباشرة :

- التوصل إلى أن الموروث الجهوي من شأنه أن يكون موضوع دعم وخلق للمقاولات ؛
- القيام بأول تثمين لمؤهلات جهة الشرق بخصوص الرأسمال المادي والصناعة التقليدية ؛
- الكشف عن مجموعة من القطاعات من قبيل (الزرابي والنسج والملابس الجاهزة، وخاصة لباس الشرق المسمى بالبلوزة الوجدية، وفنون الطبخ والسياحة الايكولوجية).

وعلى هذا الأساس، انبثقت أفكار متعددة ومنها:

- إنشاء وحدات تعنى بالسياحة التضامنية بأقاليم جهة الشرق، مجهزة بالكامل بمنتجات الصناعة التقليدية المحلية ؛
- إحداث مركزية للشراء والبيع لتجهيز مراكز السياحة التضامنية ؛
- إعداد أطباق من المطبخ الجهوي لجهة الشرق، موزعة على مستوى الوحدات السياحية ؛
- إحداث مركز لتسويق البلوزة ؛
- إحداث وكالة إشهارية متخصصة في دعم منتجات الصناعة التقليدية والخدمات التي توفرها جهة الشرق وخاصة لفائدة مراكز السياحة التضامنية.

وخصص الجزء الثاني من الورش للعبة تحفيزية حيث شكل المشاركون 5 مجموعات وكل مجموعة بلورت مشروعا وقدمته بعد ذلك ودافعت عنه.

تتابع أطوار هذا الورش بواسطة الانترنيت ويرتقب تنظيم دورة ثانية بمراكش.

الورش 2 : حركية المجموعة والتنمية الشخصية وتقنيات التواصل والبرمجة عصب لغوية

النتائج المباشرة

يشعر المشاركون بالفخر لانتمائهم إلى جهة الشرق، ويسودهم طموح كبير وهم يرحبون ترحابا حارا بهذه التكوينات الرامية إلى تزويدهم بالوسائل اللازمة لإنشاء وحدات التسويق من محلات ومواقع إلكترونية ومعارض... وسيكون هذه التكوينات دور مهم في تعزيز العلاقات بين الأشخاص وفي تحسين إنتاج أنشطتهم.

ولقد اختتمت الدورات التكوينية بحصص للتقويم، وأمام جدية واهتمام المشاركين، أقيم ورش للتعبير الكتابي، عبر الشباب من خلاله عن شهاداتهم والتي ستنشر في كتاب يطبع في نهاية البرنامج. وإلى جانب ذلك، تم تنظيم زيارات إلى منظمات غير حكومية نشيطة بالدار البيضاء وخاصة مسرح «نوماد» والمكتبة المتجولة والصناعة الفنية للمسالخ العتيقة بالدار البيضاء. وكان الهدف من وراء ذلك هو إبراز أن قوة الإبداع تسمح مع قليل من الإمكانيات بإنجاز مشاريع مهمة تعود على أصحابها بالنفع اليسير. وتحاور الشباب مع مدراء هذه المنظمات غير الحكومية من أجل تدارس إمكانية إنجاز مشاريع مشتركة.

الاستنتاجات الأولى

شباب موهوب يفتقد إلى آليات التواصل والثقة في النفس وغير مؤهل كفاية لتدبير العمل الجماعي ومن شأنه تطوير إنجازاته وصقل إبداعاته والرفع من مؤهلاته والانسجام داخل فريق العمل، وذلك لأنهم مقبلون على العمل داخل وحدات الإنتاج أو على تأسيس تعاونيتهم أو مقاولتهم الخاصة. وتم الرفع من مستوى الاندماج بفضل حضور مغن وفنانة كوميدية من مدينة وجدة واللذان عملا على خلق جو يسوده المرح والحوار. وكان التكوين مصدر أمل بالنسبة لهؤلاء الشباب الذين عبروا كلهم عن حماسهم ورغبتهم في قيادة مشروع الحياة. ولتسهيل انتقال الفتيات إلى خارج مدنهن، تم التواصل مباشرة مع آبائهن ومواكبة الصانعات التقليديات لهن.

وهؤلاء الشباب على قدر كبير من إتقان خصوصيات منتجات الصناعة التقليدية وأدركوا أن الصانعة التقليدية سواء أكانت (أما أو أختا أو جارة، إلخ.) تملك وسائل اقتصادية حقيقية وتمثل رافعة للتنمية ولتأسيس المقاولات.

تعليقات

يجهل المشاركون أن الثقافة والتراث يستطيعان تأسيس مشاريع تضمن استقلالهم بل وتشارك في تنمية جهتهم والحفاظ على موروثهم الثقافي، وكانت لديهم رؤية مغلوطة عن عالم المقاولة، وتحدوهم جميعا من الآن فصاعدا الرغبة والإرادة لتأسيس المقاولات، وكان تتبع المشاركين إلى غاية إنجاز مشاريعهم من بين التوصيات التي تم التأكيد عليها.

ومن أجل تأسيس مقاولة لدعم وتسويق منتجات الصانعات التقليديات، تؤطر كل صانعة تقليدية مستفيدين بمقر عملها.

بالدار البيضاء، المشاركون بالمكتبات المتجولة.

المدن الممثلة

كرسيف، وجدة، بني مطهر، جرادة، تاوريرت، فجيج، الناظور، الدريوش، كنفودة، تالسينت، بوعرفة. وأعطيت الأولوية للصانعات التقليديات وأبناء عائلتهن.

السيد عبد السلام أمختاري،
رئيس جمعية شغناس
للثقافة والتنمية

تأسست جمعية «شغناس» للثقافة والتنمية بتاريخ 4 أبريل 1999. وتهدف الجمعية إلى إتاحة إمكانية الولوج الشامل والمنصف والمتساوي إلى مراكز القرار السياسي والاقتصادي والثقافي، وذلك بالمساهمة في خلق نخبة محلية تواجه تحديات التنمية وفقا لمقاربة تشاركية قائمة على احترام الحقوق وتأخذ بعين الاعتبار النوع والتنوع الثقافي واللغوي، بهدف ضمان العدالة الاجتماعية والكرامة وخلق مجتمع حداثي لتشكل دعامات للتنمية وتشجيع التعدد الثقافي والحوار. ولتحقيق ذلك، عملت الجمعية على تطوير تنظيم قائم على ثلاثة أقطاب كالآتي :

- النوع والثقافة والتربية ؛
- الهجرة وحقوق الإنسان ؛
- الحكامة والتنمية المجالية والبيئية.

تستند جمعية «شغناس» للثقافة والتنمية إلى الهياكل التالية : الجمع العام والمجلس الإداري والمكتب التنفيذي (7 أعضاء، منهم 5 رجال وامرأتين) وفريق عمل مكون من 7 موظفين (رجلين و5 نساء). وتتمثل أهدافها في :

- إشراك المواطنين والنخبة المحلية في إعداد وتقييم السياسات العمومية ؛
- المشاركة في خلق نموذج تنموي يستهدف الإنسان وإقامة مجتمع حداثي ؛
- العمل على تقوية قدرات الفاعلين ؛
- تحسيس المواطنين بقيم المواطنة ودعم برامج محو الأمية والتربية غير النظامية ؛
- التأثير على السياسات العمومية بحيث تقوم على العدالة الاجتماعية والإنصاف والمساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان ؛
- المشاركة في خلق بيئة ثقافية وتعددية وحداثية متنوعة وملائمة لحوار الثقافات ؛
- المساهمة في حماية البيئة.

ولتحقيق هذه الأهداف، قامت جمعية «شغناس» للثقافة والتنمية شراكات متنوعة على مستويات مختلفة، لاسيما مع وكالة جهة الشرق، وهو شريك تميز بتحقيق عدة إنجازات منذ انطلاق المشروع الأول عام 2008 (تحسين الظروف السوسيو-تربوية والصحية لساكنة جماعات إحدادن وأولاد داود زخانين وبني شيكر وإقليم الناظور)، وكذا مساهمتها بتوفير التجهيزات لإثني عشر قسم داخل مدارس الخندق ومركز بني شيكر ومدرسة الغرمة بميزانية تقدر بـ 0,3 مليار درهم.

في سنة 2012، قامت الوكالة بتنشيط فعاليات الدورة الرابعة لأسبوع الضفتين بالناظور والدريوش، بينما اتفاقية أخرى حول إدماج النساء القرويات في الاقتصاد عبر تربية الأغنام وتسويق المنتجات، وهي مشاريع تقوم كل من وكالة جهة الشرق والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتمويلها معا في إطار خلق أنشطة مدرة للدخل، وذلك بهدف تحسين دخل 48 عائلة ودعم مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كأداة للاستثمار منصف وتكوين النساء المستفيدات. وفي سنة 2014، شاركت 4 نساء من الناظور في المعرض الوطني الأول للمنتجات المحلية بسطات والدار البيضاء. وركز حول «تقوية القدرات والتأطير لتحسين المنتجات المحلية والارتقاء بالتسويق»، والتي تجمع بين جمعية «شغناس» للثقافة والتنمية ووكالة جهة الشرق. وفي سنة 2015، شارك 17 حرفيا من الناظور والدريوش وبركان وتاوريرت ووجدة في الدورة الرابعة للمعرض الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالدار البيضاء.

توقع، منذ سنة 2013، جمعية «شغناس» للثقافة والتنمية مع وكالة جهة الشرق اتفاقية سنوية حول «من أجل برنامج الأنشطة الثقافية والعلمية، التي سمحت بإنجاح العديد من البرامج الواردة أسفله.

- **سنة 2013**

- رسملة عملية تقوية قدرات المجتمع المدني بالشمال الشرقي عبر إدماج النوع ؛
- ندوة دولية حول «مضاعفة عدد النخب المحلية، رهان جهة الشرق بالمغرب» ؛
- تنظيم الدورة الخامسة لأسبوع «الثقافات وذاكرة الهجرة» بأمينس فرنسا.

- **سنة 2014**

- «ذاكرة المكان، إشعاع التنمية المتواصلة»، أنشطة ثقافية وفنية حول الذاكرة والتاريخ ؛
- فعاليات ثقافية للشباب المبدع من أجل الارتقاء بالتعدد الثقافي واللغوي في جهة الشرق ؛
- «العيش والعمل معا»، شعار الدورة السادسة لأسبوع الضفتين (أسبوع المغرب بأمبينس) ؛
- «الجهوية الديمقراطية : حق في التنمية وأدوار المجتمع المدني»، شعار الندوة الجهوية ؛
- رسملة عملية تقوية قدرات المؤسسات العمومية وجمعيات العاملة في قطاع السوسيو- تربوي من أجل الحد من الهجرة السرية للقاصرين ؛
- منتدى جهوي حول «الحكامة والمسؤوليات المحلية والمساءلة والتقييم» ؛
- الشباب والفاعلون في مجال المواطنة الصالحة.

- **سنة 2015**

- الدعم الاجتماعي للمهاجرين ؛
- تقوية قدرات القادة الشباب حول حقوق المهاجرين والتواصل المسؤول ؛
- دعم الدولة للحقوق عبر مشاركة النساء والشباب في العملية السياسية في أقاليم الناظور والدريوش وتاوريرت ووجدة ؛
- «العيش والعمل سويا»، شعار الدورة السابعة لأسبوع الضفتين (أسبوع المغرب بالناظور والدريوش) ؛
- ندوة جهوية حول إدماج التنوع اللغوي والثقافي في الجماعات الترابية ؛
- رسملة عملية تقوية المشاركة السياسية للنساء ؛
- فعاليات ثقافية للشباب من أجل الارتقاء بالتنوع الثقافي وتثمين الأمازيغ ؛
- لقاء وطني حول «المناطق الجبلية والسياسات الاجتماعية والمالية والضريبية» ؛
- ملتقى دولي حول ترجمة الثقافة ؛
- رسملة مشروع «من أجل مغرب متعدد الثقافات وغني بتراثه التفافي الإفريقي».

لا تواجه جمعية «شغناس» للتنمية والثقافة أي صعوبة في تحقيق هذه المشاريع، التي تعد ثمرة دراسات معمقة حول حاجيات الجهة وجدوى العمل واستدامة الأثر.

ORIENTAL.MA
المجلة الإخبارية لوكالة جهة الشرق
العدد 17 مارس 2016

الكوتشينغ الترابي الجهوي
تآزر الفاعلين
في مجال التنمية

جهة الشرق تنشئ حكامة جديدة

UCLG AFRICA
United Cities and Local Governments of Africa
Cités et Gouvernements Locaux Unis d'Afrique
CGLU AFRIQUE

الكوتشينك الترابي، نهج نحو الديموقراطية التشاركية

مع تبني الدستور في عام 2011، والعمل بـ «الجهوية المتقدمة»، شرع المغرب في عملية إصلاح كبير للحكامة فيما يتعلق بالقضايا العمومية. يتوخى هذا الإصلاح نقلة نوعية للمغرب من حكامة عمومية كان يُنظر إليها - إلى حد الآن - على أنها تتسم بالتمركز، إلى حكامة أكثر بُعدا عن التمركز، وتعترف للجماعات الترابية بمسؤوليات أوسع وصلاحيات أكبر.

أول تحدّ في هذا الصدد، يتجلى في اعتبار الجماعات الترابية نفسها قادرة على ابتكار طرق جديدة للتفاعل مع مجتمعاتها المدنية، وكذلك مع الإدارات الوطنية التي، بسبب الغياب الطويل للحوار، نشأ فيها إحساس بالحيطة المتبادلة التي تصل أحيانا إلى درجة التحدي المتبادل. ستجد الجماعات الترابية نفسها، من الآن فصاعداً، في الخط الأول، لمعرفة مدى صواب الخيار السياسي للاّمركزية لأنها ستختبر تحسن وضع المواطنين، في إطار التنمية الوطنية والترابية، أخذا بعين الاعتبار تعددية السياقات المحلية وكرامة كل مواطن.

التحدي الثاني الأكبر مرتبط بمؤسسات الدولة (الوطنية والجهوية والمحلية) التي عليها أن تكيِّف مواقفها ومناهجها وإنجازاتها مع الحكامة الجديدة اللامتمركزة وأن تعيد توجيه تدخلاتها نحو المصاحبة وتحميل المسؤولية للجماعات الترابية ولبقية الفاعلين المحليين في هذا المناخ الجديد.

هناك تحدٍّ ثالث يتجسد في إضفاء الشرعية على الديمقراطية التشاركية وبناء الثقة أو تجديدها بين المواطنين والسلطات العمومية، وذلك بتعيين إطارات للحوار تتسم بالمصداقية وتتيح للحوار آفاقا حقيقية وللحكامة الجيدة فرصا للتعبير عن ممنونيّة المواطنين.

وتبين التجربة أن ما يُعيق انطلاق ديناميكية التغيير، لفائدة تطور بشري دائم، رغم توفر الموارد الهامة والقوى الحيويّة، غالبا ما يكمن في صعوبة الحوار وصعوبة الانسجام بين الفاعلين. لهذا يجدر عدم التفريط في تحليل وفهم هذه السلوكات التي تُفضي إلى أكبر النجاحات أو تُفرز أقوى المقاومات، في مسار التغييرات المنشودة.

إن تصرفات الإنسان ومواقفه، سواء تعلق الأمر بالرجال أو بالنساء، هي من أهم أسباب نجاحات أو إخفاقات سياسات الشعوب. هذا ما يفسر الأهمية التي تحظى بها في كل استراتيجية للتغيير. فتغيير بوصلة السلوكات ومواقف الأفراد نحو الأفضل هو بالضبط ما يُنشد من التداريب في عالم المقاولة.

إلا أن تتبع تغييرات السلوكات والمواقف، في عوالم متنوعة بتنوع الجماعات الترابية، لهو من ناحية أخرى أصعب من تتبع العلاقات بين الأشخاص داخل المقاولات. فالجماعات الترابية تجمِّع فاعلين ذوي أهداف متباينة ولهم علاقة مختلفة بالزمان وبالتراب.

من ناحية أخرى، فإن التحرك لأجل التنمية الترابية يقتضي أن نتفق على رؤية موحدة فيما يتعلق بالتطور المنشود وأن نتبنى المواقف الإيجابية والموثوقة بالنسبة للمستقبل المشترك.
فالحاجة لرفع التحديات المحددة آنفا، ولتتبع ديناميكية الانتقال من حكامة متمركزة إلى حكامة لامتمركزة، أخرجت منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا (CGLU-A) وبتنسيق مع المنظمة غير الحكومية البلجيكية (Echos Communication) إلى الوجود طريقة فريدة وغير مسبوقة، تدعى الكوتشينك الترابي.

الكوتشينك الترابي منهج يعتمد على كفاءة خاصة وهي المزج بين المرافقة للأفراد، مثلما هو الحال في المقاولة، والفهم الجيد لسيرورة التغيرات السلوكية داخل المجموعات البشرية الكبرى، والمُجتمعات والأوطان.
يقدم الكوتش الترابي خدمة للفاعلين الوطنيين، من حيث أنه عنصر خارجي، لا شأن له بالخلافات المحلية. غايته المساعدة من أجل التغلب على صعوبات الحوار بين الفاعلين المتدخلين في البلاد وإثارة أوجه التقارب بين الفاعلين وتغليب كفة التنسيق بينهم.

خضع الكوتشينك الترابي خلال عامين 2014 و2015، للاختبار خدمة للحكامة اللامتمركزة في جهة الشرق من المغرب حيث لاقى استجابة كبيرة.

منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا وجهة الشرق يقدمان تجريبهما لـ «الكوتشينك الترابي» الجهوي بـ «جوهانسبورغ»، لـأفريستي 2015

وينم الاهتمام الذي عبرت عنه عدة بلدان إفريقية المنخرطة في تطبيق سياسات اللاتمركز «الكوتشينك الترابي» أخرى، عن إمكانيات التعاون جنوب-جنوب الذي يُخوله هذا المنهج.
ويبدو لنا أنه من المحبد أن تُنتهز هذه الفرصة لنشر «الكوتشينك الترابي» على المستوى الوطني والإفريقي، وذلك لأن جهة الشرق قد خاضت هذه التجربة الفريدة بكل أبعادها على المستوى الجهوي، ولأن المغرب يهتم بتنمية التعاون جنوب-جنوب مع بقية البلدان الإفريقية.

هذا هو أمل منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا (CGLU-A) وهي على أتم الاستعداد لتقديم شبكتها للمساهمة في هذه التجربة الكبيرة.

جان بيير إيلونك مباسي
الكاتب العام لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا

مقدمة

جهة الشرق، رائدة في افريقيا

لقد عمل المجلس الجهوي على تطوير علاقة خاصة مع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا (CGLU-A)، وتعزيز علاقاتها مع الجهات الإفريقية. وللاستفادة من مساهمات هذا الدعم، المتناسق تماما مع مقتضيات الدستور الجديد للمملكة، ومبادئ الحكامة الجهوية المنصوص عليها في قواعد «الجهوية المتقدمة»، دخل المجلس الجهوي لجهة الشرق في شراكة فريدة من نوعها مع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا لجعلها رائدة في تطوير الكوتشينغ الترابي.

إن الهدف من دعم الكوتشينغ الترابي أولا هو معالجة إشكالية تكوين الموارد البشرية، وقد كرست الدورة الأولى لـ «تلقين الأسس» والثانية لـ «مصادقة المهارات المكتسبة». وقد نظم لفائدة 15مشاركا. وقد عبر المشاركون، وهم موظفون في المجلس الجهوي، عن رضاهم التام عن الدورات التدريبية.

مما لا شك فيه، فإن التدريب التوجيهي كفيل بتحفيز القدرة على التغيير والتأقلم المنشودين من المسؤولين في مجلس جهة الشرق، وتحقيق تغيرات سلوكية عميقة لتدعيم التآزر بين الفاعلين في التنمية الجهوية. ومن المرجح أن يترسخ التماسك والتلاحم في المنطقة، بفضل النهج التشاركي والاستشاري المعتمد.

من هذا المنطلق، يجب أن نحيي المنظومة المعتمدة من طرف منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا ووكالة جهة الشرق، والتي انضم إليها، تدريجيا وبحماس، شركاء آخرين مثل جامعة محمد الأول بوجدة.

رئيس المجلس الجهوي لجهة الشرق، السيد عبد النبي بعيوي، معرض منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا في منتدى «أفريستي 2015» في جوهانسبورغ

إن بدأ العمل في جهة الشرق، على هذا المستوى وبهذه النسقية، هي سابقة على الصعيد الإفريقي. ولقد عاينته بنفسي في قمة «أفريستي 2015» في جوهانسبورغ، جنوب افريقيا، حيث لقي نهجنا اهتماما كبيرا.

ونحن عازمون على تعميق نهجنا، وتشاطر خبراتنا وإنجازاتنا، في إطار اللقاءات الإفريقية والشبكات المختصة لدعم تفكير صانعي القرار.

يدرك المجلس الجهوي لجهة الشرق جيدا، أنه كان مختبرا للأفكار والإجراءات الرامية إلى إدخال الجهة في حداثة جديدة ؛ إنه فخور كذلك أن يعتبر تدريجيا نموذجا يقتدى به، وهذا شرف، ومسؤولية سنحرص على تحملها.

عبد النبي بعيوي
رئيس المجلس الجهوي لجهة الشرق

ولاية جهة الشرق تكون موظفيها ؛ الكوتشينك الترابي ضمن البرنامج

ولاية جهة الشرق هي أولا موارد بشرية رهن إشارة المواطنين لتقديم مجموعة من الخدمات يعرفها السكان جيدا. وتعتبر هذه الموارد، وكفاءاتها، حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأية جهة وخاصة جهة الشرق التي تعرف إكراهات موروثة من تاريخها وجغرافيتها.

وفي هذا السياق، فإن الولاية توفق ما بين النظرة الاستشرافية على الأمدين المتوسط والطويل، وبين العمل عن قرب والتدخلات اليومية، وهو مبدأ مزدوج للعمل والتفكير يتطلب تكوينا متينا للمستخدمين الذين يتحملون العديد من المسؤوليات.
وتتبنى الولاية اليوم حوارا شبه متواصل مع الهيئة المنتخبة الممثلة بالمجلس الجهوي، سيما بعد التفعيل التدريجي «للجهوية المتقدمة».

وتشجع هذه الحكامة الجديدة للجهات على التطور بشكل منسجم مع الهيئات المنتخبة والمجتمع المدني، وبشكل أوسع مع كل الفاعلين في مجال التنمية، خاصة في بعدها البشري. والكوتشينك الترابي، الذي يعد مقاربة تشاركية وتشاورية للإشكاليات المشتركة، والذي يهدف بالتحديد إلى بلوغ نتائج ملموسة، قابلة للقياس، في آجال مناسبة، هي وسيلة جديدة تستجيب للسياق الجديد.

مقر ولايـة وجدة

إنه مواكبة للفاعلين، يستند على رغبتهم المشتركة في الوصول إلى حلول ذات فائدة عامة : وبذلك فإن هذا النهج قد عبأ الولاية وأثار اهتمامها.
وقد نال التكوين المنجز لفائدة موظفي الولاية رضى فائقا. فقد قال أزيد من 80% من هؤلاء الموظفين بأنه يستجيب لانتظاراتهم، وأكدت نفس النسبة تقريبا أن مكتسبات هذا التكوين ستساعدهم في ممارستهم المهنية. وبدون شك، فإن التكوين في مجال الكوتشينك الترابي سيكون له أثر دائم، خاصة على التآزرات بين الفاعلين في مجال التنمية الجهوية. فعلينا أن نهنئ أنفسنا بذلك وأن نشكر شركائنا، وعلى رأسهم منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا ووكالة جهة الشرق، اللتان مكنانا من هذا التقدم الرائع. ولكي نذهب بهذه الخطوة إلى الأمام، علينا أن نظل معبئين لتفعيل سياسات تُواكب الفاعلين وأن نحرص على التطور المنسجم لكل مكونات الدينامية الجهوية.
وولاية جهة الشرق في كامل الاستعداد لذلك.

محمد مهيدية
والي جهة الشرق

الكوتشينك الترابي : التجربة والآفاق ؟

جان بيير إيلونك مباسي
الكاتب العام لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا

يرتبط الكاتب برؤية ترابية للتنمية مفاتيحها الأماكن والفضاء وتنظيمها. ولكونه سباقا لمقاربة الكوتشينك الترابي، وجد نفسه، منطقيا مصدرا لها في المغرب حيث يُطبق دستور 2011 ذي المبدإ الأساسي : «الجهوية المتقدمة». فمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا التي تعتبر محركا للجهوية، تختبره هنا في أرضية ملائمة.

لقد أُبدع الكوتشينك الترابي كمنهجية لتتبع التطبيق الفعلي للسياسة العامة للاّمركزية، لحث الفاعلين المعنيين على تبني سلوكات ومواقف للانتقال من تسيير ممركز للقضايا العامة إلى تسيير لا ممَركَز لها.

إن تطبيق أية سياسة وطنية - لا تعرف سياسة اللامركزية الاستثناء - لابد أن يأخذ بعين الاعتبار التفاعلات بين ثلاثة أقطاب أساسية أشبه ما تكون بمثلث فولاذي :

- على رأس المثلث، هناك المسؤولون السياسيون الذين تم اختيارهم لتحديد اختيارات المجتمع والأدوات الكفيلة بتحقيقها ؛
- في إحدى الزاويتين من القاعدة، يوجد البيروقراطيون في الإدارة والخبراء المكلفون بترجمة اختيارات سياسية إلى التوافقات القانونية والدستورية والتقنية والمالية ؛
- وفي الزاوية الأخرى من القاعدة، هناك باقي المجتمع، أي ما نصطلح عليه بالمجتمع المدني الذي يقبل أو يساهم أو يعارض التوافقات المقترحة.

حينما تستقر سياسة عامة ما، تنشأ بين هؤلاء الأقطاب الثلاثة تفاعلات تارة إيجابية، تؤمن نجاح هذه السياسة، وتارة معاكسة بل متنافرة، وهذا في معظم الأحيان مع الأسف، الشيء الذي يجعل السياسة مهددة بالفشل.

فعند بداية العمل بسياسة معينة، من اللائق أن نتساءل ما إذا كان الفاعلون المعنيون بها يعملون للصالح العام للبلد أم أنهم يجْرون خلف مصالحهم الذاتية. ولكي تبدو الرؤية واضحة، لا بد من احترام ثلاثة مستلزمات :

- أن تكون لنا معرفة جيدة بالفاعلين المعنيين وبمصالحهم المعلومة والخفية ؛
- أن نُقيِّمَ قدرة النظام على ضبط سلوكات الفاعلين ؛
- أن نفهم طبيعة المؤسسات الموجودة وتاريخها وثقافتها وتأثيرها.

من الواجب أن ننظر إلى تركيبة الفاعلين الذين يحددون السياسات الوطنية، والفاعلين الذين يساهمون في تطبيقها على أرض الواقع.

فيصعب تنفيذ السياسات في أغلب الأحيان، ولو كانت دقيقة بسبب سلوكات ومواقف بعض الفاعلين المكلفين بتنفيذها الذين كان عليهم أن يجتهدوا لأجل تحقيقها. فنجاح أو فشل السياسات العامة، بما فيها اللامركزية، مرتبط بالطريقة التي تطبع العلاقة العملية بين السياسيين والتكنوقراطيين الخبراء والمجتمع المدني.

نخلص إلى القول أنه يليق بنا أن نحدد لكل سياسة التفاعلات البينية المرجوّة للحصول على النتائج المنتظرة من تطبيقها على أرض الواقع. فالسياسات في جوهرها، وبصفة عامة، إما تنجح وإما تنحرف أو تبوء بالفشل بفعل سلوك أو موقف الأطراف الفاعلة المُقحَمة في تحديدها وتنفيذها.

في إطار تطبيق «الجهوية المتقدمة»، يطمح الكوتشينك الترابي أن يساهم في تطوير العلاقة الإيجابية بين الفاعلين ليتبنوا سلوكات ومواقف جديدة بالنسبة لمشاركتهم في الحكامة وتنمية بلادهم. فهي تركز على البعد السلوكي لمسارات الحكامة والتنمية.

يتألف الكوتشينغ الترابي، على المستوى المنهجي، من خمس مراحل :

المرحلة الأولى : تحقيق تشخيص للديناميكية البشرية للبلاد من خلال معرفة الفاعلين وكذا فهم الأسباب التي تُعيق التعاون أو تمنع التفاعلات الإيجابية فيما بينهم. وتتجسد هذه المرحلة في رسم السوسيوغرام الوطني الذي يمثل صورة تخطيطية للمؤسسات والمنظمات التي تتدخل في المجال الترابي وكذا مختلف العلاقات التي تنشأ بينها فضلا عن علاقات تعاون أو علاقات صراع تحصل بينها.

المرحلة الثانية : إنشاء فضاء مفتوح للقاء في وجه جميع الفاعلين المدرَجين في السوسيوغرام وبدون استثناء، حيث يشاركون بصورة متكافئة. يأخذ هذا الفضاء شكل «الورشة التشاركية»، والهدف منه أن يجعل الفاعلين يتعرفون على السوسيوغرام الوطني ويبدون تعليقاتهم عليه. الورشة، على العموم، تجعل الفاعلين يتعرفون على بعضهم ويتعلمون أن يُنصت بعضُهم إلى بعض ويحترمَ الواحد منهم الآخر. وتُفضي الورشة التشاركية عادة إلى إرساء إطار للتفاهم الغاية منه تنظيم حوار مُهيكَل وبنّاء بين الفاعلين.

المرحلة الثالثة : تنظيم حوار مُهيكَل بين الفاعلين. المرجع في هذا، هو تبني وتطبيق قواعد اللعبة فيما يتعلق بتحديد الرهانات والتحديات التي تستلزمها التنمية الوطنية، وكذا أخذ المصالح المتضاربة للفاعلين بعين الاعتبار، وأخيرا التفاوض من أجل توافق هذه المصالح.
فالحوار المُهيكَل يُفضي إلى تبني بروتوكول اتفاق يثبت التفاهم بين الفاعلين. يكون هذا البروتوكول موقّعا من طرف مسؤولي الجماعة والفاعلين المعنيين. فهو يحدد بوضوح التزام كل واحد والجدول الزمني للتطبيق، كما يحدد الكلفة الافتراضية وطرق تمويلها إن اقتضت ذلك.

منهجية الكوتشينغ الترابي

سيرورة

النتائج	مؤشرات قابلة للمراقبة موضوعيا	آثار
تشخيص الديناميكية البشرية للمجال الترابي	سوسيوغرام مصادق عليه تقرير تفسيري مؤكد للسوسيوغرام الترابي	• تعرف أفضل على العلاقات والخلافات بين الفاعلين المتدخلين في المجال الترابي
دفع الفاعلين الذين يتدخلون فوق المجال الترابي إلى العمل المنسق	تنظيم ورشات «تآزر» بحضور الفاعلين الذين تم التعرف عليهم في السوسيوغرام، تساعد على إنشاء لائحة الأولويات المحسوسة	• إرساء الخطة + القواعد • عمل تعاوني بين الفاعلين • التعرف على أولويات العمل • هيكلة الفاعلين
حوار مهيكَل بين مسؤولي الجماعات الترابية والفاعلين الذين يتدخلون في المجال الترابي	وجود بروتوكول تفاهم بين الجماعة الترابية والفاعلين المعنيين	• إبراز التزامات كل واحد من أجل التنفيذ • تثبيت دائم لسيرورة الأعمال في المجال الترابي
خطة عمل للأولويات المبيّنة ومراقبة الالتزامات	وجود خطة عمل مصادق عليها مع برنامج زمني للتطبيق	• مراقبة الالتزامات (الزمن، الكلفة، التبعات) • مراعاة تتبع الالتزامات • استحضار الموارد البشرية والتقنية اللازمة (الداخلية والخارجية)
دعم تقني من برنامج الكوتشينغ الترابي لفائدة الجماعات والفاعلين في المجال الترابي من أجل تطبيق خطة العمل	خط هاتفي خاص hotline تدخلات ظرفية	تقديم حل عملي للفاعلين المحليين لكي يتمكنوا من طرح كل التساؤلات وإثارة المشاكل وعرض الأفكار... المرتبطة بالإجراءات السارية على ترابهم

المرحلة الرابعة : تحديد وتطبيق برنامج أعمال وقع عليه الاتفاق بين الفاعلين. ويتمخض برنامج الأعمال هذا عن التنظيم الاستراتيجي الناتج عن الطابع التساهمي والتشاركي العملي لبروتوكول الاتفاق.

المرحلة الخامسة: وضع مراقبة تقنية رهن إشارة الجماعات الترابية والكوتش الترابيين. يوفرها مركز التفوق الكوتشينغ الترابي المتبلور في إطار كلية الكوتشينغ الترابي في الأكاديمية الإفريقية للجماعات الترابية التي أرستها منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا. وقد أعدّ خط هاتفي خاص تحت إشراف خبيرين من المركز المذكور لحل الإشكالات التي تعترض تطبيق الكوتشينغ الترابي.

لقد انطلق برنامج الكوتشينغ الترابي في جهة الشرق في شهر يونيو من عام 2014 وذلك بتوقيع بروتوكول التوافق بين مجلس الجهة ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة

ندوة تحسيسية : مشاركة كثيفة ومركزة

لإفريقيا. ولقد انضمت إليها «وكالة جهة الشرق»، مدعومة ومحركة منذ ماي 2015. وتُمِّمَ بروتوكول الأساس هذا، بست عشرة اتفاقية تم توقيعها مع الجماعات الجهوية لجهة الشرق. وحتى تتأكد منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا من الحظوظ الكبيرة لنجاح الخطة، عينت في يوليوز 2014 مديرا لبرنامج الكوتشينڭ الترابي وجعلت مقره في مدينة وجدة.

واعتبارا لجِدية هذه الخطة، كان من اللازم أن ينطلق عمل تحسيسي على مستوى المجلس الجهوي والجماعات الترابية وباقي منظمات المجتمع المدني حول الأهمية والسمة الاستعجالية لـ : «*تغيير الإجراءات القديمة من أجل تبني سلوكات وعقليات جديدة*» تماشيا مع توصيات السياسة «الجهوية المتقدمة». ولقد استفاد من هذا العمل التحسيسي قرابة 1 500 مشارك في اللقاءات التحسيسية التي أقيمت في الناظور وتاوريرت وجرادة والدريوش وبوعرفة وبركان ووجدة.

لقد انصب الجهد لتنفيذ البرنامج طيلة العامين (2014-2015) على التكوين في الكوتشينڭ الترابي. وعلى أساس طلبات الترشح التي أعلن عنها في نونبر 2014، تابع التكوين 28 مرشحا، حلقات دراسية جماعية ما بين دجنبر 2014 ونونبر 2015 لمدة 30 يوما تلتها مداخلات ميدانية للجماعات الترابية، وذلك حول محاور برزت في ورشات العمل التشاركي.

أشرف على التكوين مكونون أكفاء تعاقدت معهم منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا بأثمنة امتيازية. وفي نهاية التكوين، اختير 21 كوتش ترابيا. والإجراءات جارية من أجل المصادقة الدولية على مهاراتهم. فجهة الشرق إذا مزودة بما يكفي لتعميم الإفادة لكل الجماعات الترابية للمنطقة بمكتسبات الكوتشينڭ الترابي وكذا لتعميق وتنويع تدخلات هذا المنهج التشاركي بين السلطات المحلية والمجتمعات المدنية.

مبدأ سوسيوجرام الترابي

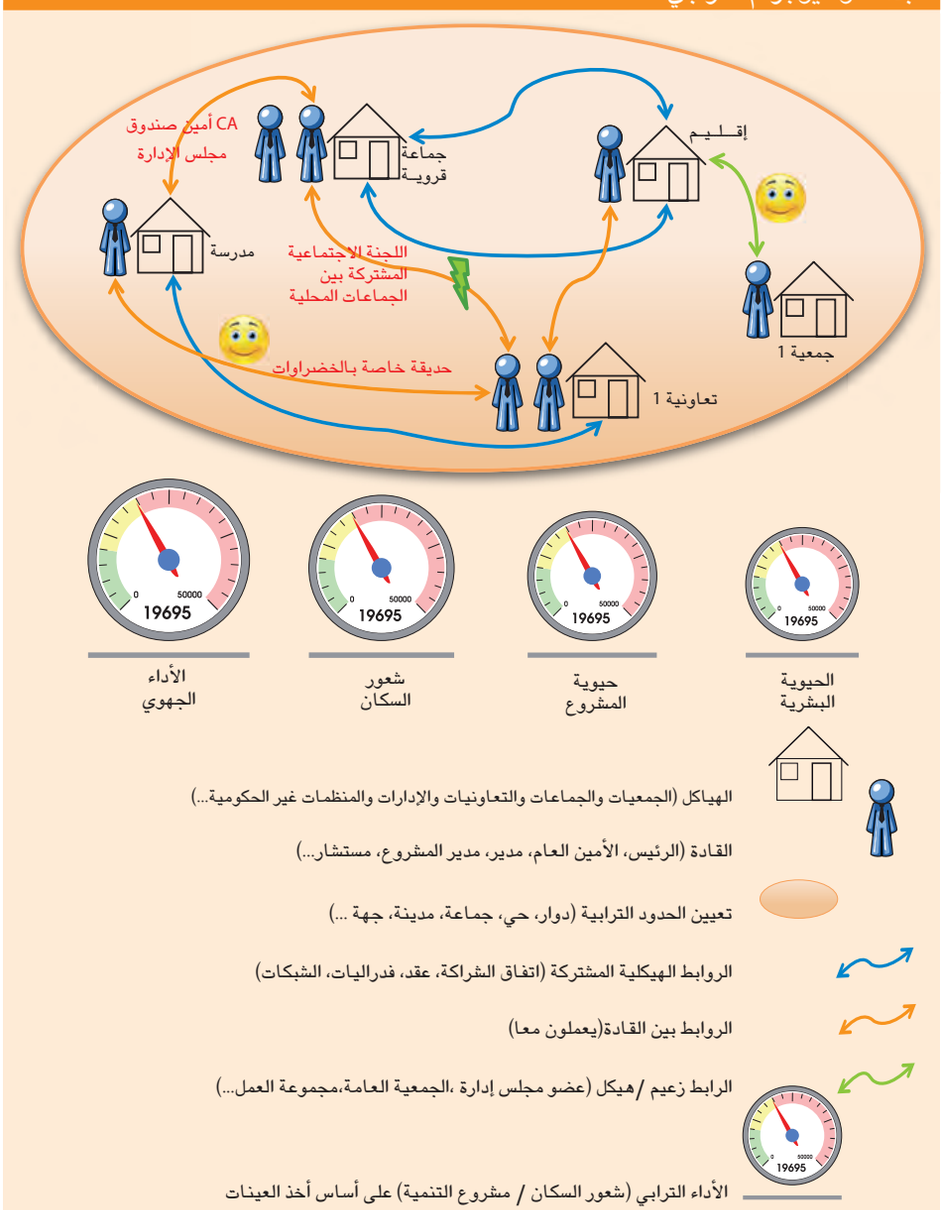

بالمقابل، لا بد من الاعتراف بأن مصالح الدولة لم تستفد من العناية التي استحقتها بتنظيمها للتفاعلات بين الفاعلين الذين يتدخلون في المجال الترابي. ولكي نعود إلى المثلث الذي أشرنا إليه سالفا، تمكن برنامج الكوتشينك الترابي من تحليل العلاقات بين السياسيين والمجتمعات المدنية التابعة لها، إلا أنها لم تتطرق بالقدر نفسه إلى علاقة التكنوقراطيين والسلطات المحلية من جهة والتكنوقراطيين والمجتمع المدني من جهة أخرى.

يستحق هذا الأمر اهتماما أكبر، ما دام وزن الثقافات والإجراءات التكنوقراطية مهيمنا على التطبيق الفعلي للسياسات العامة. وسوف يكون مصيريا فيما يتعلق بالهدف المعلن عنه ألا وهو تتبع التحول من تسيير متمركز إلى تسيير لامتمركز للدولة.

لجنة التتبع في عمل

تأمل منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا أن تكون تجربة جهة الشرق غنية بهذا البعد الجديد لكي تشمل كامل التراب الوطني، ثم بعد ذلك لتهيئة ظروف الانتشار في مجمل القارة الإفريقية التي تم تقديم خمسة عشر طلبا بشأنها إلى سلطات جهة الشرق وإلى المملكة المغربية قصد تقاسم تجربة الكوتشينك الترابي، وذلك بمناسبة القمة الأخيرة لـ ««أفريستي» في دجنبر 2015 بجوهانسبورغ بإفريقيا الجنوبية.

لكي نتعرف جيدا على منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا

منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا (CGLU-A) هيئة عليا وصوت موحد يضمن تمثيلية الجماعات الترابية للقارة الإفريقية.

تضم 40 اتحادا وطنيا للقارة، وكذا 2 000 مدينة بها أزيد من 100 000 نسمة. تمثل (CGLU-A) من خلال أعضائها ما يناهز 350 مليون مواطن إفريقي.

منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا عضو مؤسس للمنظمة العالمية للمدن والحكومات المحلية المتحدة (CGLU) التي هي فرعها الجهوي بالنسبة لإفريقيا. تتوفر على مقر في مدينة الرباط وتستفيد من الصفة الدبلوماسية بوصفها منظمة دولية بانا-إفريقية.

الرؤية الخاصة بمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا هي أنها تساهم في وحدة وتنمية إفريقيا انطلاقا من الأقاليم. وأهم أهدافها هي :

- الدفع بعجلة اللامركزية بإفريقيا والاعتراف بالجماعات الترابية كواحد من مستويات الحكامة الاجتماعية المستقلة المتميز والمكمل للحكومة الوطنية ؛
- دعم خلق وتقوية قدرات الجمعيات الوطنية للجماعات الترابية وأعضائها لأجل تقديم خدمات أفضل لصالح الشعوب والانخراط في حوار مهيكل مع الحكومات الوطنية وبقية المكونات ذات الدخل في تطبيق اللامركزية ؛
- تسريع ديناميكية الجماعات الترابية للقارة لأجل المساهمة في التحول من «إفريقيا الأمم» إلى «إفريقيا الشعوب» ؛
- سند التعاون بين الجماعات الترابية وبصفة خاصة التعاون اللامركزي العابر للحدود، لتغليب كفة الإدماج الجهوي وضمان تسيير أفضل لتدفقات المهاجرين وكذلك الإسهام في تفادي الخلافات وتدبيرها إن وُجدت ؛
- تنظيم تبادل التجارب والممارسات الجيدة بين الجماعات الإفريقية وجماعات تنتمي لجهات أخرى، إضافة إلى إرساء أكبر برنامج سياسي بانا-إفريقي للحوار حول اللامركزية والحكامة المحلية وقمة ««أفريستي» على رأس كل ثلاث سنوات.

مؤسسات منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا :

- الهيئة العامة بصفتها الجهاز الأعلى للمنظمة، الذي يجمع كل الأعضاء، ويجتمع كل ثلاث سنوات. فهي تختار أعضاء المجلس البانا-إفريقي للجماعات الترابية ؛
- المجلس البانا-إفريقي للجماعات الترابية هو العضو المكلف بالسهر على تنظيم اجتماعات الهيئة العامة. فهو يجتمع مرة كل عام، ويضم 45 عضوا (9 عن كل جهة من إفريقيا) يمثلون إفريقيا في المجلس الدولي CGLU ؛
- يختار المجلس البانا-إفريقي أعضاء المجلس التنفيذي ورئيس CGLU-A. المجلس التنفيذي هو العضو السياسي لإدارة CGLU-A، ويضم 15 عضوا (3 من كل جهة من إفريقيا)، يجتمعون - على الأقل - مرتين في السنة ويمثلون إفريقيا في المكتب العالمي لـ CGLU ؛
- الرئاسة هي التي تمثل CGLU-A بـ 5 أعضاء (1 من كل جهة من إفريقيا) والذين يُختار من بينهم رئيس CGLU-A ؛
- الأمين العام هو العضو الإداري والمحاسباتي لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا المكلف بالتسيير اليومي، ومكتبه في مقر المنظمة.

يدمج الأمين العام مكاتب جهوية تعمل تحت مسؤولية مدير جهوي. ثلاثة منها تشتغل حاليا، وهي أكرا وغانا بالنسبة لإفريقيا الغربية، وأروشا وتنزانيا بالنسبة لإفريقيا الشرقية، وبريتوريا وإفريقيا الجنوبية بالنسبة لجنوب إفريقيا. أما المكتب الجهوي لنجامينا بتشاد، لإفريقيا الوسطى فهو قيد الإنشاء. رئاسة CGLU-A موجودة (2016-2018) بمدينة دكار بالسينغال وممثلة في شخص عمدتها السيد خليفة أباباكار سال. أما رئاسة REFELA فتحضنها مدينة باغانغتي بالكاميرون والممثلة في شخص عمدتها السيدة سيليستين كيتشاكورتيس. الأمين العام لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا هو السيد بيير إيلونغ مباسي ذو الجنسية الكاميرونية.

«تحسين الحكامة ببلداننا لا تقدر بثمن»

خليفة سال
وزير سابق، عمدة دكار

خليفة سال هو عمدة دكار، العاصمة السنغالية، منذ 2009، فهو رئيس منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا. وقراءته لتطور تدبير المجالات الترابية هي على مستوى قاري، تقنية وثقافية في آن واحد. وهو يشير من منطلق خبرته وحكمته، إلى تطور إطارات العمل والتطلعات، وينم عمله عن فهم ومواكبة للتوجه التاريخي. إنها شهادة ورؤية تقدمية ومطمئنة.

سيدي العمدة، ما رأيكم بمنهج الكوتشينك الترابي الجاري بجهة الشرق بالمغرب ؟

إنني أعتبر أنه المنهج الذي تحتاجه إفريقيا لتطوير الطريقة التي يدار بها الشأن العام. يتعلق الأمر إن لم أخطئ بمواكبة الفاعلين على تبني تصرفات وسلوكات جديدة في مواجهة التحديات التي يفرضها عليهم الانتقال من تدبير مركزي نحو تدبير لامركزي للدولة. إن هذه المسألة في جدول أعمال كل الدول الإفريقية التي تؤسس للسياسة العمومية اللامركزية. لذا، فإننا نتابع باهتمام كبير هذه التجربة.

لقد انطلقت المراحل التجريبية لهذا النهج منذ سنتين، ولا يبدو أن هناك لحد الساعة تقييم لنتائجه في الميدان. ألا يمثل ذلك مخاطرة بأن يشكل مرة أخرى إحدى البدع التي لا وقع حقيقي لها على حياة الناس ؟

أنا لا أشاطركم بتاتا هذا الرأي. تذكروا المثل الذي يقول بأن المعزة التي تبقى مربوطة لمدة طويلة بشجرة بواسطة حبل لا تتحرك من مكانها حتى لو أزيل الحبل الذي يربطها بالشجرة. فلقرابة نصف قرن، ظل الأفارقة يعيشون تحت أنظمة مركزية حيث كان يعتبر اتخاذ أي قرار بمثابة تحد للسلطات العمومية.

إن اللامركزية تأتي بمعطى جديد، حيث أنه يقسم شكل السلطة العمومية، التي أصبح لها وجهان شرعيان بشكل متساو : وجه وطني ووجه محلي بالمعنى الواسع يشمل كل مستويات الحكامة ما دون الوطنية. كما أن اللامركزية تقتضي أيضا إغناء الديمقراطية التمثيلية بوضع ميكانيزمات للديمقراطية التشاركية تشجع وتيسر انخراط المواطنين في تدبير الشأن العام.
وبتعبير آخر، فإن اللامركزية تضع كل الفاعلين المعنيين في وضعية تعلم لسلوكات جديدة بالنسبة للتدبير اللامركزي : الدولة والإدارات المركزية، الجماعات الترابية، المجتمع المدني بكل أشكاله. وهذا التعلم ينبغي أن يُواكَب لفترة طويلة، حتى يستطيع الفاعلون أن يتعلموا كيفية التكيف مع أدوارهم الجديدة وأن يُنموا في ما بينهم علاقات جديدة من الثقة والاحترام المتبادل.

فسنتان من الكوتشينك الترابي ليست في نظري كافيتين لتملك هذه الوضعية الجديدة وهذه التفاعلات. وأفهم في هذا الصدد بأن هذه الحاجة في المواكبة الطويلة هي التي تبرر اختيار تشجيع تكوين مجموعة من الكوتش الترابيين في خدمة المجلس الجهوي، والجماعات الترابية، والمجتمعات المدنية بالجهة. ثم إن الأصداء التي تصلنا تدل كلها على الاهتمام الحقيقي بهذا النهج من طرف المنتخبين ومن المجتمع المدني. ويبدو أن هناك بعض الامتعاض من طرف ممثلي الدولة

الذين يشعرون بنسيانهم من هذا المنهج. ألا يشكل هذا الأمر نتيجة أولى واضحة للإدراك والاستقبال الجيدين للكوتشينك الترابي على الأرض ؟

يبقى مع ذلك أن تفعيل هذا المنهج مكلف من حيث الوقت والمال. فقد استثمر مجلس جهة الشرق أزيد من 1,8 مليون درهم في فترة الثلاث سنوات 2014-2016، وعليه دون ريب أن يزيد في الاستثمار حتى تستفيد الجماعات الترابية الأخرى للجهة التي لم تُدرج في المرحلة الحالية لتنفيذ الكوتشينك الترابي. وتساهم الجماعات المدرجة في البرنامج عبر استقبال بعثات التدريب في الميدان. فضلا عن المساهمات الهامة لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا وEchos Communications، اللتان تتحملان أجر مدير البرنامج وأجور المدربين المحترفين المنخرطين في التكوين والمساعدة التقنية.

أتظنون أن مجهودا من هذا الحجم يمكن مواصلته طويلا وفي مقدور كل الدول الإفريقية بالنظر إلى وسائلها الحالية ؟

إن ملاحظتكم حصيفة. الكوتشينك الترابي القائم بجهة الشرق قد يبدو مكلفا من حيث الوقت والمال. إلا أنني أريد أن أعدل هذا التقدير أو الموقف لأسباب عدة. أولا، إنه منهج غير مسبوق في العالم، مما يتطلب استثمارا فكريا قويا لأنه، في الحالة هذه، ليس هناك نموذج يكفي التكيف معه. فانطلاقا من الصفر تقريبا، فنحن في الواقع في مرحلة بحث وتنمية، والكل يعلم أن البحث والتنمية يكلف كثيرا. وهذا هو السبب الذي جعل منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا وEchos Communications تختار أن تستثمر بشكل ملموس.

ثانيا، ولكوني أنا أيضا أدبر أموالا عمومية، يمكن أن أؤكد لكم بأن مجلس جهة الشرق والجماعات الترابية المعنية لم يخوضوا في هذه المغامرة دون أن يتأكدوا بأن حصيلة الكلفة والفائدة إيجابية.

صورة من السماء لدكار، تجتاح ظهر الميناء القريب

وكون الفريق الجديد المسير للمجلس الجهوي منذ الانتخابات الأخيرة لشتنبر 2015 برئاسة السيد بعيوي قد وافق على متابعة برنامج الكوتشينك الترابي يشهد على تقييمه الإيجابي لإسهام هذا البرنامج بالجهة.

من جانب آخر، فأنا من رأيي أن تحسين الحكامة ببلداننا لا تقدر بثمن. حاولوا أن تقيموا نتائج الحكامة السيئة في حياة الإفريقي العادي من حيث تدهور ظروف حياته، وفقدان التقدير الذاتي، وفقدان معنى الصالح العام مما يؤدي إلى أزمة تسيير في جل البلدان، وستدركون أننا لا نستثمر بما فيه الكفاية في هذا النوع من المناهج الذي يمكن من استعادة الثقة بين المواطنين والحاكمين، وفي أسس شرعية السلطة العمومية وسير دولة القانون.

كلمة أخيرة ؟

اسمحوا لي في الختام أن أحيي بعد نظر السلطات المغربية بقبولها لرهان التجديد في مجال حاسم بالنسبة لبلداننا.

لقد شاهدت أثناء قمة المدن الإفريقية الذي انعقد بجوهانسبورغ في نهاية نونبر/ بداية دجنبر 2015، كيف عبرت العديد من الدول الإفريقية عن اهتمامها بمنهج الكوتشينك الترابي الذي تم بجهة الشرق للمغرب.

كما أنني لاحظت نفس الاهتمام والفضول من طرف الجهات المغربية الأخرى الحاضرة في نفس المؤتمر. وأظن بالتالي بأن الوقت قد حان لتنظيم لقاء كبير لتقاسم خبرة الكوتشينك الترابي من أجل بناء برنامج حقيقي للتعاون جنوب-جنوب حول هذا المنهج.

الكوتشينغ الترابي تفعيل فكرة متميزة في سياق متجدد

ڤوتيي بريڤو
مدير البرنامج

يعد الكاتب فاعلا بلا حدود وهو أحد مؤسسي الكوتشينغ الترابي، ويدير برنامجه بجهة الشرق. ولكونه فاعلا جمعويا أيضا، فإن مساره منقاد لبناء عالم عادل ومنصف. ولأنه فاعل قدير، فلقد مزج بين محورين أساسيين : تنمية المجالات الترابية وتدبير الفِرق. ولكونه فاعل ملتزم فإنه يُسخر وقته للابداع في مهنته.

الكوتشينغ الترابي، ثمرة نضوج وحصيلة مسار ابتدأ بالمغرب فمن الفكرة إلى التجسيد في إطار مناهج وأدوات، مرورا بالتساؤلات التي تطرحها النزاهة الفكرية، نهجا قابل للتجريب، على نطاق ضيق ثم على مستوى جهة، وهي جهة الشرق، حيث يتطور البرنامج الآن منذ سنتين.

فكرة مبدعة في إطار الانطلاقة القوية لـ «الجهوية المتقدمة»

لقد انتهت بعض الجماعات إلى أن التنمية قد لا تكون في الموعد رغم الوسائل الكبيرة المعبأة، بما فيها المساهمات الأجنبية، حينما يتعذر الحوار بين أفراد الجماعة، ومصالح الدولة وأطراف أخرى في ترابها.

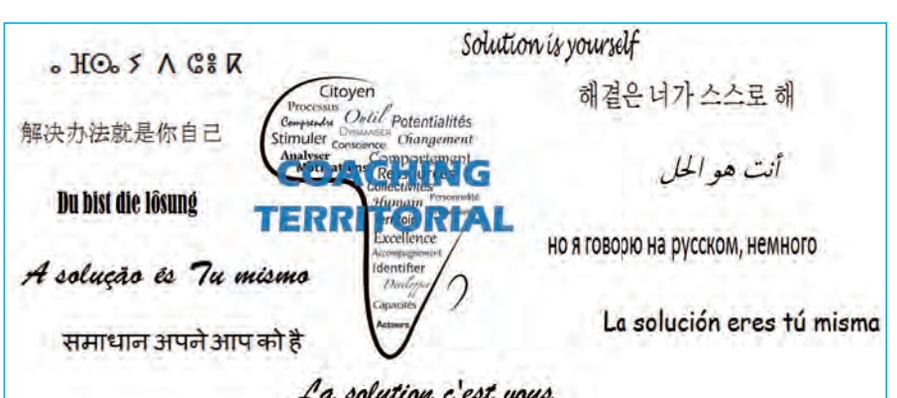

هذا ما يفسر المآزق الناجمة عن العامل البشري من خلال سلوك الفاعلين المعنيين. وتُظهر المقاربة المعرفية والسلوكية بأن أنماط التفكير العقلية تفسر قدرتنا على الحوار ومنح الثقة أو عدمها. كما أن قراراتنا تتأثر بالارهاق. فمعرفة كيفية اشتغال عقلنا هو إذا مفتاح القرارات المعقولة والمستنيرة. هل كانت هذه المقاربة تسمح بمواكبة المنتخبين في ممارسة انتدابهم، بالمناهج المناسبة، في السياق الجديد للديمقراطية واللامركزية الناشئة بإفريقيا ؟

لقد أخذت منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا على عاتقها هذه القضية بعد حصول تطوران إثنان :

- ظهور التعدد الحزبي في تكوين المجالس، مما يسهل التحكم في القدرات على تدبير الخلافات، والوساطة، والتشاور، وتقريب المصالح المتنافسة، في حين أن السلطة تفسح المجال لمنطق الإقناع والتعبئة ؛
- أصبح المجتمع المدني متنبها لتدبير الجماعات، التي أصبحت أقل خضوعا للزعامات، مما يفرض وضع أرضية للحوار، مع ابتكارات مؤسساتية، وأدوات ومناهج للديمقراطية التشاركية التي غالبا ما يكون الزعماء المحليون غير مستعدين لها.

وقد لا تتوافق متطلبات السكان المتزايدة وانتظاراتهم مع حجم الموارد المحدودة للميزانيات المحلية. والربط بين الضرائب المستخلصة وموارد الميزانية تخلق توترات بين الفاعلين المحليين والمنتخبين.
وتشكل المدة المحدودة للانتداب مشكلا آخر، يحد من الالتزام بأهداف تنموية على المدى الطويل، الأمر الذي لا يمكن تجاوزه إلا بتقاسم رؤية مع مجموع الساكنة تضمن استمرارية الإنجازات. فهذه أمثلة ترجع بطبيعة الحال إلى العامل البشري.
إن الأثر الكبير للعامل البشري دفع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا إلى البحث عن مناهج للتدريب التي طُورت على مستوى المقاولة للخروج من المآزق واستحالة الحوار، أو تعبئة الذكاء الجماعي لقيادة التغييرات الضرورية، من أجل تنمية مستدامة. لاسيما أن انتظارات المقاولة وانتظارات الجماعات الترابية مختلفة جذريا، في أهدافها، وآجالها، وطرق تقييمها والمساءلة، وأنماط الزعامة أيضا.
لقد تجند العديد من الشركاء لإنجاز العمل النظري والمنهجي، ودُعيت مؤسسات وخبراء لخلق الأدوات التي ينبغي بلورتها :

- وزارة الداخلية، وخاصة مديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية ؛
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ؛
- الجمعية المغربية لرؤساء المجالس الجماعية ؛
- المنظمة غير الحكومية البلجيكية Echos Communications ؛
- الشبكة المغربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ؛
- خبراء، مثل المرحوم الدكتور حسن زوال، من جامعة ساحل كوت دوبال (دانكرك، فرنسا) أو الاستشاري دومينيك لينوسيي ؛
- فريق من 7 مدربين مغاربة معبئين من طرف منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا.

وقد كانت خصوصيات التطلعات والأهداف تفرض البحث عن تسمية خاصة لهذا المنهج وقد تقرر تسميته الكوتشينغ الترابي، أُحدثت أدواته الخاصة :

- المخطط الاجتماعي الترابي ؛
- ورشة التآزر ؛
- الحوار المنظم ؛
- مخطط العمل ؛
- مركز التفوق، لمساعدة الفاعلين المشاركين في العملية.

ومنذ ذلك الوقت أصبح الكوتشينغ الترابي قابلا للتجريب في حجمه المنشود الذي أعد من أجله.

طلبات الجماعات الترابية المغربية : فرصة حقيقية

رغبت العديد من الجماعات الترابية بالمغرب أن تواكب من أجل تحسين علاقاتها مع المجتمع المدني حول مواضيع ظرفية، مما مكن من التحقق من متانة منهج الكوتشينغ الترابي. وقد قُدمت النتائج الأولى خلال المؤتمر الدولي لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة المنعقد بالرباط سنة 2013.
ولأول مرة ومن هذا الحجم، أعلنت جهة الشرق اهتمامها بهذا المنهج.
وبعد بروتوكول تفاهم موقع سنة 2014، جمع أول منتدى للكوتشينغ الترابي انعقد بوجدة يوم 22 ماي 2015 الفاعلين المؤسساتيين الجهويين (المجلس الجهوي، وكالة جهة الشرق) بدعم من ولاية جهة الشرق، حول المشروع المعروض من طرف منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا.

بعض المواضيع / الأدوات لوحدات التكوين في الكوتشينغ الترابي

- أساسيات التدريب.
- 5S, SPIR مقابلة التدريب وSMART.
- الجهوية المتقدمة، «تنافسية وجاذبية المجال الترابي».
- التخطيط السوسيولوجي للمجال الترابي.
- التنظيم السلوكي، الظلال، الزوايا الخفية.
- الذكاء الترابي، الذكاء العاطفي والحوار المنظم بين الأطراف المعنية.
- استراتيجيات التعلم، مستوى التحكم، تخوفات ومخارج.
- التخوفات المرتبطة بالتغييرات، كشف تقنيات التخريب الذاتي واستراتيجيات الفشل (خطابات مقيدة، ادراكات).
- تدريب الأفكار الكابحة (حكم، أحكام مسبقة).
- تدريب التقدير الذاتي والثقة في النفس.
- دينامية وتفوق ترابي.
- أخلاقيات التدريب.

نونبر 2014، تقديم برنامج الكوتشينغ الترابي بوجدة

إنجـــازات

إرادة سياسية وترسخ جهوي

الإرادة السياسية ضرورية : فهي تسمح بجعل مسألة التنمية فوق كل الحسابات الانتخابية. فالتزام رؤساء المجالس الجماعية والمجلس الجهوي رغم قرب الانتخابات الجماعية وضع البرنامج في مسار مستدام رغم تغيير العديد من الفرق المحلية.
كما مكن الدعم المتواصل للولاية من تنمية علاقات ثقة بين الإدارات والجماعات الترابية. وهذا الأمر كان ضروريا ولم يكن بديهيا .

مجموعة من المدربين الخبراء لإعطاء الانطلاقة للدينامية

لقد تم تكوين مجموعة من الخبراء لتقاسم أدوات الكوتشينغ الترابي بجهة الشرق. وقد جاء المدربون المغاربة المعتمدون كل شهر إلى مدينة وجدة لإجراء دورات تكوينية، وتنظيم ورشات عمل وتقاسم تجاربهم الغنية.
من جهة أخرى، تم تكوين فريق عملي لقيادة البرنامج يوميا . وقد تم وضع عدد من موظفي المجلس الجهوي رهن إشارة البرنامج. كانت مساهماتهم ثمينة بفضل معرفتهم بالمسالك الإدارية وبالأنظمة الجديدة التي تحكم الجماعات الترابية.
انضم عشر طلبة من الجهة إلى الفريق وشاركوا في الإنجازات وطوروا بالتالي تجربتهم. وقد راهنوا على المناصفة والتنوع وقاموا باستطلاعات ميدانية واهتموا بالتواصل وانفتحوا على القضايا الجهوية الكبرى.

تكوين لجنة للمتابعة الجهوية وتكوين مدربي المستقبل

لقد شُكلت لجنة جهوية للمتابعة بتعاون مع الشركاء الذين تمت الإشارة إليهم والهيئات الجهوية الأخرى (المركز الجهوي للاستثمار، التعاون الوطني، جامعة محمد الأول، الخ.). وهي تجتمع كلما اقتضى الأمر لتبادل الأفكار والمعلومات وخلق تآزر في الجهود. وقد شكل التعرف على المدربين المستقبليين لتكوينهم أولوية فريق التنسيق. وقد تم تلقي 200 ترشحا بعد الإعلان عن طلب الترشيحات، وانتقي 60 شخصا منها من أجل مقابلة فردية مع المدربين المكونين. وقد احتفظ بـ 28 مرشحا لتلقي التكوين ابتداء من دجنبر 2014. وقد مكن اختبار داخلي في نصف المرحلة 21 مرشحا من متابعة التكوين (الذي مازال جاريا). ويناوب مسار الكوتش الترابيين المتعلمين بين وحدات للتكوين ومهمات (2 إلى 3 أيام) بجماعات ترابية بالجهة لتجربة (صندوق عدة الكوتش الترابي) حول مواضيع يختارها المجال الترابي المستقبل (16 بلدية وجماعة من كل الأقاليم).

مشاركة الجماعات والمجتمع المدني

منذ 2014، رغب رؤساء مجالس جماعية المشاركة واستقبال كوتش ترابي. وقد تم بالنسبة لكل جماعة مترشحة توقيع مذكرة تفاهم مع الشركاء في المشروع وطرحت على المجلس الجماعي. ويتم اختيار مواضيع الكوتشينغ الترابي خلال الجولة الميدانية بالجماعة بمشاركة جمعيات المجتمع المدني والمجلس.
من أجل تحسيس المجتمع المدني، تم تنظيم منتديات في كل أقاليم الجهة، حيث تم عرض منهج الكوتشينغ الترابي. وقد شكلت هذه المنتديات فرصة لتقاسم الأدوات الأولى للكوتشينغ الترابي في إطار تكوينات صغيرة. وقد شارك في هذه المنتديات زهاء 1 000 شخص سنة 2015. وسيتم تجديد العملية سنة 2016 لإشراك كل القوى الحية للمجالات الترابية في التفكير حول المخطط الجهوي لتنمية جهة الشرق.

التحديات المقبلة

هناك ثلاث تحديات رئيسية بالنسبة للمسؤولين والشركاء في المشروع :

- إعطاء الانطلاقة للقافلة المتنقلة للكوتشينغ الترابي (انظر المقال المخصص لذلك في الصفحتين 52 و53) عبر جهة الشرق، وجهات أخرى وربما بلدان أخرى ؛
- استعمال الكوتشينغ الترابي كأداة مجددة للتنمية الاقتصادية المحلية ولجاذبية المجال الترابي، ورفع مساهمة الفاعلين الاقتصاديين في مجال الكوتشينغ الترابي ؛
- جعل جهة الشرق قاطرة للتنمية البشرية المستدامة على صعيد المجالات الترابية، مع مؤهلات للتعاون نحو الجهات الأخرى للمغرب والبلدان الإفريقية الأخرى في إطار التعاون جنوب-جنوب.

بعض أرقام الوقع

نقدر أن وسائط الاتصال التقليدية أو الافتراضية قد مكنت من ربط الاتصال في ما بين أكثر من 000 500 شخص. وقد شارك 500 شخص بالجهة وانخرط 500 1 في مختلف الأحداث. وقد تم تقديم 109 2 يوم تكوين × مشارك وعبئ وعولج 845 استبيان تقييم. وقد شملت العملية 16 بلدية وجماعة في 7 أقاليم بالمنطقة الشرقية.

أهداف وآثار البرنامج

- خلق وتنشيط قدر المستطاع تآزرات / فضاءات النقاش بين الفاعلين المحليين، أي المنتخبين، والمجتمع المدني والسلطات المحلية.
- تعبئة الفاعلين حول موضوع خاص من أجل حل مشكل أو تشجيع التنمية المستدامة للمجال الترابي وخاصة تنمية جهة الشرق للمغرب.
- تركيز الاهتمام على البعد السلوكي (التدريب) حتى يتبنى كل فاعل مواقف مساعدة على قيام حوار بناء ويغني مساهمة الكل مع عناية خاصة بمقاربة النوع.
- تعبئة أولية للموارد والقوى الحية للمجالات الترابية في إطار منهج القرب.
- في النهاية، المساهمة في الزيادة في قدرة مؤسسات الدولة (سواء كانت وطنية، جهوية أو محلية) على تكييف مواقفها، ومساطرها وإجراءاتها، مع الحكامة الجديدة اللامركزية، وتنمية قدراتها لمواكبة الجماعات الترابية ومجموع الفاعلين في هذا المحيط الجديد للحكامة العمومية الذي رسمه دستور 2011.

الهجرة حليفة التنمية المحلية

أنا فونسيكا
مكلفة بمهمة
المنظمة الدولية للهجرات

تظل «الهجرة والتنمية» موضوعا أساسيا بقدر ما هو متكرر. وقد كرست له مجلة Oriental.ma عددا خاصا. لقد شاركت المنظمة العالمية للهجرات في برنامج الكوتشينغ الترابي وجعلت منه أحد المواضيع التي تم التطرق إليها من لدن الجماعات المعنية. والمواكبة المطلوبة لهذه المنظمة هو ترجمة لخبرتها. وتعتبر فجيج نموذجا مثاليا لذلك.

لقد أصبحت الهجرة توجها قويا ما فتئ يتعقد كلما ازدادت شموليته. وهذا الأمر يحتاج إذا إلى حوارات متواصلة ومتجددة على الصعيد العالمي، وعلى الصعيد المركزي (أو الوطني) بل وعلى الصعيد المحلي. كل ذلك من أجل تبادل وتطبيق أحسن الممارسات في مجال الهجرة، ولكن أيضا في مجال التنمية.

يمثل المغرب نموذجا متعدد الأوجه للهجرة، بالنظر لتاريخه وموقعه على عتبة أوروبا. فهو ليس فقط مصدرا للهجرة، بل أيضا بلدا للعبور وعُرف مؤخرا كبلد استقبال. تقطن به جالية مهاجرة هامة[1] تربطها أواصر قوية ببلدها الأم، كما أنه يستقبل أيضا العديد من المهاجرين والمهاجرات. وهذا النموذج للهجرة يُستكمل بهجرات داخلية تتفاوت أهميتها حسب الجهات، من حيث ديناميتها وجاذبيتها. ورغم سياق مؤسساتي وطني معبئ أكثر فأكثر، فإن الاستراتيجيات الوطنية تجد صعوبات في التأثير على المجالات الترابية.

وبشكل مواز، فإن المجالات الترابية المغربية تواجه حقائق ملموسة ويومية تجعلها في الواجهة وتطرح تحديات كبيرة على مسيري الشأن المحلي. وهذه المجالات الترابية هي التي تعيش في الغالب الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للهجرة.

تظل الهجرة موضوع الساعة بالمغرب

الهجرة، تحدي وفرصة للمجالات الترابية

إذا كان من المهم أخذ الهجرة بعين الاعتبار لإعداد السياسات العمومية على المستوى الوطني، فالأمر كذلك بالنسبة للمستوى الترابي. فهذا هو المستوى الذي يتم فيه الشعور بأسباب وآثار الهجرة، وهي تحديات دائمة يتوجب رفعها من قبل المسؤولين والفاعلين المحليين وعلى رأسهم المنتخبون المحليون.

في المغرب، يجد هذا التحليل مبرراته بشكل خاص، مع الجهوية المتقدمة التي تعرف اليوم انطلاقتها... بالنظر لدور الجماعات الترابية في تنشيط التنمية المحلية وبقربها من المجتمع المدني، وبفضل معرفتها وقربها من المجال الترابي، تعتبر فاعلا أساسيا في أقلمة الاستراتيجيات الوطنية على المستوى الترابي، وفي صنع سياسات عمومية ملائمة وناجعة، لاسيما من خلال تسيير وجمع المعطيات، لكن شريطة أن تستفيد من دعم مؤسساتي، وأن تُدعم قدراتها بشكل مناسب وهادف، وأن تُزود بالأدوات اللازمة. وهذا يفترض أيضا أن تمتلك

المجالس الجهوية هامش الحركة التي توفرها لها اختصاصاتها الجديدة.

ولقد انضمت المنظمة العالمية للهجرة لمواكبة هذه المبادرة المشتركة من أجل التنمية والهجرة، وهو البرنامج المشترك الشمولي الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمنظمة العالمية للهجرة، ومركز التكوين التابع لمنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للنساء، والمندوبية العليا للاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومعهد الأمم المتحدة للتكوين والبحث، والذي تموله اللجنة الأوروبية والوكالة السويسرية للتنمية. وتعمل المبادرة المشتركة من أجل الهجرة والتنمية على تشجيع الهجرة لفائدة التنمية المحلية. وهي تُفعل على المستوى الشمولي في ثمان دول[2]، وتمكن من خلق شبكات لمبادرات الجماعات الترابية به، خبراء وخبيرات حول القضايا المرتبطة بالهجرة وتدبيرها على المستوى المحلي[3].

الهجرة الموسمية نحو إسبانيا

وتتدخل بالمغرب، المبادرة حاليا في 3 جهات : جهة الشرق، وجهة سوس-ماسة وجهة درعة-تافيلالت. وفضلا عن دعمها للممارسات الجيدة على الصعيد المحلي، فإن من بين أهداف المبادرة تعزيز قدرات الفاعلين المحليين وتشبيكهم لتسهيل اندماج الهجرة في التخطيط المحلي. وكمثال على ذلك، فقد استطاع الفاعلون بفجيج من لقاء شركاء بسبع دول أخرى من المبادرة بمركز التكوين بتورينو (إيطاليا) التابع لمنظمة العمل الدولية، في يوليوز 2015. كما تمكنت جهة سوس-ماسة وإقليم كارشي (اكوادور) من تعزيز التعاون اللامركزي بفضل موضوع الحركية البشرية، في خريف 2015.

المنظمة العالمية للهجرة، شريك للمجلس الجهوي لجهة الشرق

منذ 2001، أرست المنظمة العالمية للهجرة عملها بعدة جهات مغربية، ومنها جهة الشرق التي تحظى بعناية خاصة. وجهة الشرق مع جهة سوس تعتبران تاريخيا من المناطق الأصلية للجالية المهاجرة المغربية، وهي بالتالي منظمة داخل نسيج جمعوي قوي، لكن هذه الجهات تعد أيضا مناطق عبور منذ أكثر من عقد من الزمن. وتتدخل المنظمة طبعا في هذه الجهات في إطار المساعدة المباشرة للأشخاص وفي مجال صحة المهاجرين والمهاجرات، وأيضا في إطار مكونها «هجرة وتنمية محلية» بالضبط في إطار المبادرة المشتركة من أجل الهجرة والتنمية. وهذا الدعم قد شمل في الأول مشروعا جميلا أطلق عليه إسم «*استثمارات ونقل مهارات المهاجرين من أجل إنعاش الزراعة المتنوعة في واحة فجيج*[4]». وبعد ذلك، ركزت المنظمة العالمية للهجرة على تعزيز قدرات الفاعلين المحليين.

في يوليوز 2015، قرر مجلس جهة الشرق ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا والمنظمة العالمية للهجرة، أن ينخرطوا في دورة لتعزيز قدرات الفاعلين المحليين في مجال الهجرة والتنمية، وخاصة عبر برنامج الكوتشينغ الترابي. وقد تجسد هذا الالتزام أيام 16، و17 و18 فبراير 2016، بجامعة محمد الأول لوجدة، بتنظيم التكوين الجهوي الأول لجهة الشرق لفائدة الفريق الجديد للمجلس الجهوي وشركائه الترابيين في مجال الهجرة والتنمية. وهذا التكوين الذي سخرت له

السيدة بودراع، خبيرة بمركز التكوين التابع لمنظمة العمل الدولية

المنظمة خبيرة من مركز التكوين التابع لمنظمة العمل الدولية بتورينو، تم تقديمه انطلاقا من أداة تسمى «علبة الأدوات للمبادرة المشتركة من أجل الهجرة والتنمية».

ولقد تابع هذا التكوين باهتمام حوالي 30 مشاركا ومشاركة (منهم حوالي عشر منتخبين جهويين، وإقليميين ومحليين، وأطر من المجلس الجهوي، وكوتش ترابيين، ومصالح مستقلة، كوكالة التنمية الاجتماعية، واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، والجمعيات المحلية، والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة والمديرية العامة للجماعات المحلية)، وقد شاركوا في صياغة أفكار خلاقة لجهة الشرق خلال أشغالهم.

تسليم الشواهد للأشخاص المكونين يوم 18 فبراير 2016

وقد ساهم مجموع المشاركين والمشاركات في إعداد مخطط عمل منسجم لإدماج الهجرة في التخطيط التنموي للجهة.

الهجرة في خدمة التنمية المستدامة والشاملة

تنطلق المقاربة التي تنهجها المنظمة العالمية للهجرة في إطار المبادرة المشتركة من أجل الهجرة والتنمية من ملاحظات بسيطة جدا.

«علبة الأدوات للمبادرة المشتركة للهجرة والتنمية»

إن هذه العُدَّة التكوينية التي أنجزت بشكل تشاركي في يونيو 2015 بالمركز العالمي للتكوين التابع للمنظمة الدولية للعمل بتورينو، إيطاليا، خلال تدريب نظمته المبادرة المشتركة من أجل الهجرة والتنمية، توفر أدوات مرنة وكاملة للفاعلين المحليين (سلطات محلية، جماعات ترابية، مجتمع مدني، جمعيات مهاجرين، جامعات، منظمات دولية، الخ.) تتعلق بالطريقة التي ينبغي أن يتم بواسطتها إدماج الهجرة في التخطيط التنموي المحلي، من أجل استثمار أفضل لمؤهلات التنمية للهجرات.

وقد تم تصميم محتوى «علبة الأدوات» كاستجابة مباشرة لحاجيات نوعية متعرف عليها من طرف الفاعلين المحليين والمهنيين الذين يعملون في قضايا الهجرة والتنمية. ويغطي هذا الطاقم التكويني نطاقا عريضا من الأسئلة العملية المرتبطة بالتنمية المحلية بفضل وحداته الستة. والوحدة الأولى والرئيسية إلزامية بينما الوحدات الخمسة الأخرى فهي اختيارية حسب اهتمامات المشاركين.

ويشمل «علبة الأدوات» أيضا سلسلة من الممارسات الجيدة، ولائحة من الموارد والدروس الإضافية وكذا سلسلة من الموارد الأساسية تم انتقائها من لدن شركاء المبادرة، بإمكانها أن تقدم دعما إضافيا ونصائح للفاعلين المحليين في جهودهم في مجال الهجرة والتنمية.

من اليمين إلى اليسار، السيد مصباحي، نائب رئيس المجلس الجهوي لجهة الشرق، السيد الكورجي، الكاتب العام للولاية، السيد بنقدور، رئيس جامعة محمد الأول والسيدة فونسيكا، خلال انطلاق التكوين «صندوق عدتي للمبادرة المشتركة من أجل الهجرة والتنمية»، يوم 16 فبراير 2016.

أولا، من الواضح أن الهجرة، إذا تم تدبيرها بشكل جيد، يمكن أن تشكل فرصة حقيقية للتنمية. ومن جهة أخرى، على الصعيد المحلي، فإن الجماعات الترابية هي فاعل أساسي في تحفيز وتنشيط وتنسيق اندماج الهجرة في خدمة التنمية.

صفحة الاستقبال لموقع www.migration4dévelopment.org

فالهجرة على الصعيد المحلي، يمكن أن تعتبر كوسيلة لفهم التنمية الترابية بشكل مستدام وشامل. وبالفعل، فإن مقاربة «هجرة وتنمية محلية» التي تطورها المبادرة المشتركة من أجل الهجرة والتنمية تظهر أنه، بتناول مسألة الهجرة، فإن الجماعات الترابية بوسعها ليس فقط تعزيز الحكامة والتماسك الاجتماعي، بل أيضا تحسين عرض الخدمات العمومية على المستوى الترابي مع تنشيط السوق المحلية. وهي كلها عناصر فهمها جيدا الفريق الجهوي المعبأ بتنوعه للأيام الثلاثة لفبراير. ويبدو بجلاء أن الجماعات الترابية تضطلع بدور هام في هذا المجال :

- تنشط مشاركة السكان وكذا مشاركة الجالية المهاجرة ؛
- تقدم خدمات ترابية لفائدة الساكنة والجالية المهاجرة والقطاع الخاص ؛
- ولكونها مخططة للسياسات العمومية الترابية، فبإمكانها تحفيز التنمية الترابية مع تيسير الاندماج والتماسك الاجتماعي.

السيدة الكوش، كوتش ترابية تنحدر من فجيج وموظفة بوكالة التنمية الاجتماعية

واليوم حيث تنطلق العمليات الأولى للتخطيط الترابي لـ «الجهوية المتقدمة»، فإن المنظمة العالمية للهجرة معبأة أكثر من أي وقت مضى إلى جانب شركائها الجهويين لدعمهم على أخذ الهجرة بعين الاعتبار وتحملها بشكل أفضل من أجل التنمية الترابية.

1- أكثر من أربعة ملايين، المصدر : مغاربة الخارج 2013. مرصد الجالية المغربية المقيمة بالخارج. مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج.

2- إكوادور، كوستاريكا، سلفادور، المغرب، السنغال، تونس، نيبال والفيليبين.

3- انظر أرضية المبادرة المشتركة من أجل الهجرة والتنمية وكذا وحدتها للدعم على http://www.migration4development.org

4- مشروع أقيم من طرف جمعية من الجالية FAF-MF والجمعية المحلية للتعاونيات الفلاحية لفجيج والجماعة الحضري لفجيج.

التكوين لمكافحة الأحكام المسبقة : مشروع مدرسة للعيش المشترك

بيار بيلاند
المنظمة غير الحكومية Echos Communications

إن الكوتش الترابيين يحملون للمجالس الجماعية قيما تربوية، كقبول الاختلاف ومكافحة الأحكام المسبقة التي تجمد الحوارات وتقيم مسافات يصعب اجتيازها. ومدرسة العيش المشترك تقدم حلولا فورية وتهيئ المستقبل بالتأثير على السلوكات منذ سن مبكرة. فالتدريب إذا له فائدة على كل الأجيال.

في 10 فبراير 2016، عرف مقر مجلس جهة الشرق انطلاقة مشروع مدرسة العيش المشترك لجهة الشرق. ويهدف هذا المشروع الذي أعطت انطلاقته المنظمة غير الحكومية Echos Communications، إلى تحسين العيش المشترك داخل المؤسسات التعليمية لمستوى الابتدائي.

ويعمل المشروع بالخصوص على وضع أنشطة ترفيهية تعزز تماسك المجموعات وقدرتها على العيش مع أشخاص من أصول مختلفة.

ويرمي مشروع مدرسة للعيش المشترك أيضا إلى تكوين مدرسين في مجال تفكيك الأحكام المسبقة، سواء بين الأطفال أو بين الكبار والأطفال. وتضطلع بهذا المشروع شراكة غير مسبوقة، إذ نجد فيها المجلس الجهوي، والولاية، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، ووكالة جهة الشرق، وأيضا فاعلين على الصعيد الوطني، كالفدرالية الوطنية لجمعيات أباء وأمهات تلامذة المغرب، وعلى الصعيد الدولي كمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا واليونسيف.

تعريف القاموس

الحكم المسبق هو :

- حكم حول شخص، أو شيء، مكون مسبقا حسب معايير شخصية والذي يوجه سلبا أو إيجابا المواقف اتجاه هذا الشخص أو هذا الشيء. يقال : *له حكم مسبق اتجاه أحد ما ؛*
- رأي متخذ دون بحث، غالبا ما يفرضه الوسط أو التربية. يقال : أحكام مسبقة خاصة بطائفة ما.

دعم فوري للسلطات الجهوية

يُظهر دعم السلطات الجهوية الصلة بين التعليم والمجال الترابي عبر سؤال بسيط : كيف ننمي مجالا ترابيا ما ؟

والجواب عن هذا السؤال يأخذ في الاعتبار مجموعة كبيرة من الجوانب الاجتماعية، والجغرافية، والاقتصادية أو السياسية كذلك. وهو يعتمد استراتيجيات مختلفة، ومجموعة من الاختيارات، وفي النهاية يستند على الرأسمال البشري الذي يكون المجال الترابي. وهو رهان حاسم.

وقد استوعبت دول كالولايات المتحدة الأمريكية الأمر، حيث أنها بواسطة نظام تعليمي معتمد على التميز، تستقطب الأدمغة من العالم بأسره، لكي تساهم في خلق ثراء ثقافي، وبشري واقتصادي يحاول الكثيرون محاكاته. لقد كانت الحالة الصحية للتعليم بالمغرب موضوع العديد من التقارير والتي تظهر أحدثها مثلا صعوبات ترتبط بالتعريب. وقد أشار بحث قامت به مؤخرا جامعة محمد الخامس بالرباط وجامعة ألاباما بالولايات المتحدة الأمريكية،

إلى صعوبات التمكن من اللغة العربية سواء من طرف المدرسين أو التلاميذ، في إشكالية تعليم العلوم. إنها إحدى جوانب الإشكالية.

التحلي بالهدوء لنتعلم بشكل أفضل

يكمن جانب آخر من الصعوبة في جودة تعلم الأطفال. وهي تخضع لسلسلة من المعايير، ومنها البيداغوجيا بالطبع، ولكن أيضا الشعور بالراحة عند الطفل. وبتعبير آخر، فإن طفلا يتعرض للإهانة، أو الوصم أو تعنيف نفسي أو جسدي من طرف أقرانه أو من طرف الكبار، ستكون لديه صعوبة أكبر في التعلم مقارنة مع طفل يعيش في وسط هادئ ومريح. وإذا كانت حقوق الطفل تفرض أن تحارب مثل هذه الوضعيات، فإن الاقتناع بأن أنواع الوصم والعنف تؤثر مباشرة على محفزات الطفل على التعلم، يساعد على تعزيز مقاربة مبنية على الحقوق الإنسانية.

عندما يجرح الطفل جراء تصرفات مجحفة وعدوانية، فإنه يقضي وقته في التفكير في ما يتعرض إليه عوض أن ينكب على التعلم. وإذا كانت الظاهرة سهلة الفهم في الغالب، فالصعوبة في تغيير هذه الوضعيات يستند على سلوكات أزلية في البشرية. والمشروع الذي يقوده الشركاء لا يدعي إحداث ثورة في النظام التعليمي ولكن إلى تحسين العيش المشترك، الذي يعتبر شرطا هاما لجودة التعلم.

مشروع يثريه المغرب في فترات منتظمة

هذا المشروع نموذجي في مهده لأنه تغذى بمراحل مختلفة ببلجيكا وبالمغرب. وقد عرف النور ببلجيكا سنة 2011، وقد تمثلت نسخته الأولى في إعطاء ثمان تنشيطات من ساعة ونصف للواحدة في أقسام الرابعة والخامسة من الابتدائي.

وتعمل هذه التنشيطات على العلاقة مع الاختلاف، وخاصة مع إفريقيا، لفائدة أطفال مدعوين إلى التعايش في ظل تنوع ثقافي متزايد ببلجيكا. فمن الشائع أن نجد أطفالا ينتمون لحوالي 40 جنسية مختلفة بمدارس بروكسيل أو غيرها... وبلجيكا تظم فوق ترابها مثلا أكثر من 000 500 شخصا من أصل مغربي يتوفرون على الجنسية المزدوجة.

وفي سنة 2013، تم أول نقل للتجربة مع جمعية «Petits Débrouillards du Maroc» قبل أن تتم تجربة أوسع بجهة الدار البيضاء الكبرى سنة 2014. وقد سجل هذا المشروع، الممول من طرف المنظمة العالمية للهجرات للمغرب، نتائج أكثر من مشجعة : حوالي 30 منشطا مدرسيا، مكونين ضمن مدرسين وآباء تلاميذ، ومدربين وحوالي 20 تدخلا بالمدارس، وقد همت هذه التنشيطات 659 طفلا منتشين بالمشاركة فيها.

وقد أظهرت دراسة للأثر تطورا لسلوكات الأطفال نحو المزيد من التسامح والاندماج لأولئك الذين يبدون «مختلفون». وقد بدت التنشيطات بالفعل لعوبة جدا - مما سمح بالإدماج بواسطة الضحك - ولكن أيضا فضاءات للكلمات المؤَمنة التي سمحت بالحديث عن عواقب التمييز بين الأطفال. وقد أظهر تقرير المنظمة العالمية للهجرات أيضا دعما بارزا لإدارات المدارس، بالعالم الحضري أو ضواحي المدن أو بالوسط القروي. وقد أشار آنذاك السيد محمد قنوش، رئيس الفدرالية الوطنية لجمعيات آباء وأمهات تلاميذ المغرب، بأن جمعيته، الشريكة منذ ذلك الوقت، تلقت عددا كبيرا من طلبات المشاركة من مدارس أخرى بالجهة.

ردود فعل إيجابية جدا

لقد مكنت ردود فعل الآباء، والمدرسين ومدراء المدارس المنظمة غير الحكومية البلجيكية من بناء مشروع مدرسة العيش المشترك ببلجيكا، باستيعاب آراء التحسين القادمة من المغرب، وخاصة مسألة التتبع. فلا ينبغي بالفعل أن نكَون الأشخاص لكي يصبحوا صالحين للعمل بالأقسام أو المدارس، بل ينبغي كذلك

خبير بلجيكي، مختص في مجال الأحكام المسبقة، يأتي في مارس 2016 لتحسيس الفاعين ببعد العيش المشترك وتفكيك الأحكام المسبقة.

بعد ذلك، في أبريل 2016، يبدأ المكون البلجيكي بتكوين حوالي 30 مكونا في ميدان تحسين العيش المشترك وتفكيك الأحكام المسبقة : تكوين في 9 أيام يتألف من عدة أجزاء.

بعد تكوينهم، يتوجه المكونون إلى المدارس لتكوين مدرسين متطوعين بدورهم.

بعد يومين من التكوين لدى المدربين، يبدأ المكونون في متابعة المشروع وتنشيطات بالمدارس، والذي سيجري إلى غاية ماي 2017.

من بين أنشطة التتبع، تكمن إحداها في الخروج بميثاق للعيش المشترك يساهم في إحداثه الأطفال. وستتوفر كل مدرسة على ميثاق أو أكثر للعيش المشترك.

وفي نهاية المشروع، سيحتفي بالإنجازات المحققة وكذا بمواثيق العيش المشترك، في حفل خاص.

حقيبة بيداغوجية

تستفيد كل مدرسة مشاركة من حقيبة تظم :

- كتيبا مكونا من مقالات تعالج السلوكات والأحكام المسبقة ؛
- كتيبا بيداغوجيا للتنشيطات التي ينبغي القيام بها في القسم ؛
- أفلام فيديو تُفصل مراحل تنفيذ المشروع ؛
- مسرحية بعنوان ألف صديق، تمكن من التحدث عن السلوكات وقيم العيش المشترك.

وكل هذا سوف يترجم ويولف للعربية من أجل تسهيل النقل والتملك على المستوى المحلي.

أربع مفاهيم أساسية

الفئة : تجميع كيانات قابلة للتمييز وفق قاعدة أو مبدأ. والكيانات المجمعة تتميز إذا بخاصية مشتركة (الأشياء الزرقاء أو الحمراء، الكبار، الصغار، الرجال، النساء...).

الشكل النمطي : مجموعة من المعتقدات متقاسمة حول خاصيات مجموعة من الأشخاص، تستند على إشاعات ملفقة أو مستوحاة من أمثلة يتم تعميمها على الفئة («كل ما هو صغير فهو جميل»، مثلا). وهذه المعتقدات تطبق على مجموعة دونما اعتبار للاختلافات الفردية. ويتعلق الأمر ببناءات ذهنية تعتمد على مجموعة من العوامل : علاقات القوة، تعميم، إغفال وتشويه...

الحكم المسبق : موقف أو اتجاه مجموعة معينة مع نسبة انفعالية الخوف... الحكم المسبق هو حكم قبلي، ونهائي على فكرة مسبقة ومتقاسمة بين أفراد مجموعة.

سلوك يشمل بعدا من نوع «أحب أو لا أحب» تدفع إلى التجنب، أو الشعور بالتفوق، أو شخص أو مجموعة، دون معرفة كافية. إنها انفعالات، تبسيط،

التمييز : سلوك إيجابي أو سلبي نحو مجموعة، نتيجة الحكم المسبق، والمؤدي إلى معاملة مختلفة وغير متساوية لأشخاص نتيجة أصولهم، أو انتمائهم أو آرائهم، الحقيقية أو المفترضة.

مواكبتهم في المرحلة الانتقالية التي تؤدي إلى التمكن الكافي للقيام ذاتيا بما رأوا آخرين يقومون به قبلهم.

تنشيط قسم من طرف مدربي العيش المشترك

إن المشروع الذي يعود اليوم إلى المغرب، والذي أعيد رسمه من طرف الفدرالية الوطنية لجمعيات آباء وأمهات تلاميذ المغرب وEchos Communications، يرمي إلى تكوين مكونين مغاربة من جهة الشرق، ليواكبوا مختلف المدارس في تفعيل برنامج العيش المشترك وتفكيك الأحكام المسبقة.
وفي المجموع، وفي النسخة الحالية، ستستفيد 32 مدرسة من المشروع في كل الأقاليم.

مساهمة الكوتشينغ الترابي

إن الصلة واضحة بين دينامية مجال ترابي ما والتربية، والتفاعلات مع الكوتشينغ الترابي هي إذا متعددة. فالأولى هي طبعا إدخالها بالجماعات من طرف الكوتش الترابيين العاملين بالجهة، بهدف إشراك هذه الجماعات إلى أبعد حد في عالية النهج.

وهناك أثر مضاعف في دعم رؤساء الجماعات الذي بوسعه أن يعطي فورا قوة أكبر للمشروع.
والثانية تكمن في التكاملات بين الأشخاص المكونين الذين سيتوجهون إلى الميدان. فهم قادمون من عدة قطاعات : مفتشون بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، وأشخاص من التربية الوطنية مكلفين بالعنف المدرسي على الصعيد الإقليمي، والعديد من الكوتش الترابيين المستفيدين من التكوين وممثلين للعالم الجمعوي.
وعلينا أن نتصور التكاملات بين خبرة التدريب، والمجال الترابي والتربية. والتي ستفرز لأول مرة جهازا غنيا.
إن تقنيات الكوتشينغ الترابي تنسجم تماما مع فلسفة المشروع. فأي وسيلة أفضل بالفعل بالنسبة للأطفال من أجل استيعاب قيم وسلوكات العيش المشترك غير التي يجدونها بأنفسهم ؟

Tékitoi ؟
لتسهيل إدماج الجميع

أحدثت Echos Communications سنة 2011 بالتعاون مع مؤسسة أبيو، مجموعة تنشيطات سمتها من أنت ؟ وتظم هذه المجموعة أربع وحدات متكاملة :

الوحدة 1

من أنا ؟
هنا، يُعرف الطفل نفسه بشكل غير مألوف، مما يمكنه من القول بأنه لا ينحصر في الفئات التقليدية. وتمكن الألعاب الطفل من تقييم ما يجعل منه كائنا متفردا.

الوحدة 2

من هوالآخر ؟
يجرب الطفل أنه كالآخرين، يميل إلى وضع الآخرين في خانات وألقاب. وإذا كانوا أجانب، فيمكنه أن يعجب بهم أو يتذمر منهم، أو يكرههم دون أن يعرفهم.

الوحدة 3

ما أوجه اختلافنا وتكاملاتنا ؟
تدعو إلى التعرف المتبادل، وإلى تعلم ما يجعل من كل واحد منا كائنا فريدا - حاجة نفسية أساسية - وما يربطنا بالآخر.

الوحدة 4

العمليات الصغيرة
يتعلق الأمر بإنجاز عمليات ملموسة تدعو الأطفال إلى المزيد من الانفتاح على الآخر، ومن الفضول ومن التعرف على الذات.

وهذه الوحدات التي أعدت بالفرنسية ستتم ترجمتها وتوليفها للاستجابة للسياق الثقافي والتربوي لجهة الشرق. ويتعلق الأمر بضمان تحصيل التقنيات من طرف أولئك الذين يقومون بتنفيذها
ومن هنا، تبدو أهمية التقنيات المرتبطة بالكوتشينغ الترابي لتسهيل المسلسل بشكل كبير.

النتائج المسجلة من الآن

في سنة 2011، مع مؤسسة أبيو، باشرت Echos Communications هذا المشروع بـ 4 مدارس بلجيكية.

لقد كان الأمر يتعلق بتقديم التنشيط بـ 8 أقسام. وقد أظهر تقييم وقع التنشيط على الأطفال والذي أنجزته باحثة جامعية تطورا ملموسا على أربع مستويات :

- انخفاض قوي للأحكام المسبقة المبنية على النوع (انقلاب في الآراء) ؛
- انخفاض في الأحكام المسبقة الثقافية (تخفيف حدة تصريحات الأطفال) ؛
- انخفاض تأثير المجموعة على رأي الطفل ؛
- زيادة الرغبة في التواصل مع أشخاص مختلفين.

وتظهر التقديرات بأن هناك تقدما ملحوظا لدى الكبار المكونين، بخصوص فهم الحكم المسبق والتصرفات التمييزية التي تنتج عنه، وكذا في المهارات والسلوكات المطلوبة لتنشيط التكوينات حول العيش المشترك.

تقييم التكوين

لقد اخترنا على سبيل المثال تكوينا لمدة يومين، منها يوم مخصص للحكم المسبق. فحول بلوغ الأهداف، وميزات المكون والكيفية، حصل التكوين على 80% إلى 100% من تقديرات «جيد جدا» من لدن المشاركين والباقي يحمل تقدير «جيد» . وحول «بلوغ الأهداف»، فالتقدير أقل بقليل، بأكثر من 60% بميزة «جيد جدا» والباقي بـ«جيد».
ويقاس أثر التكوين بالقدرة المكتسبة في تحديد المفاهيم وتفسير الحكم المسبق. وهذا المتغير في الموقف الذي كان يقدر بـ «ضعيف» أو «متوسط» في ما قبل، اعتبر «جيدا» من طرف المشاركين عند نهاية التكوين.
وقد يتطور الوعي بالظواهر المرتبطة بالأحكام المسبقة وبتفكيكها كثيرا خلال التكوين، ودرجة الفهم لدى المساهمين يكاد أن يكون ممتازا.
وتبقى المهارات المكتسبة من أجل التغلب على الحكم المسبق، والتأمل وعدم التمييز. وهنا أيضا، فإن التكوين ينقل النتائج من المستوى الأول «متوسط»، إلى «جيد» بل «جيد جدا»، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتعرف على الحكم المسبق.
ويصبح المشاركون بالتالي هم أحسن المدافعين عن التكوين.

يحتفل بانتهاء تكوين حول العيش المشترك في جو من الفرح بالمدرسة

الكوتشينك الترابي في قمة «أفريستي 2015» في جوهانسبورغ بجنوب افريقيا

جان بيير إيلونك مباسي
الكاتب العام لـ «CGLU-Afrique»

لقد ولد الكوتشينك الترابي بأرض إفريقية، كفكرة قوية أتت في أوانها بالقارة. فالحكامة، والديمقراطية التشاركية، واللامركزية والجهوية... أدلة على أن البلدان الإفريقية تسير، وتقيم نماذج جديدة. إن التغيير ليس بالأمر الهين يستدعي الابتكار لمواجهة المقاومات العنيدة. وتتواجد منظمتنا والمغرب والكوتشينك الترابي في صلب المناقشات. وفي جوهانسبوغ، فقد لاقى المنهج آمالا وفسحا لهذا المجال.

تنظم منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة كل ثلاث سنوات أكبر أرضية إفريقية للحوار حول اللامركزية والحكامة المحلية بإفريقيا والتي مازالت معروفة بقمة المدن الإفريقية (أفريستي).

هذه القمة التي أصبح لها صيت عالمي، هي لحظة قوية للقاء بين المنتخبين المحليين والترابيين لإفريقيا. وهي تسعى لأن تكون صدى لصوت زهاء 300 000 منتخبا، من عمداء ورؤساء أو أمثالهم ممن يُسيرون حوالي 15 000 جماعة ترابية تضمها القارة الإفريقية. وتسعى القمة إلى بلوغ 3 أهداف رئيسية :

- أن تكون لحظة لتقييم تسيير سياسات اللامركزية وتقدم الحكامة الجيدة المحلية، وكذا لبرامج التعاون لدعم اللامركزية والحكامة الجيدة المحلية بإفريقيا ؛
- تحديد وتقاسم السياسات، والاستراتيجيات والمناهج والممارسات الجيدة، التي من شأنها أن تساهم في التحسين الفعلي لإطار وظروف عيش الساكنة الإفريقية على الصعيد المحلي ؛
- المساهمة في الإدماج، والسلم والوحدة الإفريقية، انطلاقا من تعبئة الفاعلين المسؤولين في تدبير المجالات الترابية أو المتدخلين فيها، لاسيما حول التحديات والرهانات التي يمكن أن تشكل تهديدا لوحدة إفريقيا، كالهجرة والتعاون الحدودي، والوقاية وتدبير النزاعات، الخ.

وقد انعقدت الدورة السابعة لقمة المدن الافريقية ما بين 29 نونبر و3 دجنبر 2015 بالمركز الدولي للمؤتمرات بساندتون بجوهانسبورغ بجنوب إفريقيا.

وقد تمت بالتعاون مع مدينة جوهانسبورغ، والجمعية الجنوب إفريقية للجماعات الترابية وقطاع الحكامة التعاونية للسلطات التقليدية لحكومة جنوب إفريقيا.

وقد اختير لهذه القمة موضوع «بناء مستقبل إفريقيا : مساهمة السلطات الترابية لإفريقيا مع سكانها في بناء واستشراف إفريقيا سنة 2063»

ورؤية إفريقيا التي قدمتها أجندا 2063 هي على الشكل التالي : «*نطمح إلى أن تكون إفريقيا في 2063 قارة مزدهرة، وتوفر لشعوبها مستوى عيش مرتفع وطيب، وصحة جيدة ورفاهية، وينعم مواطنوها بتربية عالية، وكفاءات مدعومة بالعلم، والتكنولوجيا والابتكار من أجل مجتمع المعرفة. وستكون المدن والمستوطنات الأخرى مراكز للأنشطة الثقافية والاقتصادية، مع بنيات حديثة، وسيكون بإمكان الناس الحصول على كل مستلزمات الحياة، وخاصة السكن، والماء، والتطهير، والطاقة، والنقل العمومي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال. وستكون الاقتصادات محولة بنيويا من أجل خلق نمو متقاسم، وفرص عمل كريم وفرص اقتصادية للجميع...*» (أجندا 2063 - إفريقيا التي نريدها).

لقد ضرب أزيد من 2 500 مشاركا موعدا بقمة المدن الإفريقية لجوهانسبورغ لتحديد الطريقة التي يمكن بواسطتها للسلطات الترابية والفاعلين الآخرين في المجالات الترابية

الإفريقية المساهمة في إنجاز هذه الرؤية ومن أجل تحديد مسار ومراحل مقبولة حتى تتجاوز هذه الرؤية نطاق الأماني وتتجسد عبر استراتيجيات معبئة ومرئية ميدانيا.

وقد شارك في هذه القمة حوالي 20 وزيرا، وما يفوق 1 000 عمدة وسلطة محلية، والعديد من مندوبي منظمات المجتمع المدني، وعاملون في القطاع الخاص، وخبراء مهنيون وجامعيون، وممثلون عن المنظمات الإفريقية، وشركاء في التنمية...

وباختيار موضوع يتمحور حول أجندا 2063، فإن هذه القمة تستهدف ربط الفهم القوي للتوجهات الكبيرة التي لها تأثير على مستقبل القارة خلال السنوات الخمسين القادمة، وعلى المسارات والمراحل التي يجب إتباعها على مستوى المجالات الترابية لتفعيل الأجندا 2063. وقد توقفت القمة بالخصوص عند الاستراتيجيات والسياسات (في مجال التخطيط، والتمويل، وتدبير الموارد، والتكوين، والحكامة والإعلام) التي ينبغي إتباعها على مستواها لكي تساهم المجالات الترابية بشكل ملموس في تحقيق «إفريقيا التي نريد».

وتشمل قمة المدن الإفريقية جزأين مقترنين : فهناك من جهة، مجموعة من المحاضرات على شكل دورات محورية، ودورات مفتوحة ودورات سياسية تعقد بشكل مواز، ومن جهة أخرى، معرض المدن الإفريقية، وهي مكان للتبادل وبورصة للمشاريع والشراكات. وقد كانت تجربة الكوتشينغ الترابي بجهة الشرق حاضرة في جزئي القمة :

- الثلاثاء 30 نونبر 2015، من الساعة السادسة مساء إلى السابعة مساء، برواق المملكة المغربية لمعرض المدن الإفريقية، أقيم لقاء للتبادل حول الشراكات جنوب/جنوب التي ينبغي تطويرها حول تجربة الكوتشينغ الترابي التي تتم بجهة الشرق، جمع 28 منتخبا مغربيا، و33 منتخبا سنغاليا، و10 منتخبا بنينيا و4 منتخبين كاميرونيين ؛
- الأربعاء فاتح دجنبر 2015، من الساعة التاسعة صباحا إلى الثانية عشر والنصف زوالا، خصصت دورة لتقديم «تجربة الكوتشينغ الترابي بجهة الشرق للمغرب»، وهي دورة ترأسها السيد محمد امباركي، المدير العام لوكالة جهة الشرق، وقدمها السيد كُوتيي بريكُو، مدير برنامج الكوتشينغ الترابي.

اتصالات ونشر

انتهز كل من السيد عبد النبي بعيوي، رئيس مجلس جهة الشرق والسيد كُوتيي بريكُو، مدير البرنامج، فرصة الحدث للقاء رؤساء جهات مغربية أخرى، والتحادث مع الوزير المنتدب في الداخلية المغربية، والمساهمة، عبر برنامج التدريب الجهوي، في إشعاع جهة الشرق المغربية على الصعيد الإفريقي.

لقد ظهر ممكنا دعم هام لوزارة الداخلية لمواكبة البرنامج ونشر مكتسباته بالمغرب وخارجه بإفريقيا.

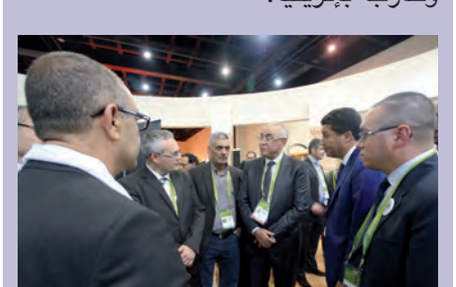

لقد عبر رؤساء مجالس جهات طنجة-تطوان-الحسيمة، وفاس-مكناس والرباط-سلا-القنيطرة عن اهتمامهم ببرنامج الكوتشينغ الترابي وطلبوا بتقاسم أفضل لدروس ونتائج تجربة جهة الشرق من أجل تقييم إمكانية انجاز نفس البرنامج بجهتهم.

ورشة حول الكوتشينغ الترابي : دورة مفتوحة لـ «CGLU-Afrique» بتاريخ 2015/12/01

يعترف الحاضرون في القمة بأن العديد من المبادرات التنموية بتراب مدنهم تواجهها عقبات ومقاومات بل وحتى نزاعات سواء على مستوى تحديدها أو على مستوى تفعيلها، وفي العلاقات بين المنتخبين، وفي داخل الإدارات المحلية، وبين المنتخبين والمجتمع المدني وبين المنتخبين والفاعلين الاقتصاديين.

ومن أجل تجاوز هذه الصعوبات، فإنهم يطالبون بوسائل وكفاءات إضافية لكي يصبح السلوك البشري عاملا للنجاح عوض أن يكون سببا فشل التغييرات المرجوة.

وقد تابع هذه الدورة زهاء مائة مندوب، منهم عدد كبير من السلطات التقليدية والعمداء الأفارقة. ومن بين المشاركين، نشير إلى حضور العديد من المسؤولين المغاربة، ومن

بينهم السيد الشرقي الضريس، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، والسيدة نديرة الكرماعي، العامل، منسقة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وحوالي عشرة موظفين سامين. وفي ختام الدورة، أوصى المشاركون بأن :

• يتمكن المنتخبون من اللجوء إلى الكوتشينغ الترابي من أجل تسهيل العلاقات بين الفاعلين المتدخلين في المجال الترابي ؛

• إنماء وتعلم مناهج متينة والتكوينات الضرورية للتحكم فيها من أجل تفادي مقاومات التغيير وتقوية علاقات الثقة بين المنتخبين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص وممثلي الدولة المركزية ؛

• نشر، على أوسع نطاق، المناهج المعبأة والمهيأة، وكذا الدروس المستخلصة من إعمالها بجهة الشرق للمغرب، بإفريقيا في إطار التعاون جنوب-جنوب.

لقاءات سريعة جنوب- جنوب بين العمداء الأفارقة

رغبة العمداء في تعزيز التعاون جنوب-جنوب مع نظرائهم بالمغرب بالخصوص قوية. وهذه اللحظة الهامة للتبادل بين الجماعات الترابية الإفريقية أظهرت الإمكانات التي يختزنها الكوتشينغ الترابي لتقريب الجماعات الإفريقية والمجتمعات المدنية وخلق روابط ثقة متواصلة.

وقد برهن المدربون المنخرطون في تجربة جهة الشرق (انظر الصورة أعلاه) عن إسهامهم في تسهيل التآزر بين الجماعات الترابية والمجتمع المدني وتسريع تعبئة القوى الحية لفائدة تنمية بشرية مستدامة للجماعات الترابية. وقد استغلوا فرصة القمة لوضع كفاءاتهم في خدمة اللقاء بين العمداء المغاربة والعمداء القادمين من بلدان إفريقية أخرى عبر تنظيم لقاءات سريعة للتعارف.

لم تكن هناك خطابات كبيرة، ولكن فرص للتعارف والتقدير المتبادلين والتبادل حول إمكانيات ربط شراكات ذات فائدة مشتركة في مجال السلوكات البشرية ودورها في ديناميات التغيير والتنمية.

وقد باشر 28 عمدة مغربي، و33 عمدة سنغالي، و4 عمداء ماليين، و10 عمداء بنينيين و4 عمداء كامرونيين، حوارا لأكثر من ساعة حول مواضيع أساسية تهم الميادين الاجتماعية، والفلاحة، والسياحة، والثقافة والسياحة الايكولوجية...

وقد تلى ذلك التوقيع على العديد من بروتوكولات الشراكة يلتزم فيها الموقعون متابعة النقاش لإفراز مشاريع ملموسة.

بعد مؤتمر مدن إفريقية 2015، ظهر اهتمام الجماعات الترابية الإفريقية

بعد قمة جوهانسبورغ، حيث تم تقديم عمل الكوتشينغ الترابي بجهة الشرق مما أثار اهتماما كبيرا بين المشاركين القادمين من كل بلدان القارة، وصلت العديد من التصريحات المعبرة عن هذا الاهتمام. وقد طُلب عبر الكاتب العام لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا، أن يُجرب البرنامج في إطار الجماعات الترابية التي تعلن تطوعها لذلك. استعراض لبعض المجالات الترابية والبلدان التي عبرت عن اهتمامها.

جمهورية البنين

تطلب جماعة أفانكو، القريبة من نيجريا من مجموعة الجماعات بدعم من الوالي المعني، الاستفادة من مواكبة برنامج من نوع الكوتشينغ الترابي، وكذا كل الجماعات التابعة لها. وقد تم التعبير عن دعم هذه المبادرة على المستوى المركزي.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

مدينة باندوندو، المدينة المينائية والعاصمة الإقليمية ترغب في الانطلاق في منهج مماثل لما يتم بجهة الشرق وتطلب إعداد «خريطة الطريق» متشاورة مع البلدية للتقدم في هذا الطريق.

جمهورية الكوت ديفوار

عبرت جماعة تياسال بالجنوب الغربي للبلاد وناحية ياماسوكرو، المدينة-العاصمة، وكذا جماعة البلاتو في قلب أبيدجان عن رغبتهم من أجل مواكبةٍ في مجال الكوتشينغ الترابي منذ 2015.

جمهورية السنغال

عبرت بلدية دكار وجماعات طايبا بياسان وبالو عن اهتمامها ببرنامج مماثل لبرنامج جهة الشرق المغربية، من أجل الانطلاق فيه ابتداء من 2016. وكذا شأن قطاع بامباي، غرب البلاد. وقد قام بنفس المسعى العديد من الهيئات، منها شبكة منظمات غير حكومية في 14 دولة من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

جمهورية تشاد

جماعات صرح وموندو وكومرا من قطاع بار كوح، جنوب البلاد عبرت عن اهتمامها ببرنامج للكوتشينغ الترابي.

إدراج الكوتشينك الترابي ضمن الاستشرافية الترابية

أليون سال
أستاذ جامعي استشرافي
جمهورية السنغال

استشراف الأحداث مهنة صعبة، خصوصا حينما يتعلق الأمر بالمستقبل. الكاتب رجل استشرافي محنّك، وكل ما يمكن أن يكون له أثر على تطور التنمية يحمّس تفكيره. فما يستأثر باهتمامه في الكوتشينك الترابي بصورة أساسية هو تأثيره على كل ما يمكن أن يسمح بتآزر الطاقات والإرادات والحوافز. هل هذا يعدّل المنحنيات ؟

أضحى التملك والتمكين : مفهومان حاضران في الآداب والخطابات حول التنمية.

ينطلق المفهوم الأول من مرجعية حق ملكية الجماعات للمشاريع الإنمائية التي تخصها. أما الثاني فيعتمد على شكل من أشكال النمو الذي يرمي إلى تزويد الجماعات باستقلالية أفضل، وبقدرات أقوى، لتحديد أولوياتها، وإيجاد الأدوات المساعدة على تحقيقها.

يرتكز هذان المفهومان على تشخيص لا لُبس فيه : لا استمرارية للتطور في غياب مساهمة الجماعات المعنية وإقحامها في تصميم وتدبير المبادرات التنموية أيا تكون.

الكوتشينك الترابي طريقة تؤلف المفهومين معا. فهو يرتكز على الوساطة بين الفاعلين والمؤسسات الموجودة فوق مجال ترابي ما، من أجل إرساء قاعدة تعاونية على مستوى المواقع، قصد صياغة وإنجاز مشاريع تنموية محلية، على يد الجماعات المحلية المعنية. يعرض هذا المقال العلاقات التي تنسجها هذه الطريقة، الجديدة نسبيا، مع المنهج الاستشرافي. ولتوضيح السياق، سيتعلق الأمر بإبراز بعض الديناميكيات التي تؤسس لتكتونية إعادة التركيب في المناطق الإفريقية.

وبعد ذلك، سوف يعمد إلى تجسيد منظور الديناميكية من جهة والمشاريع الإنمائية من جهة أخرى، ودراسة المشاكل التي يطرحها هذا التجسيد.

وختاما، سنبحث العلاقات التي تربط أو قد تربط بين الكوتشينك الترابي والدراسة الاستشرافية من أجل ضمان إسهام أفضل وتملك أمثل للمبادرات التنموية التي تتعلق بالجماعات.

تكتونية المجالات الترابية الحضرية والقروية

تعتبر المجالات الترابية فضاءات تتعرض لتحولات دائمة التركيب. والديناميكيات الملحوظة هي حصيلة تاريخ، تشابكت فيه إكراهات وحظوظ ذات طابع بيئي من جهة، وسياسات عامة من جهة أخرى، استجاب تطبيقها لأهداف منسجمة إلى حد ما.
لكن المجالات الترابية قد تعرف نزعات ناشئة، قد تكون غير ملموسة للمحلل السطحي، لكن وقعها قد يفرض نفسه مستقبلا.

في لغة الاستشرافيين، سوف نقول إن تركيبة المجالات الترابية الحضرية والقروية لها حركية مستمرة إلى جانب عدد من الثوابت والتوجهات، علاوة على أنه ينبغي أن نعير اهتماما خاصا لثلاثة توجهات :

1- إذا كانت الحدود الجغرافية غير منسوخة بالضرورة على شكل وسط وضاحية، أو بعبارة أخرى منطقة قروية وأخرى حضرية، فإن السيرورة المزدوجة للاقتصاد تتوالى بدون رجعة، مع زيادة صاروخية في الفوارق في الوسط القروي مثلما هو الحال في الوسط الحضري.

فالأقاليم الحضرية الإفريقية النامية تحت الإدارة الاستعمارية، كانت معينة في البداية، وفق تركيبة مزدوجة، الغاية منها التفريق بين السكان في النوع وفي الانتماء العرقي.
ولقد استمرت هذه التركيبات ما بعد فترة الاستعمار : يضاف إلى التمييز العرقي تفاوت في المداخيل. ويتعقد المشهد المجتمعي مع ارتفاع تدفق المهاجرين داخليا وخارجيا.

وهكذا أصبحت المدينة الإفريقية مجموعة من الفضاءات التي تعمل وفق أساليب منطقية مختلفة : أقصاها مناطق سكنية استلهمت نماذجها من الخارج حيث يغلب عليها منطق رأسمالي، وفي الأقصى المقابل، أحياء متعددة الأنماط، يغلب عليها طابع التمرد على القانون حيث يتعايش منطق الاقتصادي مع منطق «العلائقي».
رغم أن المناطق القروية تتواجد وسط الأحداث المتباينة والخاضعة لصياغات منطقية وتوقيتات لا تتلاءم مع نظيراتها في المناطق الحضرية، فهي تعرف بدورها إعادة في التركيب.

إن النمو الديموغرافي كبير لا نظير له في التاريخ، حيث يتزامن التعمير الحضري مع النمو الديموغرافي في المنطقة القروية.
وفي الوقت الذي تتسارع فيه وتيرة التعمير الحضري، تتزايد الساكنة في المجال القروي. وحيث ينعدم التغيير في الأنظمة الإنتاجية، يكبر الضغط على الموارد الطبيعية.

فلكي يعيش المستضعفون اجتماعيا، لا بد لهم من استهلاك رأسمالهم الإيكولوجي، بل واتخذت مبادرات أدت إلى التهميش الكامل للفئة المعوزة، بل وإلى نزع ملكياتهم بكل بساطة، بدعوى مقاومة تدهور البيئة.

2- في هذا السياق، تواجه أنظمة الحكامة التقليدية إشكاليات جديدة ليست مؤهلة للاستجابة لها.
فسيرورة العمران الحضري تتقوى والمدن تتوسع لدرجة أن القرى تحولت إلى باحات أقرب منها إلى ضواحي حضرية. فأكثر القرى الإفريقية تقع على بعد أقل من 50 كيلومترا من التجمعات الحضرية.

فتتنوع الوحدات الاجتماعية، بدون تجانس، وتتعايش بين توافق وعدمه، مما يتجلى في أنماط حكامة متباينة يتجاهل بعضها البعض.
وتُقحم أنظمة تقليدية بأنظمة الدولة التي غالبا ما يكون وجودها جزئيا، ومشتتا، ومشاريع التنمية فيها متنوعة الأهداف.
ومن السهل التنبؤ لمن ستكون الغلبة في هذا الصراع بين داوود وجالوت.

3- لقد صعب على الحكومة ما بعد الاستعمار وفروعها المحلية على أن تتبوأ مكانها في التخطيط من أجل توجيه التنمية وتنفيذه لتلبية حاجات المواطنين. فكحال يانوس في الميثولوجيا، فالحكومة لها وجه مزدوج : فهي تتواجد أكثر من اللازم في مجالات معينة وغير

العالم الحضري والقروي :
نوعان من المساحات للتطورات المتناقضة وإلا متباينة

كاف في مجالات أخرى. فالعمل الحكومي جلي في بعض المدن على الخصوص، لكنه غائب في الضواحي، التي تصبح في الواقع أراض للدولة، تحتله أنماط من الحكامة المحلية تتمخض غالبا عن الأنظمة التقليدية بسبب الفراغ الدستوري.

ينضاف إلى ذلك زرع مؤسسات مثل الجمعيات بشتى أنواعها والمنظمات غير الحكومية والمشاريع الإنمائية المتنوعة والمنظمات الدينية.

إلى جانب هذه التوجهات الوازنة تظهر بذور التغيير. لنذكر منها اثنين :

1- طلب اجتماعي أكثر إلحاحا، يتطلع إلى أنماط جديدة للتطبيع الاجتماعي، الكفيلة بإضفاء معنى جديد لعملها، لمواجهة أزمة الهوية الناتجة عن فقدان ظاهري للمبادئ التي تتصف بها أنماط عيش مستجلبة من الخارج فقدت من حينيّتها.
هذه التحولات، التي غالبا ما ترتبط بظواهر أخرى (مثل ولوج أكبر عدد للشبكات التواصلية بثمن بخس أو ظهور حركات دينية أصولية قادرة على إدارة شؤون الأقاليم ذات المساحات الكبيرة) يجب أن ينضاف إلى التحليل، لاستكمال الرؤية في فهم ديناميكية إعادة التركيب الترابي.

2- إن تعدد الفاعلين ورغبتهم في تأكيد شرعية تواجدهم أو شرعية الأدوار الجديدة، تخلق أشكالا جديدة من الصراعات. فالاهتمام المتزايد الذي توليه بعض المؤسسات الحرة أو شبه العمومية للعقار القروي الإفريقي، والتي تنطوي على أهداف رأسمالية يمكن أن يؤجج الصراعات لاسيما أن غياب الاندماج الحقيقي بين القانون العقاري التقليدي والقانون الجاري به العمل، يؤدي إلى خلافات قضائية تتغلب فيها السلطة السياسية العقارية على المطالب المشروعة للمستضعفين.

ينتج عن هذه التوجهات وبذور التحول هذه، مشهد إقليمي جديد، يتعايش فيه فاعلون مختلفون لهم أنماط عمل وأهداف قليلة الانسجام فيما بينها. فإذا تتحول المجالات إلى إطارات تنظيمية متراصفة ومتباينة تتحكم السياقات المحلية في اختيار ما هو ممكن أو مستحق.

وتعتبر هذه التركيبة الفسيفسائية معيقا كبيرا لأن كل رغبة طموحة تصطدم بشبه استحالة لتجميع الإرادات الجماعية، وتحريك الطاقات والموارد الضرورية لتحقيقها. هذه الحقيقة لا تأخذ بالاعتبار بشكل كاف مع الأسف في منطق المشروع.

البناء المجتمعي ضد منطق المشروع

يشكل النقص في تراصف المؤسسات واحدة من نقاط الانتقادات الموجهة لمنطق المشروع والتي تؤسس للأعمال الحكومية والمساعدة على التنمية.

فغياب الانسجام بين أهداف مختلف الفاعلين الموجودين - ما دامت هذه الأهداف مرتبطة في الغالب بإشكاليات مطروحة على المدى القصير أو إشكاليات المحافظة على المكتسبات - يجعل العلاقات تعرف ديناميكية على مدى الزمن تتأرجح بين التعاون والصراع.

الانتقاد الثاني الموجه لمنطق المشروع هو النزعة إلى استعمال نماذج نظرية وتطبيقها على وضعيات لا يمكن الشك في نجاعتها، على الأقل من الناحية العملية.

فأمثلة المشاريع (عصرنة السقي أو تدبير الفضاءات الغابوية أو الأراضي القابلة للزرع إلخ) التي باءت بالفشل الذريع وتبديد الموارد، منتشرة عبر تراب القارة.

وما يجب الإشارة إليه هو عدم استقرار بل وتخريب بعض الميكانيزمات المؤسساتية للتنظيم التي كانت الجماعات المحلية تعتمدها.

لنتأمل نقطتين أساسيتين أثيرتا في الاعتبارات المذكورة سالفا في إطارهما المرتبط بالكوتشينك الترابي : النقطة الخاصة بالتراصف - أو بالأحرى غيابه - الأهداف الخاصة بكل مجموعة من الفاعلين في وضعية معينة، مع أنماط الحكامة الجماعية التي يمكن أن يطورها.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، أولى الابتكارات الكبيرة للكوتشينك الترابي هي الاعتراف بالتعددية بل التجانسية فيما يخص الأهداف المتبعة من طرف الطبقات الاجتماعية، التي يمكن اعتبارها كنقطة ضعف أو كفرصة.

من أجل تنمية مشاريع الري الحديثة : مصادر ضياع هائلة في بعض الأحيان، من المياه مثلا

ليس غريبا بعدئذ أن يمثل إنشاء خريطة للمؤسسات والفاعلين المعنيين، وخلق وساطة بينهم لتقوية أرض الحوار والعمل، سوف يكوّن حدثان قويّان بل أساسيان يحسبان للكوتشينغ الترابي.

فهذه المراحل لا رجعة فيها، للتأليف بين أهداف المجموعات المعنية ومختلف المجموعات الفاعلة فوق المجال الترابي من خلال مشروع عمل منسجم ومفيد بالنسبة للجميع.

بالنسبة للنقطة الثانية، فإن منهج الكوتشينغ الترابي يرتكز على تقوية قدرات الحكامة الجماعية للأطراف المعنية. فهي تُرسمل إبداع الفاعلين وتفاعلاتهم لحل الإشكاليات التي تم تحديدها، العاجلة منها أو الآجلة. تتبني هذه التفاعلات مع الزمن وتؤدي إلى وضع ميكانيزمات مؤسساتية خلاقة.

تتضمن هذه الميكانيزمات استشارات متبادلة وتنمية أطر للتعاون الفعال وتبادل بعض الموارد وكل الأشياء التي تسهل إرساء العمل المشترك وتدفق أفضل للمعلومات.

تساعد هذه الميكانيزمات بدورها، وإلى حد ما، على تطوير مستوى التحمل والسرعة في تدبير الأحداث وبناء مجتمع مترسخ.

الكوتشينغ الترابي والرؤية الاستشرافية : مرامي مختلفة

إن سيرورة البناء المجتمعي هذه واحدة من نقاط التشابه الأساسية للكوتشينغ الترابي مع الأعمال الاستشرافية. فالعوامل التي يمكن أن تؤثر على تطور نظام اجتماعي هو تقابل الديناميات والأهداف التي تميز سلوك الفاعلين. فتحليل عمل الفاعلين يأتي هنا ليتمم تحليل عوامل التطور ويدخل كجزء مهم في العملية الاستشرافية. ينضاف إلى هذا كون الطرق التشاركية قد اعتمدت في التفكير الاستشرافي لأن نجاح المشاريع الاستراتيجية ذات الطابع الاستشرافي رهين باعتبار الرغبات الجماعية لبناء مستقبل الجماعات المعنية.

فالفرق بين هذين النمطين من التداريب بعيدا عن طبيعتيهما، قد يكمن في المرمى الخاص بكل منهما. يهدف الكوتشينغ الترابي إلى بناء ديناميات مجتمعية ضرورية لتدبير أفضل للشؤون اليومية ولخلق التفاعلات المثلى بل والتحضير المسبق للطوارئ. ويندرج إذا في أفق زمني قصير ومتوسط المدى.

يهدف المنهج الاستشرافي لاسيما إلى فهم التوجهات العميقة لنظام اجتماعي معين بل وللعناصر التي بإمكانها أن تثني هذه التوجهات وبالتالي إدراج قطيعات تكون بمثابة عناصر تحول نحو سيناريوهات مناقضة.

من خلال هذا الاختلاف في الطموحات بين الكوتشينغ الترابي والمنهج الاستشرافي، يتبين أن الموارد المطلوبة لتحقيق مشروع مستقبلي وكذا لتنفيذ استراتيجية منبثقة عنه، لهما أهم من تلك الملتمسة من الكوتشينغ الترابي.

من ناحية أخرى، وفضلا عن طابعها الاستشاري والديمقراطي الكبير للغاية، فإن خطة منبثقة عن ممارسة استشرافية تتطلب، في تنفيذها، شكلاً من أشكال التوجيه أكثر تطورا، لأن مقاربة المجالات الترابية تتم من حيث علاقاتها مع الكيانات الأخرى : المدينة أو المنطقة أو البلد أو المنطقة دون الإقليمية، نظرا للأهمية الخاصة التي تولى إلى دور الهياكل العامة.

إمكانية التعايش

ما عدا هذه الاختلافات، يمكن اعتبار الكوتشينغ الترابي والاستشرافية نهجين متكاملين، وذلك في ثلاث مناحٍ مختلفة.

1- اولا وقبل كل شيء، تستند خطة استراتيجية استشرافية إلى الافتراضات التي يمكن تنقيحها في ضوء المعلومات الجديدة وذات الصلة خلال مسار التنفيذ. ويشكل فيه الكوتشينغ الترابي ميكانزيما إضافيا في تنفيذ هذه العملية اللاستشرافية، نظراً لأنه يسمح للهيئات التابعة للدولة التي تتحمل عبء الاستفادة من تدفق معلومات نوعية ومستمرة نابعة من المجتمعات المحلية.

2- ثم إن تنفيذ خطة استراتيجية شاملة يتم عبر مجموعة من الإجراءات المحددة التي تشعر المجتمعات بالحرية بشأن شروط هذا التنفيذ. فمن الرشد إذا الاستفادة من المعرفة والإبداع للمجتمعات المحلية لتحديد الطرق المناسبة لتفعيل السياقات الإقليمية المناسبة في أساليب تنفيذها. يمكن أن يقدم الكوتشينغ الترابي هنا نقطة تجدر مناسبة لتفعيل المخططات الاستراتيجية الشاملة ومجموعة من الإجراءات المتناسقة على الصعيد المحلي.

3- وأخيراً، فمشاريع التنمية لا تدوم بدون مشاركة المجتمعات المحلية المعنية. وستظل هذه المشاركة وهمية إذا كانت هذه المشاريع، لا تملك في أهدافها في نهاية المطاف، الشرعية أو مغزى مجتمعي لتلك المجتمعات. فالكوتشينغ الترابي قد يُشكل منصات تبادل بين الهياكل المسؤولة والمجتمعات المحلية، مما يتيح للأطراف تملكا أفضل للمشاريع والمبادرات، بل وربما أيضا لإعادة تأهيل دور الدولة في هذه المجتمعات.

في المستقبل

الاستشرافية والكوتشينغ الترابي، على الرغم من اختلاف طبيعتهما ونطاقهما، يمكن اعتبارهما ركيزتان رئيسيتان متكاملتان لتنمية القارة.

سيكون مفيداً جداً رسملة الحماس الشديد الذي عرفه الكوتشينغ الترابي ومواصلة استكشاف إمكانيات التكامل هذه، لكي يحتل الكوتشينغ الترابي مكانة بارزة في ترسانة الأدوات في تنفيذ تمارين استشرافية، واستعماله لتنفيذ الخطة الاستراتيجية في الزمان والمكان.